



من نعم الله الكبير المتعال على محمد هلال ... الحنفي

٦٩

٨٥

حاشية لمولانا الشيخ الاعلم الشيخ
محمد الفيشي على شرح ابن الهائم
للشيخ الاسلام زكريا الانصاري
رحمه الله ونفعنا به وبهم في
الدارين امين
امين

ف ٦٩
٤/٣٢
١٤٢٩/٦/٢٨

Copié par Ali ben Salîm al-Miṣri al-Šâfiʿi

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين اللهم يسر ولا تعسر

الحمد لله الذي اذاق من اجتباهم حلاوة التحقيق وجعل لهم من العناية خير رفيق وشرح صدورهم لسلوك سبيل التصور والتصديق والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل الجليل فريق وعلى اله واصحابه الحائزين بنسبتهم اليه النسب العريق صلاة وسلاما دايمين متلازمين الى يوم الفزع والضيق اما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه القلي محمد ابن احمد الفقيه ابن علي البهوتي الحنبلي بصره الله بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه هذه تحريرات رائقة وتحقيقات فايقة على شرح شيخ الاسلام ملك العلما الاعلام ذي التصانيف البارعة الكثيرة والتاليف النافعة الشهيرة اثير الدين الابهري الشهير بايساغوجي جردتها من خط شيخنا واستاذنا علامة زمانه وفريد عصره واوانه بقية المحققين ونخبة المدققين شهاب الملة والدين احمد ابن محمد الفقيهي الانصاري الخزرجي احله الله رضوانه واسكنه فراديس جنانه واعلم اني انقل ما اراه مسطورا برمته ولا احذف منه شيا ولو استغني عن كتابته واذا كتب كتابتين فاكثر على محل واحد اصدر احديهما بلفظ قوله والباقي بلفظ وكتب ايضا مانصه متلا الله عليه الرحمة فيما صنع بحواشي شيخه العلامة احمد ابن قاسم العبادي على شرح التلخيص ومن الله سبحانه استمد التوفيق واساله الهداية الى اقوم طريق قال رحمه الله سبحانه وتعالى قوله لان الفت اي المولفة قوله بعد الخطبة لانه حينئذ لم يكن لها وجود في الخارج قوله

قوله ان الفت اي المولفة قوله قبلها لان الاشارة حينئذ بعد تصور استقرارها في الوجود قوله هذا ايساغوجي اشارة الى ان ايساغوجي خبر مبتدا محذوف مقدر بهذا اي هذا بيان باب ايساغوجي اي الكليات الخمس وفي بعض الشروح ايساغوجي مبتدا خبره محذوف اي مما يجب استحضاره ايساغوجي وهو لفظ يوناني علم للكليات الخمس انتهى قوله وهو لفظ يوناني عبارة بعض الشارحين وهو لفظ يوناني علم لها منقول اليها من اسم مدونها او قاريها الاول لكنه صار اليوم علما لهذه الرسالة ايضا وللكليات المنقسم اليها الذاتي والعرضي المنقسمين للكلي المنقسم وللمفرد المنقسم للفظ الدال على معني وجب التعرض لمباحث الالفاظ من حيث دلالتها على المعني فوجب اولا تعريف الدلالة ثم تقسيمها انتهى ومنه قد تعلم ان اسم الاشارة في قول الشيخ الاتي سمي ذلك راجع الى معني الكليات ورجوعه الى المدخل لا يخفى بعده عند المتامل قوله الجنس الخ قدمه على النوع لان الجنس جزء النوع وبعضهم عكس نظرا الى ان ما صدق عليه الجنس وماهو قليل اولي بالتقديم واخر الفصل عن النوع مع كونه جزءا له فكان ينبغي تقديمه لبعض ما ذكر في الجنس لان النوع يقع في جواب ما هو والفصل لا يقع فيه والواقع فيه اولي بالتقديم واخر الخاصة والعرض العام لانهما عارضان والمعروض متقدم على العارض وقدم الخاصة على العرض العام لوقوعها في جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقع في الجواب اصلا ولان ما صدق عليه الخاصة اقل مما صدق عليه العرض العام والقليل قبل الكثير وهذه مناسبات تذكر بعد الوقوع تشحيذا

لاذهان الطلاب قوله اي بكمال الدخول في المنطق هل المراد بكمال
الدخول في المنطق الكليات الخمس الموصلة الى القول الشارح فقط
او ما يعمها والقضايا ~~الموصلة الى القول الشارح فقط او ما يعمها والقضايا~~
الموصلة الى القياس قوله سمي ذلك به باسم الحكيم الذي عبارة بعضهم نقله
المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس وسبب تسميتها به انه حكيما
من الحكما المتقدمين اودع الكليات الخمس عند شخص اسمه ابا
غوجي وسافر وكان ذلك الشخص يطالع الكليات الخمس فما كان له
قوة على ان يستخرج جميع ما فيها ثم جا الحكيم فقراها ابا غوجي عليه
فكان يخاطبه في اثناء درسه يا ابا غوجي هكذا سرارا فصار علما
لها وقيل انه علم لحكيم استخرج الكليات الخمس ودونها الى ان قال
والوجه المشهور في تسميتها ان ابا غوجي في الاصل اسم للورد الذي
له خمسة اوراق ثم نقل الى هذه الكليات لتناسب بين المنقول اليه
والمنقول عنه فتكون التسمية حينئذ تسمية للشيء باسم
مشبهه والله اعلم انتهى واقول على هذا الوجه الاخير ينبغي
ان يجوز فيه الصرف وعدمه قوله الذي استخرجه واختلف في اول
من وضع المنطق قيل ارسطاطاليس وقيل ارسطو وهو المشهور
انظر الايذي قوله باسم متعلم الى اخره يفهم منه ان المعلم هنا ليس
هو الحكيم المستخرج وكذلك يفهم من غير عبارة الشيخ رحمه الله
قوله كان يخاطبه معلمه الى اخره عبارة بعض الشارحين يخاطبه اثنا
درسه يا ابا غوجي هكذا امرارا فصار علما لها وهذا الوجه
منقول عن فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى قوله ولما كانت الى

اخره

اخره قال بعضهم لما توقفت افادة المعاني واستفادتها على
الالفاظ صار مباحث الالفاظ مناسبا للتقديم على مباحث
الكليات وغيرها من الابحاث المنطقية فقدم ولما كانت توقف
الافادة والاستفادة على الالفاظ من حيث انها دلائل المعاني
قدم بحث الدلالة على اقسام اللفظ المتقدم على المقصود الاصلي
انتهى وكتب ايضا ما نصه قوله ولما كانت معرفة الكليات
الى اخره الظاهر انه اراد استفادتها من غيره فان ذلك هو الذي
يتوقف على معرفة الدلالة واقسام اللفظ ولذا عدت مباحث
الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كما قال السيد رحمه الله تعالى
والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة لتوقف
استفادة العلم وافادته على معرفة احوال الالفاظ الا ان المص
اوردها في صدر المقالة الاولى انتهى كلامه وبهذا التقرير
يسقط ما قيل لا نسلم التوقف اذ يمكن الشخص المحصل لنفسه
ان يتعقل المعاني مجردة عن الالفاظ وان كانت كما قاله السيد
وغيره عسرا جدا لان النفس قد تعودت بملاحظة المعاني
من الالفاظ بحيث اذا اردت ان تتعقل المعاني تلاحظها بتخيل
الالفاظ وتنتقل منها الى المعاني ولو اردت ان تتعقل المعاني صرفة
صرفة صعب عليها ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع
الى الوجدان انتهى كلام السيد قوله الكليا اي السابقة فال
للعهد قوله بدا بتنبيها لانها سابقة قوله بالوضع لا بغيره كما
سياتي قوله وهو ما اي لفظ والضمير المستتر في وضع يرجع الى

ماما الواقعة على اللفظ وهذا بخلاف الضمير المستتر في وضع في
المتن فانه عايد على اللفظ وليس عايدا على ما والضمير في قوله
له هو عليه العايد على ما الواقعة على المعنى فقوله وضع له في
المتن صلة او صفة جرت على غير من هي له فكان من حق المص
ان يبرز الضمير على ما ذهب اليه ابن مالك وغيره قوله بدا بتو
سط الوضع الى اخره اقول هو بظاهره يقتضي ان المجاز تاتي فيه الاو
قسام الثلاثة اذ هو دال على الجملة بتوسط الوضع وان كان نوعيا
كوضع المركبات واشار الشيخ عليه الرحمة بقوله بتوسط الوضع الى دفع
انتقاض حدود الدلالات كما قال القنري وغيره ان حدود الدلا
لات ينتقض كل منها بالاخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع
للجرم والضوء والمجموع فان دلالته على الضوء مثلا يمكن ان تكون
مطابقة وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها
كما فعلوا احترازا عن الانتقاض الى اخر ما ذكر القنري قوله على تمام ما
وضع له لا اشعار بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع انه اخصر
تنبيها على ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابله النقص بخلاف
الجميع فان مقابله البعض المشعر دوالي وكتب ايضا ما نصه قوله على تمام
ما وضع له يعني على ما وضع له بتمامه قيل لا حاجة الى تمام لان اللفظ
انما وضع لمعناه فلم يكن هناك شيء يحترز عنه واجيب بانه احترز
به عما اذا استعمل اللفظ في نفسه نحو زيد ثلاثي مثلا واجاب شيخنا
العلامة احمد بن قاسم بانه في تلك الحالة دال بالمطابقة فهو داخل في
قوله على ما وضع له من غير ذكر تمام واقول هو مبني على ان دلالة اللفظ

على

على نفسه وضعية وهو احد طريقين فيه وقيل انه بدل والحالة
ما ذكر بالعقل لا بالوضع وعليه فلا يتاتى الجواب قوله لمطابقته كانه
متعلق ببدل بعد اعتبار تعلقه بالمطابقة به فافهم قوله اي
موافقته اي موافقة الدال للمدلول قوله وعلى جزئه اي بتوسط
الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام فافهم قوله اي جزء ما اي
معنى وضع اي اللفظ له اي لما الواقعة على المعنى قوله وعلى ما اي معنى
والضمير المستتر في يلازم يرجع الى ما والضمير المنصوب يرجع الى ما ا
لواقعة في قول المتن ما وضع له وهو المعنى الموضوع له كما اشار اليه
الشه فتامل وكتب ايضا على قوله على ما اي لازم وعلى قول الشا
رح ما وضع له تفسير للهاء في يلازم وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى ما
يلازمه في الذهن بالالتزام لم يقل كما بعضه ان كان له لازم لعله مرا
عاة لكلام الامام القايل بان المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال
ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها وان كانت
تلك المقالة مردودة بان المعتبر انما هو اللزوم البين بالمعنى الاخص
وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم قوله سوا
لازمه في الخارج كالانسان بالنسبة الى قبول العلم قوله ام لا كا
لعمى بالنسبة الى البصر قوله فانه اي لفظ انسان بدليل بدل قوله
على الحيوان الناطق اي على معنى الحيوان الناطق قوله وعلى قابل
صنعتي العلم والكتابة بالالتزام وكذلك السقف يدل على الجدار قوله
مطابقة اي كالة مع دلالة مطابقة قوله لانه في قوة الى اخره انما يكون كذلك
من حيث الحكم عليه او به اما من حيث لا حكم فلا فقضاياه فتامل وافهم

قوله فقط يعني بقوله لانه في قوة قضايا الى اخره ولك ان تمنع ذلك
بانه لا يلزم من كون الشيء في قوة شيء اخر ان يثبت له حكمه ثم اقول
يحصل الرد على صاحب القيل بتسليم ان بعض الافراد ليس جزءا ولا
خارجا وانما هو تمام المعنى الموضوع له ويرجع حاصل تعريف المطابقة
الى انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالفعل او ما هو في قوة ذلك و
هو محل تامل وكتب ايضا ما نصه قوله فقط ما قيل قائله العراقي
وقد اجاب عنه عصريه الاصفهاني وكتب ايضا ما نصه قال
الشارح في حاشية جمع الجوامع فان قلت ان اريد بالصلوح اي
في قول المتن في تعريف العام لفظ يستغرق الصالح له الى اخره
صلوح الكلي لجزئياته خرج نحو المسلمين والرجال او صلوح الكل لا
جزائه خرج نحو لا رجل قلنا اريد الاعم منهما فيتناولهما وهذا بالنظر
الى الحكم كما سياتي انتهى كلامه بحروفه وقال شيخنا في الايات
البينات بعد ان نقل عن التلويح تعريف العام واستشكاله باسماء
العدد واجاب عنه بما نصه لانا نقول اراد بالصلوح صلوح اسم
الكلي لجزئياته او الكل لاجزائه فاعتبر الدلالة مطابقة او تضمنا و
بهذا الاعتبار صار صيغ الجموع واسماؤها مثل الرجال والمسلمين
والرهط والقوم بالنسبة الى الاحاد مستغرقة لما يصلح له فدخلت
في الحد انتهى يعني كلام السعد وقضيته ان شمول المجموع واسمائها
للاحاد من قبيل صلوح الكل لاجزائه ثم ينبغي النظر في ان الاحاد جز
ئيات للجمع العام او اجزاء فان قيل جزئيات كان في غاية البعد
او الاجزاء تعين تفسير الصلاحية باعم من صلوح الكلي لجزئياته

او الكل لاجزائه ويبطل الاقتصار على الاول لخروج الجمع حينئذ وينبغي
ملاحظة ما سياتي اول بحث التخصيص نقلا عن المصنف ان مسمى
الجمع واحد وهو كل الافراد انتهى ما اردناه من كلام شيخنا احمد
ابن قاسم قوله لا الكل اي محكوما فيها على مجموع الافراد من
حيث هو مجموع نحو كل رجل يحمل الصخرة العظيمة اي مجموعهم
يحمل وكتب ايضا ما نصه قوله لا الكل اي ولا من باب
الكلي كما صرح به في متن جمع الجوامع وفسره المحقق
المحلي بقوله اي ولا محكوما فيه على الماهية من حيث هي
هي اي من غير نظر الى الافراد نحو الرجل خير من المراة اي
حقيقته افضل من حقيقتها وكثيرا ما يفضل بعض افرادها بعض
افراده لان النظر في العام الى الافراد انتهى كلامه واقول
يوخذ من كلامه ان دلالة ~~هذه الكلمة~~ هذا الكلي اعني
المراد به الماهية من حيث هي على بعض افراده ليست
مطابقة ولا تضمنا لان الماهية من حيث هي لا جزء لها
وهل تدل عليه التزاما محل تامل وكتب ايضا على قوله في
هذه الحاشية اي ولا من باب الكلي اخره ما نصه وكان
الشارح ترك ذكره هنا لانه ليس محلا للتوهم بخلاف الكل
فانه محل للتوهم في الجملة قوله والدلالة اي المطلقة سواء
كانت لفظية او غيرها قوله كون الشيء الذي هو الدليل قوله
من العلم به تصورا كان او تصديقا يقينيا او لا قوله
بشيء اخر الذي هو المدلول قوله والدلالة اي السابقة قوله

تنقسم الى فعلية لمدار هذا التقسيم لاحد لقلة اطلاعي وقصر
باعي قوله كدلالة الخط اي ما صدق عليه لفظ الخط والافدلا
لة الخط لفظية وضعية وكذا الكلام في قوله والاشارة وكتب
ايضا ما نصه قوله كدلالة الخط فانه يدل على اللفظ فالمراد به
الكتابة وليس المراد به المعنى المصدري فان دلالة الاثر عقلية فتا
مل قوله والاشارة وكذا النصب والعقد وتسمى الدوال الاربع
قوله كدلالة اللفظ على لافظه والاثر على مؤثره فانه يدل عليه دلا
لة عقلية تمير لفظية فالعقلية قسمان لفظية وغيرها وكتب
ايضا ما نصه قوله على لافظه لم يقل كفرس ونحوه لان
هذا القيد ليس ضروريا في تحقق الدلالة العقلية قوله
كدلالة الانين وحمرة الخجل لكنها غير لفظية قوله ووضعية
قوله وهي الى اخره عرف هذه دون غيرها لانها المرادة هنا وكتب ايضا
ما نصه قوله وهي كون اللفظ الى اخره اقول ظاهره حصر الوضعية
في اللفظية وظاهره ايضا انها بهذا المعنى الذي فسرها به تنقسم
دلالة المطابقة والتضمن والالتزام وظاهره ان تلك الاقسام متبا
ينة فلا يجتمع بعضها مع بعض وفيه نظر تامل قوله بحيث متى
اطلق فهم الى اخره قال السعد في شرح الشمسية والوضع اي الوضع
المطلق تعيين الشيء ليدل على شيء اخر من غير قرينة والمقصود
بالنظر ههنا الدلالة اللفظية الوضعية وعرفوها بفهم المعنى من
اللفظ بالنسبة الى من هو عالم بوضعه اي فهما يتوقف على العلم با
لوضع وبه تخرج الدلالة الطبيعية كدلالة اح على الوجع والعقلية

كدلالة اللفظ على وجود اللافظ انتهى فتامل قوله من غير قرينة
فانه يخرج المجاز فانه يدل بالقرينة وقد نبه على ذلك وصرح في ذلك الشرح
نفسه بان المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازي قال اذ المراد
بالوضع في تعريف الدلالة اعم من الجزئي الشخصي كما في المفردات
والكلي النوعي كما في المركبات والا لبقيت المركبات خارجة عن الا
قسام والمجاز موضوع بازاء معناه المجازي بالنوع على ما تقرر في
موضعه فدلالته عليه بالمطابقة لانها دلالة على ما وضع له بالنوع
انتهى المقصود منه فتامل فيه مع مراجعة ما في المطول ومناقشته [illegible]
السيد وغيره قوله وهي المرادة هنا بقرينة جعل الدال وصفا للفظ
وتقييده بالوضع قوله ولما كانت الدلالة اقول الظاهر انه ليس
المراد بها الدلالة السابقة في قوله والدلالة كون الشيء الى اخره فان
تلك اعم من اللفظية كما لا يخفى قوله بل بينهما وبين السامع قد
يقال لو كان الامر كذلك لتوقفت الدلالة على السامع لان
النسبة تتوقف على طرفيها تامل وايضا الدلالة السابقة المطلقة
لا تتعين بتلك النسبة قوله بذلك اي بالاضافة الى اللفظ كما
قال فيما سبق وهي كون اللفظ بحيث الى اخره قوله منه اي
اللفظ قوله ذهنه اي السامع قوله اليه اي الى المعنى قوله وافهم
قوله اي المص قوله اي المطابقة مفعول افهم قوله لا تستلزم التضمن
اي لا يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجود التضمن فقد توجد
ولا تضمن وفاعل تستلزم هو الملزوم قوله وكذا الالتزام اي المطا
بقة وهذه الصورة لا تفهم من المتن بل من افادة الشارح

قوله واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة يعني لا
يوجدان الا معها لانهما تابعان لها دائما وكل تابع فهو من حيث
انه تابع اي حال كونه تابعا وبشرط كونه تابعا لا يوجد بدون
المتبوع فهما لا يوجدان بدون المطابقة هذا وبقي الكلام
بين التضمن والالتزام قال السعد في شرح الشمسية ولما ذكرنا
في عدم استلزام المطابقة الالتزام قطعا ويقينا لعدم استلزام
التضمن الالتزام قطعا ويقينا لجواز ان توجد ماهية مركبة
ليس لها لازم بين فيدل اللفظ على جزئها تضمنا ولا التزاما واما
ما ذكره المص في الجامع من ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور
الماهية المركبة يستلزم تصور انها مركبة جزما الا يستلزم تصور
انها ماهية فضلا عن البساطة والتركيب والا كانت بالمطابقة
ايضا مستلزمة للالتزام ثم قال والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز
ان يكون للبسيط لازم بين وهذا مما اهملوه لوضوحه انتهى كلامه
وعبارة الدواني واما عدم استلزام الالتزام التضمن فمعلوم ان
اعتبر اللزوم العرفي كما هو راي المص واما اذا اشترط ~~اشترط~~
العقلي فلا لتوقفه على ثبوت بسيط لازم عقلا وربما يمنع
انتهى قوله فيستلزمان المطابقة فحيث ما وجد التضمن او الالتزام و
جدت المطابقة قوله لفظية اي وضعية قوله لانها بمحض اللفظ
اي من غير انتقال الذهن من المعنى الى شيء اخر سوى المعنى الموضوع
له كما يعلم ذلك من قوله عليه الرحمة لتوقفهما الى اخره فتامل فلا ينافي
ان العقل له مدخل في جميع الدلالات وكتب ايضا ما نصه قوله لانها

بمحض

قول

بمحض اللفظ يعني بخلاف التضمن والالتزام فانهما ليسا بمحض
اللفظ هذا معناه وقد يشكل ذلك على ما ذكره الشارح في اللب
وشرحه من ان الاوليان اي دلالة المطابقة والتضمن لفظيتان لانهما
بمحض اللفظ على التغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار اذ الفهم فيهما
واحد ان اعتبر بالنسبة الى المجموع جزئي المركب سميت الدلالة
مطابقة والى كل من الجزئين سميت تضمنا والاخيرة اي دلالة
الالتزام عقلية لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى الى لازمه
وفارقت التضمنية بما مر وبان مدلول التضمن داخل فيما وضع
له اللفظ بخلافه في الالتزامية وهذا ما عليه الابدي وابن الحا
جب وغيرهما من المحققين وجرى عليه شيخنا الكمال ابن الهمام وا
لاصل تبع صاحب المحصول وغيره في ان المطابقة لفظية والاخير
تين عقليتان وتبعتهم في شرح ايساغوجي وما هنا افقه واكثر المناطقة
على ان الثلاث لفظيات انتهى كلامه فانظر قوله لانهما بمحض اللفظ
مع ما هنا وحرره ثم رايته في حاشية جمع الجوامع قرر المحض بذلك
قوله والاخريان عقليتان لان اللفظ لم يوضع لهما وكان الظاهر المقابلة ان
يقال لا لفظيتان وظاهر قوله بعد وقيل وضعيتان ان يكون معنى قوله
هنا عقليتان لا وضعيتان فتامل وكتب ايضا ما نصه الظاهر ان المراد
ان للعقل مدخلا فيهما بدليل قولهم دلالة اللفظ على ما وضع له الى اخره فتامل
قوله من المعنى اي الموضوع له قوله وقيل وضعيتان وعليه اكثر المناطقة
القولان الذي يظهر ان الخلف لفظي فان من قال بعقليتهما قال ان
للوضع فيهما مدخلا ومن قال بوضعيتهما قال ان للعقل فيهما مدخلا

ثم رايت السيرامي في حواشي المطول قال فان قلت لم اختصت ا
الوضعية بالمطابقة عند ائمة البيان فلا وجه لقول الشيخ بتعميم
الوضع في تعريف الدلالة الوضعية لا العقلية قلت لا نزاع في ان
المنقسم الى الاقسام الثلاثة هو الدلالة الوضعية لا العقلية ولا
الطبيعية فلا بد من تعريفها على وجه يشترك بين الثلاثة
ولا ينافي ذلك تخصيص المطابقة بالوضعية بمعنى وضع اللفظ
بازاء المعنى ولذلك لم يكن بين الفريقين نزاع عند تغيير الوضعية
ولما سمى المنطقيون الاخريين وضعية وللعقل مدخل
فيهما اختصت العقلية عندهم بالصرفة وسمتها البيانيون
عقلية ~~والوضع مدخل فيها لم تختص العقلية عندهم بالصرفة~~
قوله واللوازم ثلاثة مبتدا وخبر وكتب ما نصه قال في شرح التجريد (التجريد صح)
اللوازم تنقسم الى ثلاثة اقسام لوازم الماهية وهي ما يكون
منشأ لزومها الذات من غير ان يكون لاحد الوجودين مدخل
فيه ولوازم الوجود الخارجي وهي ما يكون المنشأ فيه الوجود الخارجي
ولوازم الوجود الذهني وهي ما يكون المنشأ فيه الوجود الذهني انتهى
المقصود نقله منه وكل منها اما لازم بين بالمعنى الاعم او لازم بين
بالمعنى الاخص كما يعلم من شرح الحفيد على التهذيب وغيره قوله
لازم بدل قوله ذهنا وخارجا ويقال له لازم الماهية قوله ولازم خا
رجا ويقال له لازم الوجود وهو على قسمين بين بالمعنى الاخص
وبين بالمعنى الاعم وكذا الاول على قسمين والواو في قوله ولازم خا
رجا للعطف على لازم الاول قوله ولازم ذهنا فقط وهو على قسمين

لازم

لازم بين بالمعنى الاخص ولازم بين بالمعنى الاعم قوله كالبصر ع
وكالكلية للانسان فانها لازمة له بحسب الذهن فقط وكتب
ايضا ما نصه قوله كالبصر فانه لازم ذهنا للعمى قال الدواني
ولا بد من اللزوم عقلا بان يمتنع عقلا تصور الملزوم بدون
تصور اللازم كما بين العمى والبصر فان العمى موضوع للعدم
المقيد بالبصر والبصر خارج عنه فان استفادة الى البصر تابع
بدون قرينة مجازية قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن
تعمى القلوب التي في الصدور وقال تعالى عمين هكذا في الدواني
ولكن التلاوة واعمى ابصارهم الى غير ذلك من النظاير التابعة
والاصل الحقيقة على ان المناقشة في المثال غير مرضية انتهى
قوله والمعتبر الى اخره اعلم ان اللزوم المعتبر عندهم في هذا المقا
م هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم
فقط في جزم العقل باللزوم كمثال العمى المذكور هنا واما اللزوم البين
بالمعنى الاعم وهو الذي يلزم فيه من تصور اللازم والملزوم الجزم
باللزوم بلا حاجة الى دليل وان احتيج الى حدس وتجربة او غير ذلك فلم
يعتبره المحققون ثم في كون الاول اخص من الثاني اشكال يطلب
من المطولات قوله لو جعل ملزوم وقوله شرطا اي في دلالة الا
لتزام وقوله لم يتحقق لازم يعني لكنها تحققت فاستثنينا نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم وهو عدم الاشتراط قوله لامتناع بيان
للملازمة قوله المشروط الذي هو دلالة الالتزام قوله بدون الشرط
وهو اللزوم الخارجي قوله اللازم وهو عدم تحقق دلالة الالتزام

بدون اللزوم الخارجي قوله فكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخار
جية شرطا في تحقق دلالة الالتزام قوله لان العدمي ما صدق
عليه العدم وهذا علة للملازمة قوله كالعمي تنبيه لكون العمي
عدميا براي الفلاسفة وراي المتكلمين انه معنى وجودي يضاد
الادراك وكتب ايضا ما نصه قوله لان العدم كالعمي اخره اعلم ان
تقابل العدم والملكة قد يكون مشهوريا وهو ان يشترط فيه
موضوع قابل للوجودي بحسب وقت يمكن حصوله فيه
كعدم اللحية في وقت من شان الشخص اللحية فيه
وقد يكون حقيقيا وهو ان يعتبر موضوع مستعد للوجودي
بحسب تشخصه او نوعه او جنسه وتقابل العدم والملكة الحقيقي
اعم من تقابل العدم والملكة المشهوريين مطلقا انتهى شرح التجريد للا
صفهاني قال السيد في الحاشية عليه قوله وهو ان يعتبر موضوع
مستعد للوجودي في ذلك الوقت كعدم اللحية عن الاشط او في
وقت اخر كعدم اللحية عن الطفل او بحسب نوعه كعدم اللحية
عن المراة او بحسب جنسه على مراتب كعدم اللحية عن الفرس
او الشجر او الحجر انتهى كلامه اي وانما سمي الاول حقيقيا والثاني مشهوريا
لان الاول معتبر عند ارباب العقل واللغة والثاني عند اهل العرف
وكتب ايضا ما نصه قال في شرح التجريد لا خفاء في ان التقابل بين الوجود
المطلق والعدم المطلق تقابل السلب والايجاب واما التقابل
بين الوجود المقيد والعدم المقيد فالظاهر انه تقابل الملكة والعدم لان المتقا
بلين بالسلب والايجاب اذا اعتبر نسبتهما الى قابل الامر الوجودي

بحسب تشخصه [illegible]

ببصر

ببصر انهما بينهما عدم وملكة ولا شك ان جميع الماهيات قابل
للوجود اذ المراد به ما هو اعم من الخارجي فالمراد بالملكة هنا يعني في قول
المتن يوبنتقر الى الموضوع كافتقار ملكة المصطلح انتهى كلامه قوله
يدل على الملكة اي يدل على ملكيته بالالتزام اي كل عدم اضيف الى ملكته
فان اللفظ الدال عليه يدل على الملكة بالالتزام فلفظ العمى مثلا يدل على
عدم مضاف الى البصر بالمطابقة لانه تمام ما وضع له لا على مجموع العدم
والبصر معا ويدل العمى على البصر بالالتزام لان البصر خارج عن المعنى المو
ضوع له وهو العدم المقيد بالبصر لازم له لان تصور العدم المضاف
الى الشيء من حيث هو مضاف بدون تصور الشيء محال واذا ا
ستلزم تصور العدم المضاف تصور البصر تحققت الملازمة الذ
هنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف من حيث هو مضاف
اليه بالمطابقة دال على المضاف اليه من حيث انه مضاف اليه
بالالتزام فان قلت اذا اخذ العمى هنا من حيث انه مضاف كانت
معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث
انه مضاف اليه بالالتزام فان قلت اذا اخذ العمي هنا من حيث
انه مضاف كانت معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة
المضاف من حيث انه مضاف تتوقف على معرفة المضاف اليه
فيلزم تقديم المدلول الالتزامي على المدلول المطابقي في المعرفة قلت
لا بعد في ذلك لان اللازم في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي
لازما لتصور المدلول المطابقي بمعنى امتناع الانفكاك سواء اقدم
عليه في التحقيق او اخر عنه او كان معه قوله عما من شانه اي

يستلزم تصور المضاف اليه
اذ تصور المضاف [illegible]

شيئان تشخصه او نوعه او جنسه فالاول كالشخص الذي صار
اعمى فانه يجب تشخصه قابل للبصر والثاني كالاكمه فانه يجب
نوعه قابل للبصر والثالث كالعقرب فانه يجب جنسه
القريب وهو الحيوان قابل للبصر عماد وفي قوله القريب نظر يعلم
مما نقلناه عن السيد في الهامش وكتب ايضا على قوله عما من
شانه ما نصه فلا يتصف الحجر والشجر ونحوهما مما ليس من شانه
البصر به قوله ثم اللفظ الدال الخ يعني بالمطابقة قوله بالجزء منه القريب
المترتب سمعا وكتب ايضا ولو تعدد برا قوله بان لا يكون له جزء او له
جزء لا معنى له كالنقطة اي ما صدق عليه النقطة لا مفهوم النقطة النقطة
تامل قوله نكو علما الخلافة امرا فانه مؤلف قوله لابد لذلك الجزء
قوله او له جزء اي او يكون له الى اخره قوله ذو معنى صفة جزء قوله
كالحيوان الناطق علما لانسان قال بعضهم في حواشيه على
باغوجي وشرحه اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق علما
وبين عبد الله علما من جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق
علما يكون بازاء الزاي في زيد اي لا يقصد به معنى وكذا الناطق
~~في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما ان وكذا الناطق~~
في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى كما ان العبد في عبد الله علما
يكون بازاء الزاي في زيد لا يقصد به معنى لكن الفرق بينهما من
جهة اخرى وهي ان للحيوان الناطق علما مفهومين هما اصليان
جزءان من مفهومهما المنقول اليه وليس لعبد الله مفهومان
هما اصليان جزءان من مفهومهما المنقول اليه انتهى كلامه ويرجع

ويرجع محصله الى ان الحيوان الناطق من حيث الوضع العلمي
لمعنى بازاء المعنى العلمي لا يدل على جزء المعنى العلمي اصلا وانما يدل على
الجزء باعتبار الوضع الاصلي فافهم ولا تكن من الغافلين ويحتاج الى
تحرير وكتب ايضا ما نصه قوله او له جزء ذو معنى دال عليه كالتي الى اخره
قال في حاشيته على جمع الجوامع قوله او دال على معنى غير جزء معناه
كعبد الله علما اي لان عبد الله دال على المعبود بنحو هي
صفة للذات المتشخصة وليست داخلة فيها بل خارجة عنها
وكذلك معنى لفظ الله وهو ظاهر بخلاف ما اذا كان عبد الله غير
علم فانه مركب اضافي ويدخل في كلامه نحو الحيوان الناطق علما
اذ كل من جزئيه دال على معنى غير جزء معناه اذ معناه الذات المتشخصة
ولا نظر فيه للحيوانية والناطقية وان وجدتا فيه انتهى كلامه
فتامل قوله دال على معنى غير جزء معناه فانه بحسب الظاهر قد
يخالف ما هنا واقول التحقيق ان التوفيق ممكن بل حاصل ان
شاء الله بفضله قوله لا يكون كذلك اي لم يثبت له ذلك السلب
الكلي الذي في المعرف لان ال في قوله بالجزء للاستغراق دخل السلب
عليه فهو مفهوم سلب ~~ونقيضه~~ ونقيضه جزئية تنبيه
قال القرافي هو عند المنطقيين لفظ موضوع لم نقصد دلالة جز
ئه على شيء حين هو جزؤه والمراد سواء لم يكن له جزء كهمزة الا
ستفهام او له جزء غير دال كزاي زيد او دال لم نقصد دلالته
على جزء المراد اصلا كعبد الله وتابط شرا علمين او حيث هو
جزؤه كالحيوان الناطق علما فان كلا من الجزئين لا يدل على

جزء المراد حينئذ هو جزؤه وان دل في وضع اخر والا لم يكن
في العلم دلالة على التشخص وقيل الغممان الاخيران مثل زيد
لا يدل الجزء فيهما على شيء زعما ان الدلالة بل فهم المراد لا فهم
المعنى ولذلك كان المهمل كلمة فيما دل على جزء اخر في وضع اخر
مركب على الاول لكونه اكثر من كلمة واحدة مفرد على الثاني
نحو تضرب غيبة او خطابا او تكلما وضارب ومخرج وسكران
ويجري نحو بر لمكانته في ضبط المفرد والمركب لمداره في كلام ا
حد وهو ان يقال لا يخلو الحال اما ان يكون اللفظ بسيطا
او مركبا وكل منهما اما معناه بسيط او مركب فهذه اربع صور
فاللفظ ان كان بسيطا ففيه صورتان الاولى ان يكون المعنى
بسيطا ايضا كق علما على النقطة مثلا والثانية ان يكون
المعنى مركبا كق علما على زيد واللفظ ان كان مركبا والمعنى
بسيط ففيه ست صور الاولى ان لا يدل جزؤه على شيء اصلا
كالنقطة فان النون مثلا منها لا تدل على شيء اصلا ولفظها
مركب كما مر ومعناها بسيط الثانية ان يدل اللفظ بجزئيه
على معنى غير المعنى الموضوع له نحو غلام زيد علما على النقطة
الثالثة ان يدل كل من جزئيه على المعنى المقصود لكن دلالته
غير مقصودة نحو النقطة ونهاية الخط علما على النقطة
الرابعة والخامسة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى المقصود
والجزء الاخر منه اما ان لا يدل اصلا او يدل على المعنى المقصود
لكن دلالته غير مقصودة فالاولى كغلام زيد على النقطة

فان

فان احد الجزئين منه وهو النقطة دل على معناه ولكن دلالته غير
مقصودة والثاني الجزء الاخر منه وهو دبز مهمل لا دلالة له اصلا وهذه
الصورة لم تكن مما سبق فلا تغفل بقي ما اذا كان كل من اللفظ وا
لمعنى مركبا وفيه ست صور ايضا الاولى ان يدل جزؤه على شيء اصلا
كزيد فان جزؤه كالزاي مثلا لا يدل على شيء الثانية ان يدل جزؤه
جزاه على غير المعنى الموضوع له بالمطابقة كغلام زيد علما على انسان
الثالثة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر يدل
على جزء المعنى الموضوع له لكن دلالته غير مقصودة نحو غلام الحيوان
علما على انسان فان غلام يدل على الغلامية وليست شيئا من
الموضوع له بالمطابقة والحيوان يدل على جزء الموضوع له وهو الانسان
لان الحيوان بعض من مدلول الانسان الرابعة ان يدل احد
جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا
نحو غلام دبز علما على انسان فان غلام دال على غير الموضوع له ودبز
مهمل لا دلالة له على شيء اصلا الخامسة ان يدل كل من جزئيه على
جزء المعنى المقصود لكن دلالته غير مقصودة نحو الحيوان الناطق
علما على زيد فان كلا من جزئيه يدل على جزء الموضوع له لكن دلالته
غير مقصودة كما هو مبين السادسة ان يدل جزؤه على جزء
المعنى المقصود لكن دلالته غير مقصودة والجزء الاخر لا يدل شيء اصلا
نحو حيوان دبز علما على مقلوب الجزء الثاني هكذا ظهر لهذا الفكر
المنقول وان سكت عنه الفحول اما لسهولة امثاله واما لان
ما قالوه يعلم منه هذا بطريق المقايسة والجري على منواله

قاله وكتبه العبد الضعيف احمد ابن محمد الغنيمي الانصاري حين
اقرا هذا الكتاب مع جمع من الفضلا الكرام بالجامع الازهر قوله
لانه اي المفرد باعتبار ما صدق عليه مفهومه فانه حينيذ جزء
والجزء متقدم علي الكل طبعا واما باعتبار مفهوم المفرد فهو موخر
عن مفهوم المركب لان التقابل بينهما كما صرح به في المطالع تقابل
العدم والملكة والاعدام انما تعرف بملكاتها كما تعرف في العمي مع البصر
فيكون تصور مفهوم المركب سابقا علي تصور مفهوم المفرد لتوقفه
عليه ومن اجل هذا المعني قدموا تعريف المركب علي تعريف
المفرد لان القصد في التعريف الي المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام فان
القصد فيها انما هي للذات اي الماصدقات فاندفع ما يقال ان
المقسم هو المفهوم فتامل قوله متقدم طبعا قال الشيخ في شرح المطالع
التقدم بالطبع والذات بمعني ان المتقدم يوجد بدون المتا
خر ولا يوجد المتاخر بدونه ولا يكفي في وجوده وجود المتقدم ولا
يكون علة تامة له انتهى ويقال لمثل هذا متقدم بالذات ايضا
قوله والعدم متقدم الي اخره لعل مراده بالعدم العدم المطلق
وليس الكلام فيه وكتب ايضا ما نصه قوله والعدم متقدم علي
الوجود قال في متن التجريد الوجود ان اخذ غير مسبوق بغيره
او بالعدم فقديم والا فحادث وقد تكلم عليه شارحه بما ينبغي
مراجعته قوله ومن اراد به اي بالمولف ما اي معني واقول فيه
نظر ظاهر يعلم بالتامل قال في المطالع واللفظ المركب يسمى قولا
ومولفا وربما يفرق بين المركب والمولف وتثلث القسمة فيقال

اللفظ

اللفظ اما ان لا يدل جزؤه علي شيء اصلا وهو المفرد او يدل علي شيء
فاما ان يكون علي جزء معناه وهو المولف او لا علي جزء معناه وهو المر
المركب وهذا هو المنقول عن بعض المتاخرين ونقل المصـ
وصاحب الكشف انهم عرفوا المولف بما ذكر في تعريف المركب
والمركب بما يدل جزؤه لا علي جزء المعني وعلي هذا لا تكون القسمة
حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق علما اللهم الا ان يراد في تعريف المركب
او ينقص من تعريف المولف انتهى كلامه بحروفه فتامل قوله وربما
يفرق بينهما فانه احسن من قول الشيخ رحمه الله تعالى فيما يظهر
لان ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من تعريف المركب والمولف لا
يدل علي الاخصية التي ادعاها فتامل قوله وهو ما لجزئه دلالة الي
اخره يخرج عنه نحو الحيوان الناطق علما قوله وهو ما دل الي اخره
يدخل فيه الحيوان الناطق علما فافهم وكتب ايضا وان لم تكن
الدلالة مقصودة بقرينة المقابلة فيدخل فيه عبد الله علما قوله
ثلاثة لك ان تقول بل هي اكثر من ثلاثة كالجمع والكتب والالصا
ف ونحوها ولعل الشيخ رحمه الله سبحانه اراد التراكيب المشهورة
بينهم في اوايل الكتب تامل قوله ضم الاشيا لعل المراد من صيغة الجمع
ما فوق الواحد قوله مولفة ام لا مرتبة الوضع ام لا قوله فهو
اي التاليف قوله واخص من المركب التركيب مطلقا لاحتاجه اليه
مع قوله سابقا فهو اعم من الاخير من قوله مطلقا الا زيادة الا ايضا
ح والمقابلة لقوله اعم فافهمه قوله والمفرد قال بعض الشارحين

تخصيص التقسيم هنا بالمفرد لا طائل تحته فان من الكليات ما فيه تركيب كالجسم النامي والحيوان الناطق قلت التخصيص ليس للاحتراز بل لان الكلام هنا في الكليات الخمس التي هي مفردات كما سياتي اقول وحينئذ فينقسم المركب ايضا الي الكلي والجزئي لكن ينبغي النظر في المركب من الجزئي والكلي هل هو جزئي او كلي او لا كلي ولا جزئي وكتب ايضا ما نصه قوله والمفرد الي اخره ظاهره دخول الفعل والحرف لانهما مفردان واد خلوهما في تعريف المفرد فيتصفان بالكلية والجزئية وصرح السيد بقصر الاتصاف بالكلية والجزئية علي معني الاسم وان نوقش فيه ونقل عن السنوسي انه قال في الفعل انه كلي بدون الحرف وهو محل نظر فليحرر ثم رايت في بعض الشروح لهذا الكتاب ما لفظه والفعل كلي ابدا لحمله بذاته علي فاعله وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه والحرف لما لم يتعقل الا بغيره وكان معني الحرف في ذلك الغير لم يكن كليا ولا جزئيا ولهذا لا يوضع ولا يحمل والحمل في زيد في الدار هو العامل المقدر المنهي بحروفه لكن في قوله لحمله بذاته نظر لا يخفي يعلم ذلك بمراجعة كلام السيد في حاشية الشمسية قوله بالنظر الي معناه انما قال بالنظر الي معناه لانه هو المتصف بالكلية والجزئية حقيقة واما وصف اللفظ بهما فمجاز تسمية للدال باسم مدلوله وكتب ايضا ما نصه اقول ليس المراد بمعناه هو ما قدمه بقوله وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة علي جزء المراد بل المراد معني ما صدق عليه هذا المفهوم فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله بالنظر الي معناه ان

اراد

اراد بمعناه مفهومه السابق وهو قوله الذي لا يراد الي اخره اي اللفظ الذي الي اخره اتضح رجوع الضمير في قوله مفهومه علي الذي لانه علي هذا التقدير واقع علي اللفظ لا علي المعني وهو اللفظ الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه اي اللفظ الا ان هذه الارادة بعيدة وانما الظاهر ان الشيخ رحمه الله تعالي اراد بقوله بالنظر الي معناه ما اراده بعض الشراح من ان وصف اللفظ بالكلي والجزئي علي وجه المجاز والمتصف حقيقة هو المعني فلهذا قال بالنظر الي معناه حتي يحمله علي الحقيقة لكن مراده بمعناه معني ما صدق عليه معناه اي مفهومه وان اراد هذا اشكل عود الضمير في قوله مفهومه علي الذي لانها حينئذ واقعة علي المعني فيلزم ان يكون المعني و هو المعني الذي يمنع نفس تصور مفهومه المعني وهو فاسد اللهم الا ان تجعل الاضافة بيانية فافهمه فانه من خطرات الدرس قوله اما كلي الي اخره اعلم ان مفهوم الكلي من حيث هو من غير اشارة الي شيء بخصوصه يسمي كليا منطقيا من حيث هو هذا المفهوم لانه المبحوث عنه فيه ومعروضه اي ما صدق مفهوم الكلي عليه من حيث انه صالح لعروض الكلية يسمي طبيعيا لانه طبيعة وحقيقة والمجموع المركب من العارض والمعروض يسمي كليا عقليا لانه لا وجود له الا في العقل وكذا الانواع الخمسة الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام للكلي فان قلنا الجسم جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو مفهوم ومفهومه من حيث المعروضية للجنسية ومفهوم الجنس من حيث هو

والمركب منهما فالثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع عقلي
وقس على ذلك البواقي النهي حفيد باختصار **قوله** من حيث الى اخره
لا من حيث الدليل الخارجي مثلا وكتب ايضا ما نصه قوله
من حيث الى اخره قال بعضهم انما فسر نفي التصور بقوله من حيث
انه متصور لان نفي التصور جزئي لقيامه بالنفس الجزئية
وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال فيه فلا يجوز انقسامه
الى كلي وجزئي النهي وقال بعضهم بعد ان قرر الاحتياج الى
التصور والنفي فالتقييد بالتصور ليقطع النظر عن
الخارج والتقييد بالنفي ليقطع النظر عن برهان التوحيد ٢
ليكتفي به لانه ايضا امر تصوري والنفي لا يدل على قطع النظر
عن الخارج ليكتفي به لانه اذا قيل نفس زيد قايم يفهم منه انه قايم
في الخارج فلا يجوز الاكتفا باحدهما النهي المقصود وكتب ايضا ما
نصه قوله من حيث انه اي المفهوم متصور وليس المراد ان
صورة المفهوم اي ظله العقلي يمنع فانه مذهب مردود ى
هو مذهب من قال ان العلم هو الشبح وظله المعلوم كما
بينه السيد وغيره فتامل **قوله** يصح حمله اي يمكن ذلك **قوله**
اذا تصور اي حصل في العقل **قوله** سوا وجدت اي افراده اي في
الجملة فلا ينافيه قوله او لم تتناه تامل **قوله** وتناهت اي الافراد
قوله كالكواكب اي السبعة وهذا مثال للافراد لا للكلي المتناهي
الافراد وكليها هو الكوكب السيار **قوله** او لم عطف على قوله تناهت
والتقدير او وجدت ولم تتناه لا يقال كيف حكم عليها بالوجود مع

اي لا يكتفي بقطع النظر عن برهان التوحيد

بعدم

١٤

بعدم التناهي لان ما وجد في الخارج يلزم ان يكون متناهيا لا
نا نقول الاضافة في قوله افراده للجنس وحينئذ لا منافاة بين
الحكم بالوجود وعدم التناهي فتامل فانه من خطرات الدرس **قوله**
او لم تتناه يعني انه لا يوجد بعده فرد اخر **قوله** او لم توجد اي افرا
ده **قوله** فيه اي في الخارج **قوله** كالجمع فان افراده اي ما صدق عليه
الجمع بينهما ممتنع **قوله** او لعدم عطف على لامتناعها وفيه ركاكة
لا تخفى **قوله** وجودها اي الافراد **قوله** كجبل فانه كلي وافراده لم توجد
في الخارج والظاهر ان جملة قوله وان كانت ممكنة حال وحينئذ فلا يقال
انه يشمل القسم الاول وهو الممتنع فتامل **قوله** ام وجد عطف على قوله
لم توجد **قوله** كالاله قال البرماوي وغيره في ذكر هذا المثال من الناطقة
نوع اساة ادب وكتب ايضا ما نصه فانه لم يوجد من الا الواحد
الاحد **قوله** اذ الدليل الخارجي اخره زاد الشارح في حواشيه على جمع الجوا
مع ولهذا ضل كثير بالاشتراك ولو كانت وحدانيته تعالى
بضرورة العقل لما وقع ذلك من عاقل ثم ذكر كلام البرماوي **قوله**
لكنه اي الاله **قوله** عند العقل الى اخره مقتضى حل المتن ان يقال لكنه
لا يمنع الى اخره **قوله** والا اي لو منع **قوله** ام امكن عطف على امتنع كما يو
خذ من تقضيته **قوله** ان استوى معناه اي عدم تفاوته بقرينة
المقابلة فاندفع ما يقال **قوله** وان تفاوت اي معناه **قوله** فيها اي في
افراده **قوله** بالشدة او بالتقدم جعل بعضهم الاقسام ثلاثة وزاد على ما ذ
كر الاولوية وبعضهم جعلها قسمين فذكر الاولوية والاولية
كما في متن التهذيب **قوله** فمشكك قال ابن التلمساني لا

حقيقة للمشكك لانه مابه التفاوت ان دخل في التسمية فمشترك والا
فهو المتواطي ويجاب عنه القرافي بان كلا من المتواطي والمشكك
موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بامور من جنس
المسمي فهو المشكك او بامور خارجة عن مسماه كالذكورة والانوثة
والعلم والجهل فهو المتواطي انتهي من حاشية الشرح علي جمع الجوامع ف
ثم رايت شيخنا نقل عن السيد في حواشي المطالع ما قاله ابن التلمساني
التلمساني باوضح عبارة ثم قال والجواب بان التفاوت خارج عن
مفهومه الا انه داخل في وقوعه علي افراده وحصوله فيها فاعتبر قسما
علي حدة مقابلا بما ليس فيه هذا التفاوت انتهي وفيه ايضاح لكلام
القرافي تامل قوله كالبياض فان معناه اي حصول معناه قوله
والوجود فان معناه اي حصوله قوله في الواجب الي اخره عبارة الحفيد
فانه في الواجب اول واقدم بحسب الذات لكونه علة الممكنات
قوله قبله اي كاين او حاصل فهو خبر قوله واشد اي لقوة اثاره
قاله الحفيد ثم قال وههنا بحث وهو انهم جعلوا الاشدية با
عتبار كثرة الاثار وكمالها والظاهر ان ذلك يوجد في المتواطي
كالانسان اذ بعض افراده كنبينا عليه افضل الصلاة والسلام ا
كثر واكمل بحسب الخواص الانسانية كالادراك من غيره كيحيي
يحيي عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتشكك بالشهوات الجسمانية
اصلا تامل انتهي قوله منه اي الواجب قوله فيه اي الممكن قوله واما
جزئي اي حقيقي بقرينة المقابلة مع التعريف والا فالجزئي قد يكون
اضافيا بالنسبة الي ما هو اعم منه مع كونه قد يكون كليا بالنسبة

الي

الي ما تحته كالحيوان فانه جزئي بالنسبة الي الجسم كلي بالنسبة الي الانسان
حاشية علي شرح جمع الجوامع واعلم ان من الجزئي الحقيقي ايضا المعرف
بال التي للعهد الخارجي وكذا الضمير واسم الاشارة والموصول علي ما حرره
السيد من انها موضوعة للجزئيات المتشخصات بملاحظة امر كلي
بملاحظة امر كلي خلافا للسعد حيث قال انها موضوعة للمفهوم
الكلي واما المعرف بغير ال التي للعهد فهل وضعه وضع الضمير او لا
فيه كلام طويل حرره شيخنا قوله وهو الذي يمنع الي اخره ان كان
الموصول واقعا علي المفهوم اشكل قوله مفهومه لانه يلزم منه ان
يكون للمفهوم مفهوم وان كان واقعا علي اللفظ فهو صحيح بلا اشكال
علي وجه المجاز من باب تسمية الدال باسم المدلول اذ المتصف بالجزئية
والكلية حقيقة انما هو المفهوم وقد يختار الشق الاول ويجعل الاضافة
في مفهومه بيانية فافهم فانه من خطرات الدرس ولعله صحيح و
كتب علي هذه القولة ايضا ما نصه اذ لا يمكن ان يفرض صدقه
علي كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض صدقه علي كثيرين لمنع التشخص
فيه عن الفرض فان قيل ما الفرق بينه وبين اللاشيء ونحوه من الامور
العامة فانه لا يمكن صدقه علي كثيرين فان لا شيء من الاشيا الخار
جية والذهنية يصدق عليه اللاشيء فلا يمكن ان يفرض صدقه
علي كثيرين قيل الفرق بينهما هو ان زيدا يمتنع فرض صدقه علي كثيرين
امتناعا ذاتيا فينافي الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدق اللاشيء
علي كثيرين بسبب ان نقيضه وهو اللاشيء يكون شاملا لجميع
الاشيا الخارجية والذهنية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي

الانسان الذاتي انتهي وعبارة شيخنا السيد عيسي رحمه الله تعالي
في شرحه علي القرة نصها الخامس ان لا يمكن صدقه علي شي اصلا
كمفهوم اللاشي وشريك الباري والمعدوم ذهنا اذ كل ما فرض فهو
شي وليس بشريك وموجود في الذهن فلا يكون رفعها ممكنا لا
متناع اجتماع النقيضين لكن اذا قطع النظر عن المقدمات
المذكورة ونظر الي مجرد المفهوم لا يمنع صدقها العقل صدقها
علي كثيرين وهذا القسم يسمي كليا فرضيا اي لا تحقق له اصلا الخ
انتهي فليتامل هل يدخل هذا القسم في عبارة الشيخ رحمه الله سبحانه
حيث قال او لم يوجد فيه فليحرر لكاتبه ع ي قوله كزيد اي وهذا
الانسان قوله وضعه اي زيد وقوله له لمفهومه اي واما الان هذه
الجثة بان لم يكن زيد علما فهو مصدر كلي قوله لان قيوده عد
مية يمكن ان يكون المراد بالقيود متعلق لا يمنع من التصور وا
لنفس والمفهوم فافهم ع ي قوله بخلاف الجزئي فانه ليس مادة كل
قوله والكلي الي اخره قال الابدي في شرحه فالكلي اذا انسب الي ما تحته
من الجزئيات ينقسم الي ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون تمام حقيقة
ما تحته كالانسان بالنسبة الي زيد وعمرو وبكر لانه تمام حقيقتهم
التي هي الحيوان الناطق من غير اعتبار التشخص فان التشخص عارض
عليها او داخلا فيها كالحيوان بالنسبة الي الانسان ويسمي الثاني
منها ذاتيا والثالث عرضيا فعلي هذا معني الذاتي ما يكون داخلا في
حقيقة جزئياته والعرضي ما يكون خارجا عنها وقد يقال الذاتي علي ما
ليس بخارج فيندرج القسم الاول تحت الذاتي ايضا انتهي المقصود

قوله فانه جزئي الانسان

منه

منه وقوله كالحيوان بالنسبة الي الانسان الي اخره وكالحساس بالنسبة
الي السميع البصير وقوله كالضاحك بالنسبة الي اخره وكالحساس با
لنسبة الي الجسم قوله وهو الذي يدخل اي لا يكون خارجا عنها فالمراد
لازمه لانه يلزم من كونه داخلا ان لا يكون خارجا فاستعمل في هذا اللازم
فيكون من باب الكناية فيما يظهر وعليه فيدخل النوع فيه بهذا المعني و
هو المناسب لما ياتي من قول المص والذاتي الي اخره لانه جعل منه
النوع وفي كلام بعض الشارحين ان المانن اشار الي اطلاق الذاتي علي
معنيين وجعل في كلامه استخداما فليراجع القنري وحواشيه
وفي كلام بعضهم يمكن ان يؤول المعني الاخص وهو الداخل في حقيقة
جزئياته بالمعني الاعم بان يراد لازمه اعني غير الخارج علي سبيل المجاز
المرسل ولا يخفي ما فيه نعم يمكن ان يكون من المجاز المرسل لكن من باب
استعمال الخاص في العام واما حيث قال بان يراد لازمه فالانسب ان
يكون من الكناية فليحرر مرة اخري قوله كالحيوان اي او الناطق و
كتب ايضا فانه جزء من الانسان والفرس وكل منهما كل له وكتب ايضا ما نصه
هو الداخل بالنسبة الي الانسان الي اخره ان اريد بالانسان والفرس ماهيتهما
النوعية فجزئيات اضافيات وان اريد منهما ماهية افرادهما اعني
الحصص فجزئيات حقيقيات قنري وكتب علي قوله الانسان فانه
حقيقة جزئيات الحيوان التي هي زيد وعمرو وبكر ونحوها قوله فانه اي
الحيوان داخل في حقيقة جزئياته فان للحيوان مثلا جزئيات مثل زيد
وعمرو وبكر وحقيقتهم الانسان اعني الحيوان الناطق والحيوان غير
خارج عن تلك الحقيقة بل هو داخل فيهما كما افاده الشيخ وكتب ايضا ما نصه

اعلم ان صرحة عطف على الفرس على الانسان وهو المتبادر وقال
بعض الشارحين الفرس معطوف على الحيوان اي وكالفرس لجزئيا ته فان حم
ته الافراد المتشخصة وحقيقتها الفرس اعني الحيوان الصاهل وهو
غير خارج عنها بل عينها فالحيوان مثال الذاتي هو جزء الماهية والفرس
مثال الذاتي هو نفسها انتهى قوله فيهما اي الانسان والفرس
لانهما حقيقة الجزئيات قوله من الحيوان الناطق الذين هما ك
حقيقة الجزئيات الحيوان كزيد وعمرو وبكر مع قطع النظر عن
تشخصها فانه عارض خارج عن الحقيقة اي الماهية الحملية كما هو
ظاهر واضح لا خفاء فيه وكتب على قوله من الحيوان ما نصه فالحيوان
داخل في الانسان لانه جزؤه قوله كالضاحك فان جزئياته زيد وعمرو
وبكر مثلا وحقيقتهم الانسان وهو اي الضاحك خارج عنها وغير داخل
فيها شرح اخر قوله وعلى هذا فالماهية الى اخره يعني كما هو الظاهر
فلا ضرر في هذه العلاوة فقد التزمها بعضهم بناء على ظاهر هذا
التفسير وبعضهم منع عرضيتها واول هذا التفسير فقال المراد
بالحقيقة في قوله حقيقة جزئياته اعم من الحقيقة الذهنية والخارجية
المقترنة بالتشخص فيكون تعريف الذاتي شاملا للنوع فانه وان كان تمام
الحقيقة لجزئياته من حيث هي لكنه جزء الحقيقة الخارجية من حيث
انها مقترنة بالتشخص ونظر فيه بانه يلزم ان يكون التشخص العارض
للحقيقة جزءا داخلا وذلك باطل وقد يقال انه جزء من حقيقة الفرد وليس
من حقيقة النوع فلا بطلان وبعضهم قال في التاويل المراد بما يحالف
الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارض لها فلا تكون الماهية

داخلة

داخلة لامتناع خروج الشيء عن نفسه وعروضه عليه ولان جزء
الشيء اذا لم يكن خارجا فاولى ان لا يكون الشيء نفسه خارجا عن
نفسه وغاية ما يلزم ان هذا المحل مسكوت عنه بان لا يكون ذاتيا
ولا عرضيا والانصاف ان هذه كلها تكلفات ليست تامة
المقدمات وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى هذا اي تفسير
العرضي بما ذكر من كونه غير داخل في حقيقة جزئياته فالماهية
اي الحقيقة النوعية كالانسان عرضية الى اخره ويحتمل ان مر
جع اسم الاشارة الى تعريف الذاتي السابق وهو ظاهر صنيع
الشيخ حيث قال وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي وفرع
عليه قوله فتكون اي الماهية ذاتية وهو صريح صنيع المقري
رحمه الله تعالى حيث قال واعلم ان الذاتي يطلق بالاشتراك
على معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع على الاول
ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني ذاتي انتهى
قوله فتكون اي الماهية النوعية وكتب ايضا ما نصه قوله فتكون
ذاتية اي من حيث شموله للنوع فيدخل فيه فهذا المعنى اعم
من الاول فانه يصدق على جزء الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس
والفصل ويصدق على النوع ايضا لانه ليس بعرضي بل هو تمام حقيقة
افراده من غير اعتبار التشخص فانه عارض عليها قال بعض الشارحين
ان الذاتي مشترك لفظا بين المعنيين وان كان احدهما اعم من
الاخر كالتصور المشترك لفظا بين مطلق الادراك والادراك الذي
هو غير الحكم قوله الذات اي الحقيقة والماهية قوله فلو كانت اي

الحقيقة والماهية قوله الشيء الذي هو الحقيقة الذي هو المنسوب
فله الى نفسه اي الحقيقة المنسوب اليها قوله ويمكن نسبة الحقيقة
اي النوعية قوله الى ما صدقها اي جزئياتها لانها محمولة عليها
مع زيادة التشخص وكتب ايضا ما نصه اي الجزئيات كزيد وعمرو فانهما
يشتملان عليها اذ كل جزئي مشتمل على نوع وتشخص عارض له فيكون
جزءا من جزئيه فينسب اليه كما ينسب النوع الى حصصه جزئيه
من الجنس والفصل فيقال انهما ذاتيان فتحصل ان المنسوب الحقيقة
النوعية التي يطلق عليها ذات الى ما صدقها الذي يطلق عليه
ذات ايضا وما صدق الحقيقة غير الحقيقة فصحت النسبة
في اللغة للتغاير من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح وكتب ايضا
ما نصه قوله ويمكن نسبة الحقيقة الى اخره اجاب الابدي عن ذلك
بما هو قريب من ذلك وعبارته بلفظها بعد ان اجاب بان التسمية
محمولة على الاصطلاح بقوله اولان الحقيقة ذاتية لها من حيث
انها مقترنة بالتشخص فلا يلزم انتساب الشيء الى نفسه بحسب اللغة
ايضا واجاب عنه ايضا بكون الماهية عرضية النفعي لزم من تعبير ا
الماتن بوجهين فليراجع قوله والذاتي ليس المراد ما سبق من قوله
وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته فانه بحسب ظاهره لا يكاد يتناول
النوع بل المراد به المعنى الاعم وهو ما لا يكون خارجا عنها ليشمل النوع
بقرينة ذكره في المتن الاتي في النوع ففي كلام الكلام استخدام ولا يمنع
منه ذكر الذاتي هنا معرفا بال فيقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
كانت عين الاولى لان ذلك امر اغلبي وخصوصا قد قامت القرينة

وكتب

١٨

٤

وكتب ايضا ما نصه وتحصر بالاستقراء في ثلاثة الجنس والنوع والفصل
كما سياتي قوله بحسب الشركة المحضة في بعض النسخ زيادة لفظة
فقط مع اسقاط المحضة ان لم تكن النسخة محرفة وشرح عليها
بعضهم فقال وهذا القيد لا بد منه ليخرج به النوع فانه قد
يقال بحسب الشركة بين الافراد ولم يذكره هنا اعتمادا على
ما سيجي في تعريف النوع المقابل للجنس من انه مقول بحسب
الشركة والخصوصية معا فيعلم ان الجنس مقول بحسب الشركة
لا الخصوصية ليتحقق التقابل بينهما او نقول المراد بالشركة المحضة
الشركة التي بين الحقائق لا التي بين الافراد بدليل قوله
مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فيخرج النوع بدون ذلك
القيد انتهى ثم رايت القسري شرح عليها مع اسقاط المحضة
وقال لا بد من قولنا فقط والا لم يصح الى اخر ما بينه رحمه الله تعالى
وكتب على قوله في هذه الحاشية او نقول المراد الى اخره هذا ربما يفهم
ان النسخة فيها المحضة قوله لم يصح ان يكون اي الحيوان قوله
فلا يجاب به اي بالحيوان قوله وتمامها اي الماهية قوله وكثيرين اي من الا
فراد لقوله متماثل الحقيقة اذ ليس لنا حقيقتان متماثلتان قوله وكثيرين مختلفها
وهذا القسم هو المراد هنا فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله وكثيرين مختلفها
ليس المراد به الافراد وان كان هو ظاهر عطفه على ما قبله بل المراد اعم فيشمل
الحقائق المختلفة او يشمل الحقائق والافراد الشخصية نحو الانسان وهذا
الفرس ويشمل الافراد الشخصية المختلفة المختلفة نحو ما زيد وهذا الفرس
فتامل قوله والجواب عن الاربعة منحصر الى اخره فيجاب عن الاول الحيوان

كما مثل

ناطق وعن الثاني والثالث بانسان لانه تمام الماهية ولا عبرة
بالمشخصات ويجاب عن الرابع بحيوان وهذا هو المراد فافهم
تنبيه ظاهر كلام الشيخ وصريح كلام غيره ان الجواب في ما زيد هو
انسان لانه تمام الماهية وكذا يجاب به عن نحو ما زيد وعمرو وبكر
من غير ذكر المشخصات واما الجواب في قولنا ما الانسان فهو الحيوان
الناطق الذي هو حده وهل يصح ان يكون الحد جوابا عن المفرد نحو
ما زيد او الافراد المتفقة كما تقدم او يتعين في جوابها الاجمال وهو
انسان لان الشخص لا يحد فليحرر وقد تعرض لذلك في المطالع قوله
لاشتراك الثاني اي الواحد الجزئي نحو ما زيد قوله والثالث اي الكثير
المتماثل قوله ويرسم الجنس اعلم ان مفهوم الجنس من حيث هو جنس
منطقي ومعروضه كالحيوان جنس طبيعي والحيوان ومفهوم الجنس
جنس عقلي وهكذا الكلام في بقية الكليات مثلا مفهوم النوع نوع
منطقي ومعروضه كالانسان نوع طبيعي والانسان ومفهوم النوع
نوع عقلي قاله الدواني وغيره وعبارة الحفيد رحمه الله تعالى فان
قلت الجسم جنس فهناك مفهوم الجسم من حيث هو ومفهومه من
حيث المعروضية للجنسية ومفهوم الجنس من حيث هو والمركب منهما
فالثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع جنس عقلي وقس على ذلك
البواقي بل اذا قلنا زيد جزئي فذات زيد من حيث المعروضية للجزئية
جزئي طبيعي ومفهوم الجزئي جزئي منطقي والمركب منهما جزئي عقلي انتهى
المقصود نقله منه وحينئذ فقول الشيخ خرج به النوع المنطقي اي مفهومه
وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقية لا معروضه كالانسان مثلا بمعنى

وان صدق عليه فتامله وانظر شرح الشمسية للسعد وحرره ح قوله
دخل فيه الي اخره اي فالكلي جنس دخل فيه سائر الكليات الجنس والنوع و
غيرهما فهي انواع للكلي داخلة تحته قال الخبيصي فان قيل اذا كانت
الكليات الخمس انواعا يلزم ان يكون الجنس نوعا قلت لا بعد في ذلك
فانه نوع باعتبار وجنس باعتبار قوله مقول اي محمول وهو مساو لقوله
كلي وكتب ايضا ما نصه اي وهو صالح لان يقال اي صح يحمل حمل هو هو
وهو حمل المواطاة لا حمل الاشتقاق والا لزم ان البياض جنس لزيد وا
لقطن مثلا لانه مقول اي محمول حمل اشتقاق على الكثرة المختلفة ا
لحقيقة وهو باطل فتامل نقرير ح قوله خرج به النوع كالانسان قال
القنري احترز بذلك عن النوع وخاصته والفصل القريب وتخصيص
الاحتراز بالنوع تحكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد
والعرض العام وخاصة الجنس انتهى كلامه وهو في ذلك الكلام تابع للمولي
للمولي سعد الدين في شرح الشمسية وعبارته فالكلي جنس وقوله مختلفين
بالحقيقة يخرج النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيصه باخراج النوع
فقط على ما في الشرح تحكم وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض
العام لا الخاصة لانها ليست بداخلة انتهى كلامه فتامل قوله لا الخاصة
لانها ليست بداخلة ولعل مراده بذلك والله اعلم انها ان كانت خاصة ا
لنوع فهي مقولة على متفقين فخرجت بقوله ولا مختلفين بالحقيقة وان
كانت خاصة الجنس فهي عرض عام للنوع فالقيد الاول لا يخرجها فتخرج
بالقيد الثاني وهو قوله في جواب ما هو وقد اخرجها به كما ترى هذا ما ظهر
في فهمه فتامله وما في حاشية السيد مما يؤخذ منه دفع التحكم عند التامل

مساو في ح

وحاصله انه انما اسند الاخراج الى الاخير ليكون الفصول والخواص
مطلقا كقيد واحد فتامل وهكذا صنيع الشيخ رحمه الله ونفعنا به
وكتب ايضا ما نصه قوله خرج به النوع قال بعض الشراح خرج
بقوله على كثيرين مختلفين بالحقائق النوع وفصله الى القريب
وخاصته الشهي يعني واما عرضه العام فليس بخارج لانه يقال على
المختلفين بالحقائق مثال فصله نحو الناطق فانه فصل للانسان
الذي هو النوع ومثال خاصة النوع نحو الضاحك فانه خاصة
له فان كلا منهما مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة كالنوع
قوله خرج به الفصل اي ولو بعيدا وقوله والخاصة اي مطلقا
سوآ كانت للجنس كالماشي بالنسبة للحيوان او للنوع كالضاحك
بالنسبة الى الانسان وقوله والعرض العام كالماشي بالنسبة الى الانسان
وكتب ايضا ما نصه قوله خرج به الفصل والخاصة قال بعض
الشارحين يخرج بقوله في جواب ما هو فصل الجنس وخاصته و
هما بالنسبة الى النوع فصل بعيد وعرض الشهي وفرق بعضهم عام
بين خاصة الجنس والعرض العام للنوع في حواشي القطري مثال
فصل الجنس حساس فانه فصل للحيوان فانه جسم نام حساس
وهو بالنسبة للنوع وهو الانسان فصل بعيد فانه يميزه عن
الحجر والشجر ولم يميزه عن الحيوان فكان بعيدا ومثال خاصته
نحو الماشي وهو عرض عام بالنسبة الى النوع الذي هو الانسان ووجه
خروجهما هو ان الفصل يقال في جواب ما زيد وفي جواب اي شيء هو وخا
صة الجنس عرض عام فلا يقال في جواب اصلا قوله اذ الاولان انما يقالان

في جواب اي شيء هو لكن الفصل يقال في جواب اي شيء هو في ذا
ته والخاصة تقال في جواب اي شيء هو في عرضه فلا تغفل قوله
واما الجزئي كزيد قوله يقال اي محمول قوله كالجسم النامي فان فوقه
جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحساس او المتحرك
بالارادة قوله فالواو لم يوجد له مثال قال بعض الشارحين كالعقل
على تقدير ان يكون الجوهر عرضا له لا جنسا وما تحته انواعا لا اشخا
صا قال السعد في شرح الشمسية ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربعة
يعني التي للنوع لانه اما اعم الاجناس المتغايرة لها الواقعة في سلسلة وهو
العالي كالجوهر او اخصها وهو السافل كالحيوان او اخص من بعض واعم
من بعض وهو المتوسط كالجسم النامي او مباين للكل وهو المفرد كالعقل على
تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا له بل عرضا عاما له لئلا يتحقق جنس اعم
منه ويكون العقول العشرة انواعا مختلفة لا اجناسا حتى لا يتحقق
جنس اخص منه ولا اشخاصا حتى لا يتحقق جنسية في العقل مثال الجنس
المفرد على تقدير والنوع المفرد على تقدير وهذا كاف في التمثيل انتهى
كلامه فراجعه قوله واما مقول اي محمول قوله بحسب الشركة بين
المثنا ثلاثة بخلاف الجنس وكتب ايضا ما لفظه تارة اي تارة قوله
والخصوصية اي تارة اخرى قوله وهو النوع الحقيقي لانه هو المقول
قوله كان الجواب ذلك ايضا لكن على حسب الخصوصية وعدم الشركة
بخلاف المثال الاول فانه بحسب اشتراك زيد وعمرو في تمام الما
هية فقول المتن معا ليس المراد به المعية في الزمان بل الاجتماع في المسؤول
فتامل وتنبه الى ذلك قول الشيخ رحمه الله لانه اذا سئل عن زيد وعمرو والى اخره

وقوله اذا سُئل عن كل منهما كان الجواب ذلك ايضا فافهم قوله مقول
اي محمول قوله علي كثيرين اي جزئيات قوله كثيرة قوله دون الحقيقة
من ذلك نعلم ان المراد النوع الحقيقي قوله خرج به الجنس فانه مقول
علي مختلفين قوله خرج به الفصل لانه يقع في جواب اي شيء هو في ذاته
ولو بعيدا قوله والخاصة لانها تقع في جواب اي شيء هو في عرضه
كالضاحك قوله مع ان الثالث يعني وهو العرض العام يخرج الي اخره
اي لانه مقول علي كثيرين مختلفين بالحقيقة فان قلت كما ان هذا خرج
عما خرج به الجنس كذلك خاصة الجنس والفصل البعيد كل منهما خارج
ج بما خرج به الجنس في الخروج ولهذا اضمها بعض الشراح الي الجنس في
الخروج وجعل في جواب ما هو احترازا عن الفصل القريب وخاصة النوع
فلا وجه للنص علي الثالث وهو العرض العام خصوصا وفيه ايهام ان
الفصل مطلقا والخاصة مطلقا لا تخرج الا بقولنا في جواب ما هو قلت
مراد الشيخ والله اعلم ان العرض العام لما كان يمكن اخراجه بما خرج
به الجنس مطلقا من غير تفصيل نص عليه واما الخاصة والفصل لما كان
التفصيل فيهما بين خاصة الجنس وخاصة النوع و الفصل القريب و
البعيد وان الذي يخرج بما خرج به الجنس انما هو قسمان لم يتعرض
لحالهما وتعرض للعرض مع ابداء المناسبة في اخراجه بالاخير
لكنه بصنيعه سكت عن ابداء المناسبة في اخراج خاصة الجنس
والفصل البعيد فتامل لمحرره احمد الحلبي قوله الخارج بما خرج
به الجنس لانه مختلف الحقيقة قوله والنوع قسمان سافل وحقيقي
قوله وهو اي النوع المندرج تحت جنس وان شئت قلت تحت

نوع وكتب ايضا ما نصه يشمل ما اذا كان فوقه جنس وتحته
جنس ويشمل ما اذا كان فوقه جنس وليس تحته جنس فالاول
نحو قام فانه نوع الجسم وتحته جنس وهو حساس وفوقه جنس
وهو مطلق الجسم والثاني نحو الانسان فانه مندرج تحت جنس
وهو الحيوان وليس تحته جنس كما بينه الشيخ رحمه الله سبحانه قوله
وحقيقي وهو الذي من الكليات الخمس بخلاف الاضافي فانه
مندرج في الخمسة لانه كلي ومقول في جواب ما هو فافراده ان
اتفقت بالحقيقة فهو النوع الحقيقي وان اختلفت فهو الجنس
فهو مندرج في الجنس سواء كان هو نوعا حقيقيا او جنسا والخلاف جعل
النوع الاضافي احد الخمس فالكليات المفردة لا تنحصر في الخمسة لجواز
وجود كلي مقول علي كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
ولا يكون داخلا تحت جنس فان مثل هذا الكلي ليس بجنس ولا عرض
عام ولا فصل ولا خاصة ولا نوع اضافي فلا تنحصر الكليات في خمس
ومثال هذا النقطة فلهذا جعل النوع الحقيقي احد الخمس المنتهي
شرح الموجز وكتب ايضا ما نصه قوله وحقيقي وهو ما ليس تحته
جنس فيه نظر ظاهر اذ يصدق علي الحيوان انه ليس تحته جنس وانما
تحته نوع فيقتضي انه نوع حقيقي مع انهم صرحوا في شرح التهذيب
وغيره بانه نوع اضافي قطعا فلو قال الشيخ كما قال بعضهم وهو الذي
ليس تحته نوع كان اولي ويمكن دفع الايراد عن الشيخ بان الحيوان
قد دخل في قوله اولا في تعريف الاضافي وهو المندرج تحت جنس فيصير
قوله في تعريف الحقيقي وهو ما ليس تحته جنس في قوة ان يقول وهو

مالا يندرج تحت جنس بقرينة المقابلة او يقال مراده بالجنس الجنس اللغوي فلا يرد الحيوان لانه تحته انواع بخلاف الانسان الذي تحته اشخاص فليتامل فانه من خطرات الدرس وكتب ايضا مانصه قوله وهو ما ليس تحته جنس صادق بان لايكون فوقه جنس ايضا قوله كالانسان فانه نوع وليس تحته جنس وانما تحته الافراد الجزئية قوله لاندراجه تحت جنس وان ثبت فلك تحت نوع وهو الحيوان جنس سافل ونوع اضافي بالنسبة الي ما فوقه قوله اذ ليس تحته اي الانسان جنس وان شئت قلت نوع قوله وينفرد الحقيقي وهو ما ليس تحته جنس فانه يشمل صورتين احديهما ان لايكون تحته جنس لكن فوقه جنس وهذه ليست محل الانفراد بل هي محل الاجتماع وثانيهما ان لايكون فوقه جنس ولا تحته جنس وهذه الصورة هي محل الانفراد فان الماهية البسيطة كالنقطة مثلا ليس فوقها جنس بناء علي ان الجوهر ليس جنسا لها بل عرضا عاما لها وليس تحتها جنس قوله علي القول الي اخره واما لو قلنا ان الجوهر جنس لم يكن حقيقيا لاندراجه تحت جنس فيكون اضافيا وكتب ايضا مانصه حتي يتصور كونه بسيطا قوله ولو في الجملة يشير به الي انه لا فرق في المميز بين ان يكون عن جميع ما عداه او بعضه فيصح ان يجاب باي فصل اريد قريبا كان او بعيدا كالناطق والحساس والنامي فاذا سئل عن الانسان باي شئ هو في ذاته صح الجواب بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قلت اي جوهر هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول

والحاصل

والحاصل ان المدار علي التمييز في الجملة بخلاف ما لا تمييز فيه فاذا قيل اي جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل للابعاد والنامي ايضا اذ لا تمييز واذا اي حيوان هو في ذاته تعين الناطق للجواب كما حرره السيد فليراجع وكتب ايضا مانصه قال السعد في شرح الشمسية الطالب باي شئ يطلب ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية وشئ اخر وتمييز الماهية عما يشاركها فيما اذا اضيف اليه لفظا اي مثلا اي الحيوان هو سؤال عن المشاركات في الحيوان واي موجود هو عما يميزه عن المشاركات في الوجود انتهي اي فيجاب بقولنا ممكن او واجب ان كان المسؤل عن مميزه هو الباري في الثاني وغيره في الاول قوله في الجنس اي ولو بعيدا قوله كالناطق اي من حيث هو كذلك وكالحساس والنامي والقابل للابعاد الثلاثة متقاطعة علي زوايا قائمة بالنسبة الي الحيوان والنبات والجسم وهو ان يميز الشئ عن المشاركات في الجنس القريب ففصل قريب كما تقدم والا ففصل بعيد كالحساس والنامي والقابل المذكور بالنسبة الي الانسان انتهي شرح اخر قوله كالناطق اي مثلا والا فهو لا يتعين في الجواب كما اشار اليه قوله في الجنس وهو الحيوان فانه شامل للانسان وغيره كالفرس قوله لها فصل مميز عما يشاركه تلك الماهية في الجنس لا في الوجود اذ المشارك في الوجود لا يفتقر الي التمييز بالفصل والا لزم التسلسل لان الفصل ايضا موجود فالتمييز عنه يحتاج فصلا اخر انتهي سعد قوله الي زيادة الي اخره اي علي قوله في الجنس فيقال عما

يشاركه في الجنس او في الوجود واعلم ان المميز عن المشارك في الوجود لا
يكون الا قريبا وبني الخلاف الواقع بينهم في ان كل ماهية لها فصل
فصل يلزم ان يكون لها جنس ممن قال بجواز تركيب الماهية من امرين
متساويين نزاد قوله او في الوجود ليكون تعريف الفصل جامعا ومن
قال لا يجوز ذلك بل يحال ترك هذه الزيادة فان قلت المص لم يذ
كر هذه الزيادة في التعبير الاول المطلق في رسمه كما ترى فلم يقيد
بالجنس كما صنع اولا قلت للاشارة الى المذهبين او ان يختار
ما سبق فيحمل ما هنا عليه بدلالة السياق او انه متردد في ثبوت
تركب من امرين متساويين قال السعد في شرح الشمسية وكون
تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبنيا على الاحتمال المذكور انما
هو على تفسير الامام لكلام الاشارات واما على تفسير الحكيم المحقق
فليس مبنيا عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشيء عما يشاركه
في الجنس فقط او عما يشاركه في الوجود سواء كان مشاركا له في الجنس
اولا او لتحقيقه ان فصل الشيء اذا اختص بجنسه كالحساس للحيوان
بالنسبة الى الجسم النامي كان مميزا عما عداه مما يشاركه في الوجود وا
ن لم يكن مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعله مقولا
على غير الحيوانات كالملائكة مثلا فهو مميز للانسان عن جميع ما
يشاركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملائكة انتهى وكتب على قوله في
الحاشية عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات ما نصه فعلى
هذا لا يكون الناطق فصلا للانسان بالنسبة الى الملائكة بل يكون
جنسا وكتب عليه ايضا ما نصه فان الملائكة عندهم ليست حيوانات

هو صح
وقد اطلق
الماهية صح

لانها

٢٣

لانها عندهم ليست اجساما ولكنها ناطقة قوله يقال اي
يحمل قوله على الشيء انما قال على الشيء ليشمل المقول على الاشيا
المتفقة الحقيقة كالفصل القريب والمختلفة الحقيقة كالفصل
البعيد مثال الاول الناطق فانه يحمل على افراد الانسان وهي
متفقة الحقيقة ومثال الثاني كالحساس فانه يحمل على افراد الحيوان
والمراد الانسان قوله اي شيء هو في ذاته اي شيء مبتدا وخبر على
التقديم والتاخير فاي شيء خبر بقوله هو مبتدا او قوله في ذاته
حال من المبتدا او الخبر والجملة خبر عما يذكر من المسئول عن مميزه.
كالانسان في قولنا الانسان اي حيوان هو والرابط المبتدا في جملة الخبر
والتقدير الانسان هو اي شيء في ذاته انتهى كلام شيخنا العلامة احمد
ابن قاسم في بعض حواشيه لانهما يقالان في جواب ما هو وان ا
ختلفت مقولبتهما فان الجنس يقال في جواب ما هو بحسب الشركة
المحضة بين امرين مختلفين والنوع يقال في جواب ما هو بحسب
الشركة بين المتماثلات في الحقيقة وبحسب الشركة الواحد قوله وا
لخاصة اي يقول في ذاته قوله كالناطق الى اخره فالناطق يميز الا
نسان عن جنسه القريب وهو الحيوان وهذا مثال للفصل القريب
والبعيد كالحساس والنامي قوله بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان
عن الشجر والحجر اي عن المشاركات واما بالنسبة الى الحيوان فقريب
قوله هذا التمييز اي التمييز في الجملة وكتب ايضا ما نصه اي مثل هذا
التمييز الذي في الحساس مثلا فان الحيوان الذي هو جنس مساويه والظا
هر انه ليس المراد كل جنس بل المراد الجنس المتوسط فان الجنس العالي لا تمييز فيه

وهي مختلفة الحقيقة صح
او بحسب الواحد صح

كما هو ظاهر فتقابل كما انبه عليه قوله في جواب اي شي هو كان يقال مثلا
اي شي الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان فقد يميز الحيوان
الذي هو جنس الانسان عما يشاركه في الجنس البعيد كالنامي والحساس
عن الشجر والحجر لتمييز الحساس للانسان عنهما وظاهر كلام الشيخ رحمه
الله سبحانه يتناول الجنس العالي وهو محل تامل فليحرر كما انبه قوله
اما العرضي اي المقابل للذاتي السابق وليس المراد ما قابل الجوهر
كما قد يتوهم كما صرح به في شرح المطالع وكتب ايضا ما نصه قوله
واما العرضي فهو منسوب الى العرض وحينئذ فهل يقال فيه نسبة
الشي الى نفسه لان المراد بالعرض في كلام اهل المنطق هو الخارج
المحمول لا ما هو مصطلح اهل اصول الدين من انه ما يقابل الجوهر فليحرر
كما انبه عليه قوله فاما ان يمتنع انفكاكه الى اخره ولا يخلو من ان يكون
امتناع انفكاكه من حيث الوجود الذهني بمعنى ان الماهية بحيث
يمتنع ادراكها بدون ادراكه كالفردية والزوجية للماهية الثلاثة
او الاربعة ويسمى هذا اللازم لازم الذهن كما انبه عليه فيما قبل
او من حيث الوجود الخارجي بمعنى انها يمتنع ان توجد في الخارج
منفكة عنه فيه كالسواد للحبشي ويسمى لازم الوجود او من حيث هي
هي بمعنى انها يمتنع ان توجد باحد الوجودين منفكة عنه
بل ايما وجدت كانت موصوفة به ككون زوايا المثلث الثلاث
مساوية لقائمتين فانه اذا حصل في الذهن او في الخارج يتصف بذلك
قطعا ويسمى لازم الماهية انتهى من بعض الشروح قوله وهو العرض
اللازم اي الخارج المحمول قوله اولا يمتنع اي بل يمكن انفكاكه عن الماهية

قوله

قوله وهو العرض المفارق اي الذي تمكن مفارقته وان لم يفا
رق بالفعل وكتب ايضا ما نصه قوله وهو العرض المفارق ولا
يخلو من ان يعرض لها في الذهن فقط ويفارقها بالاشتراك بين
امور متكثرة بالفعل بالنسبة الى الماهية فانه يعرض لها اذا اعتبر
عروضه لها ويفارقها ~~اذا لم يعتبر يعرض لها في الخارج فقط ويفارقها~~
سواء كانت المفارقة سريعة الوقوع كحمرة الخجل وصفرة الوجل او
بطيئة كسواد الحبشة او لم يقع كالفقر الدايم في رجل والفرق بينه و
بين لازم الوجود غير خفي او يعرض لها فيهما ويفارقها واظن
ان مثال هذا القسم غير موجود انتهى من بعض الشروح قوله
وكل منهما اي اللازم والمفارق وكتب ايضا ما نصه فمجموعه قسمان
خاصة لازمة وخاصة مفارقة قوله حقيقية ولو كانت نوعية
او جنسية خلافا لمن قال انها لا تكون الا للنوع الاخير قوله كالضا
حك في خاصة النوع وكالماشي للحيوان وكالموت للجسم وكالموجود
لا في موضوع للجوهر في خاصة غيره قوله والفصل اي وكالضاحك با
لفعل ففيه لف ونشر مرتب قوله يختص بها فان قلت الضاحك
مطلقا لا يختص بهذه الحقيقة اذ قيل ان الملايكة والجن قد يضحكون
ويبكون ايضا فلم يصح مثالا للخاصة قلت لا يقتضي ثبوتهما عند
الحكما الضحك والبكا فلا يضحكون ولا يبكون ممن يقول به فعليه
ان لا يصح الحمل الضاحك من خواص الانسان فان قلت قد
فسروا القوة للشي بامكان حصوله له مع عدمه وفعليه حصوله
له جزما فهما متباينان على ما لا يخفى فلا يلزم الضاحك بالقوة للانسان

لا في الذهن ولا في الخارج كما لا يلزم الضاحك بالفعل في التمثيل للازم با
لضاحك بالقوة منافاة قلت نعم ذلك التعبير خفا الا انه قد تفسر
القوة بامكان الحصول مطلقا فتكون اعم من الفعل بالمعنى المذكور
وهذا هو المراد ههنا وهو حينئذ يكون بمعنى المقابل للضحك والصالح له
وهذا يلزم الانسان وهذا خارج على ما لا يخفى فلا منافاة كذا في بعض
الشروح ولا يخلو عن مناقشة كما لا يخفى تامل ويؤخذ منه حيث اورد
الملائكة واجاب بما ترى المنازعة في قول الشيخ رحمه الله تعالى وكل
خاصة للنوع خاصة لجنسه ولو لم نتفق على صحة الشيخ وعلى ما كتبه
على الهامش مما سنقله عنه لقطعنا بان النسخة محرفة فليحرر ويع
التامل بالنقل وبما يتعلق بذلك وله نفع في تحرير المحل قوله بعض الحوا
شي وتنقسم الخاصة ايضا الى الخاصة المساوية لمعروضها والى التي
هي اخص من معروضها كالضاحك بالقوة والفعل للانسان انتهى
المقصود نقله منه فتامله قوله وهذا اي تقسيم الخاصة الى القسمين
المفهوم من قوله وكل منهما الى اخره وكتب ايضا ما نصه قوله وهذا مذهب
المتاخرين سئل بعض الافاضل في الدرس بانه يلزم على كلامهم عدم انحصا
ر الكليات المفردة في خمس فان الضاحك بالفعل عندهم ليس خاصة
وقد اجبنا عنه بما يضيق عنه المحل قوله لانها التي يعرف بها دون

نخ

المفارقة حتى لا يكون الرسم اخص من المرسوم قوله على ما تحت
حقيقة واحدة اي على جزئيات حقيقة واحدة سواء كانت نوعية
كالضاحك بالنسبة الى الانسان او جنسية كالماشي بالنسبة الى
الحيوان انتهى حفيد وشمل قوله او جنسية الجنس العالي فيكون راجعا

اليه

اليه والى ما له خاصة وعبارة الدواني سواء كانت تلك الحقيقة
نوعا اخيرا او متوسطا او جنسا عاليا او غيرهما وهذا اولى من تعريفه
بالخارج المختص بافراد نوع واحد لعدم شموله لخاصة الجنس
العالي وقد اختاره الشيخ انتهى كلامه وكتب على ايضا ما نصه
وهي الخاصة الحقيقية وقد تقال الخاصة على عرضي مختص بالا
ضافة الى غيره كالماشي العارض للانسان بالنسبة الى النبات ويسمى
خاصة اضافية وليست هذه من الكليات الخمس كما ان النوع
الاضافي منها ايضا فانحصرت الكليات في خمس وانظر متى يعلم من
ذلك انحصار الكليات الخمس قسم من مطلق الكلي فان الخاصة الاضافية
والنوع الاضافي ليسا من الكليات كما صرح به وكذا نحو البياض
والسواد والمصادر وكذا معنى الفعل والحرف على قول بعضهم فحرره
قوله خرج به اي بقوله يقال الى اخره على وجه الاجمال ويعلم التفصيل
من التعليل قوله والنوع اي وخرج النوع وكذا فصله ويمكن ادراجه
في قول الشيخ والفصل والحاصل ان فصل النوع لا يمكن اخراجه بقوله فقط
لانه يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط فتعين اخراجه بقوله قولا
عرضيا واما الفصل البعيد فيمكن اخراجه بما خرج به الجنس ويمكن اخراجه
بما خرج به النوع كما صنع بعض الشراح والشيخ رحمه الله تعالى قصد
الضبط والجمع في محل واحد بالاخراج قال القنري قول المتن فقط خرج
به غير النوع والفصل القريب وخرجا بقوله قولا عرضيا انتهى وكتب
ايضا على قوله والنوع والفصل ما نصه خارجا بقوله قولا عرضيا كما نبه
على ذلك بقوله لانهما الى اخره قوله ولا حاجة الى قوله فقط عبارة التهذيب

وانها ... (hamish)

قريبة من عبارة المتن وقال حفيده وقوله فقط بمنزلة الفصل يخرج
الجنس وفصله والعرض العام انتهى وكانه لحظ ان الجنس وما بعده
يصدق عليه ان يقال على حقيقة واحدة وان كان يقال ايضا على
حقائق مختلفة ومثل هذا القدر كاف في الاحتياج على ان القيود
لا يجب ان تكون للاحتراز بل لاغراض اخر فتامل ع قوله والخاصة
قد تكون للجنس وشمله كلام المص اذ المراد بالحقيقة الواحدة اعم من
النوعية والجنسية قوله كاللون الظاهر ان اللون خاصة غير لازمة
كما ان الهوى جسم لا نعرض له سوى الحركة والسكون ~~ولا لون له~~ ولا لون
وكذا الما على احسن ما قيل فيه انه جسم سيال لا لون له فحرره ع
قوله وكل خاصة نوع خاصة لجنسه قد توقفت في ذلك حال
قرائتي هذا الشرح مع جمع من الفاضل بالجامع الازهر عمره الله
تعالى بالعلما الصالحين وخصوصا مع قوله سابقا لان الضحك
بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها حتى وقفت على نسخة
المص رحمه الله مع شاب فاضل في درسه فوجدت قد كتب على
هامش النسخة ما نصه فخاصة الانسان كالضاحك خاصة
للحيوان بمعنى انها لا تتجاوزه الى غيره وخاصة الحيوان كالحياة
ليست خاصة للانسان بل متجاوزة الى غيره من سائر انواع الحيوان
هذه صورة ما رايته وبعد فلا يخلو عن التامل فقد رايت في بعض حواشي
شرح الشمسية ما نصه قال الشيخ اختصت بافراد حقيقة واحدة ١٢ ان ع
وهو الخاصة اعلم ان الخاصة تنقسم الى ما تكون مطلقة والى ما تكون
غير مطلقة اما الخاصة المطلقة وهي الخاصة التي لا تكون موجودة في

غير

غير ذلك النوع كالكتابة بالنسبة الى الانسان واما الخاصة
الغير المطلقة وهي التي تكون موجودة في بعض ما يخالف ذلك النوع
كالماشي بالنسبة الى الانسان فانه يكون خاصة لذلك النوع با
لنسبة الى ما لا تكون موجودة فيه كالشجر لا مطلقا انتهى نقله منه
بحروفه تامله مع كلام الشيخ رحمه الله تعالى وكتب ايضا ما نصه
قوله وكل خاصة نوع كالضاحك بالنسبة الى الانسان الذي هو
نوع فيكون الضاحك خاصة للحيوان قوله ولا تنعكس اي ليس
كل خاصة جنس كالماشي بالنسبة الى الحيوان خاصة نوعه كالانسان
قوله كالمتنفس اي القابل للتنفس والصالح له قوله من الحيوانات من
الفرس والبقر وغيرهما قوله لماهيات اي انواعها تامل قوله مفارق
لها فهو لف ونشر مرتب في المثال قوله وعلى التقديرين الى اخره
بخلاف نحو الماشي بالنسبة الى الحيوان فانه خاصة له حقيقة وعرض
عام للانسان لعدم اختصاصه به وكتب ايضا ما نصه قوله وعلى
التقديرين هو غير مختص هذا اذا نظر في الانواع كالفرس والطير
ونحوهما بالنسبة الى كل نوع من انواع الحيوان فانه لا يختص بافراد ذلك
النوع واما بالنظر الى المتنفس باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الحيوان ٢ بين حج
فانه خاصة له لازم ان اخذ بالقوة ومفارقة ان اخذ بالفعل كما هو
مصرح به قوله على ما تحته حقائق خرج به النوع وفصله والخاصة
وقوله قولا عرضيا خرج به الجنس والفصل البعيد قوله خرج به اي
بقوله قولا عرضيا قوله والنوع اي وخرج قوله الاعلى حقيقة تمييز
ظاهرة بالنسبة الى الفصل البعيد وكتب ايضا ما نصه قوله والخاصة

اي سواء كانت للنوع كالضاحك بالنسبة الي الانسان او للجنس كا
لماشي بالنسبة الي الحيوان ومقتضي تعليله بقوله لانها لا تقال الا علي
حقيقة واحدة انها خرجت بالقيد الاول لكن يرد عليه الفصل
البعيد وهو فصل الجنس فانه يقال علي غير حقيقة واحدة فكان ينبغي
ان يضمه في الاخراج الي الجنس ليكون مستوفيا للاخراج كل المحمولات
ماعدا المحدود عنه لما نبه ع قوله معان اسم ليس مرفوع بضمة
بضمة مقدرة علي اليا المحذوفة كما هو مقرر في علم النحو قوله
فتكون الماهيات قوله عدم العلم اي المفهوم من قوله سابقا ء

اي للمفهومات

حيث لم تتحقق الماهية قوله ذكر التعريف اي بدل الرسم قوله
اتم اي من الرسم والحد قوله ما يوصل الي التصور فيه نوع تامل ٢
قوله القول الشارح ويرادفه المعرف بكسر الراء والحد عند اهل
العربية والاصول لكنه عند المنطقيين قسم منه شرح اخر
قوله لشرحه ولوقوع الجملة قوله ويقال له التعريف وكثيرا ما
يطلق التعريف ويراد به المعرف شرح اخر وكتب ايضا ما نصه
قوله ويقال له التعريف فهو مرادف له قوله ما يستلزم معرفته
الي اخره اقول يرد عليه انه يصدق علي جزء المعرف كالفصل وحده
من الحد التام والخاصة وحدها من الرسم التام والخاصة
مع واحد من العرضيات من الرسم الناقص المركب منها ومن
عرض اخر وجزء المعرف ليس بمعرف والا يلزم ان يكون الشي الواحد
المعرف بالحد التام مثلا معرفا بتعريفين ولا يقول به احد فلا يكون
مانعا وكتب ما نصه قوله ما يستلزم معرفته وهو الملزوم الذي هو

اي لان غرض المنطقي معرفة صحة الفكر وفساده والفكر انما لتحصيل المجهولات التصورية والتصديقية اه

التعريف

التعريف ولازمه معرفة المحدود اقول هذا التعريف يصدق
علي النوع نحو الانسان فان معرفته تستلزم معرفة الحيوان
الناطق ولا يطلق عليه انه معرف بكسر الراء ويصدق
ايضا علي التعريف بالاعم وكذا بالاخص والمفرد والمركب و
يصدق ايضا علي الملزوم مع لازمه ويصدق ايضا علي اللازم
مع ملزومه ويصدق ايضا علي القياس الاستثنائي لما نبه ع
قوله ودليل الي اخره ماخوذ من القرب قوله او ببعضها صادق بالجنس
فقط وبالفصل فقط لا فرق بين القريب في كل منهما وبين البعيد و
فيه نظر ظاهر فقد قال في شرح الاشارات والحد منه تام
يشتمل علي جميع المقومات كقولنا للانسان انه حيوان ناطق و
منه ناقص يشتمل علي بعضها اذا كان مساويا للمحدود كقولنا انه
جسم او جوهر ناطق انتهي المقصود منه فتامله وقوله اذا كان مساويا
يعلم منه ان التعريف بالجنس وحده ليس حدا ناقصا وكذا بالفصل
البعيد واما التعريف بالفصل وحده فقد قال السعد في شرح الشمسية لانه
اي المعرف اما ان يكون بجميع الذاتيات او لا فالاول ان كان بالجنس والفصل
القريبين مع تقدم الجنس علي الفصل سمي حدا تاما الي ان قال وان كان
بغيرهما سمي حدا ناقصا لخلوه عن بعض الذاتيات كالتعريف بالفصل وحده
او به وبالجنس البعيد وكلما كان الجنس ابعد كان التعريف في النقصان
ادخل انتهي المقصود نقله منه وظاهر ان مراده بقوله بالفصل وحده الفصل
القريب وقال حفيده انه يفهم من كلامه ايضا ان الفصل القريب
مع الفصل البعيد حد ناقص وان يكون مع الخاصة ايضا كذلك وهو ظاهر

يا التأمل واعلم ان القيد في كلام شرح الاشارات وهو قوله اذا كان
مساويا للمحدود وكذا هو في كلام غيره لم يعتبره السعد لما ذكر في
التهذيب حيث قال وقد اجيز في الناقص سوا كان حدا او ر
سما ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول الاسم
قوله او بالجنس القريب بخلاف الجنس البعيد مع الخاصة فانه رسم ناقص
كما علم من قوله او بغير ذلك قوله فالرسم الناقص قال القشري يصدق
ذكر في المغني ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من العرض العام مع الفصل ٢ فعلى ح
او الخاصة مع الفصل والجنس البعيد مع الخاصة كل منهما رسم ناقص انتهى
واقول كلام الحفيد في شرح التهذيب يقتضي ان يكون التعريف با
لفصل وحده اي القريب او به او بالجنس البعيد حدا ناقصا وكذا الفصل
الفصل القريب مع الفصل البعيد او مع الخاصة حدا ناقصا والفصل
٢ حدا ناقصا ح مع الخاصة على ما ذكر السيد الشريف رحمه الله تعالى من ان الفصل
مطلقا مع الخاصة حدا ناقص لا ان هذا القسم ليس بمعتبر عند الجمهور لان
الفصل القريب يفيد معرفته مع الامتياز عن جميع الاغيار فذكر الخاصة معه
لغو وكانهم نظروا الى التمييز الحاصل منهما اقوى مما حصل بالفصل
القريب وحده قال الحفيد بنوع تصرف وعبارة السيد رحمه الله
تعالى في حاشية القطبي بعد كلام قدمه فالصواب ان المركب
من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه اقوى من الخاصة
وحدها وان المركب منه ومن الفصل والخاصة حد ناقص وهو
اكمل من العرض العام والفصل واما قولهم فلا حاجة الى ضم الخاصة
اليه فممنوع بان التمييز الحاصل منهما معا اقوى من التمييز الحاصل

با

بالفصل وحده فاذا اريد هذا التمييز الاقوى احتيج الى ضم الخاصة
الى الفصل انتهى كلامه وتامل قول الحفيد نقلا عن السيد ان الفصل
وحده مطلقا معها حدا ناقص ما لم المراد بالاطلاق وحرره فان النسخة
التي بيدي محرفة لحاشيته ح قوله مرادف لم اقف التقييد بالمرادف
في كلام احد غير الشيخ والمفهوم من التهذيب وشروحه صرحا عدم
التقييد بذلك وكتبت اظن ان في هذه النسخة سقط فقط او غيره
الى ان وقفت على نسخة المص فوجدتها كذلك فليحرر لحاشيته احمد
ح ثم رايت في بعض الشروح ما يصرح بما قاله الشيخ قوله تنبيه قوله
دال بالمطابقة دال اي بالمطابقة فظاهر قوله دال انه تعريف للحد
اللفظي وعلى هذا يكون في قوله وهو الذي الى اخره عما بنا عليه فهو كا
لتفسير للسابق بنا على ان التركيب لفظ وان كان المراد بالتركيب
فيه ما هو اعم من اللفظي والعقلي كان الثاني اعم من الاول ويكون في الكلام
شبه استخدام فافهم بالتامل ح قوله كالحيوان الناطق اي او الصاهل
بالنسبة الى الفرس او الناهق بالنسبة الى الحمار قوله حده اي حد الجنس
القريب قوله هو الجسم النامي الى اخره فقوله الجسم النامي المتحرك بالارادة
تعريف للجنس القريب وهو الحيوان بالنسبة الى الانسان وقوله الناطق
هو الفصل القريب بالنسبة له وحينئذ فالحد التام هو ما كان بجميع الذاتيات
لا فرق فيها بين ان تكون مجملة او مفصلة اقول وعلى قياسه يكون الامر
كذلك في الحد الناقص وهو ما يكون ببعضها لا فرق في ذلك البعض بين ان
مجملا او مفصلا فليحرر نصوبره لحاشيته ح قوله وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم
اقول ان اراد بماهية الشيء ما به هو هو على ما هو مشهور فكما يخرج الرسم بذلك

يخرج ايضا الحد الناقص وان اراد بالماهية مطلق الماهية اشكل
عليه قوله وهو الذي يتركب من جنس الشيء الى اخره فتامله ولم يخرج
الحد الناقص عن تعريف الحد التام قال بعض الشراح وقوله على ماهية
الشيء يخرج ما عدا الحد التام من الحد الناقص والرسم التام والناقص
لان هذه تميز الشيء عن غيره ولا تفيد معرفته ماهية لعدم ذكر جميع ا
جزاء ماهية الشيء فيها انتهى وهو حسن قوله وكلامه يدل الى اخره
اقول ويدل ايضا على ان الماهية مركبة من امرين متساويين
بنا على ان ذلك لا يكون لها حد تام لانه لا جنس لها ولا فصل قريب
فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله وكلامه يدل الى اخره قال في المطالع
الحقايق اما ان تكون بسيطة وهي التي لا جزء لها او تكون مركبة
وهي التي لها جزء وكل واحد منهما اما ان يتركب عنه غيره او لا يتركب
فهذه اربعة اقسام فالاول البسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد
لكونه غير مركب ولا يحد به غيره لكونه ليس جزء الغيره الثاني البسيط
الذي يتركب عنه غيره وهو البسيط الذي ينتهي اليه المركب بالتحليل
يحد به لكونه جزء الغيره ولا يحد لكونه غير مركب كالجوهر فانه بسيط
وجزء لغيره وهو الجسم الثالث المركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد
لكونه ذا اجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزء الغيره كالانسان فانه مركب
من الحيوان والناطق وليس جزء الغيره والرابع المركب الذي يتركب
منه غيره يحد لكونه مركبا ويحد به لكونه جزءا من غيره كالحيوان
فانه مركب من الجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وهو جزء الغيره
لانه جزء من الانسان وهو غيره فظهر ان الحد لا يكون الا للمركب الى اخره

ما

ما سياتي ذكره وبه يتم المصنف رحمه الله سبحانه الحدود دون ناقصه
بالماهيات اي بذاتها والباد الحلة على المقصود عليه فتامل وافهم قوله
فانها انما تعرف بالرسوم لا بالحدود فيه نظر فقد اعتبر المص في الرسم
ايضا التركيب من الجنس القريب وخواصه اللازمة وهو ينافي
للبساطة فتامله لجانبه احمد وقد يجاب بان العبارة لا تفيد انه
يعرف بتلك الرسوم بنا على ان ال في الرسوم للجنس فيصدق بانه
يعرف ببعضها كالرسم الناقص ولا يعرف بالرسم التام لما فيه من التر
كيب قال في الطوالع بعد ان قرر ما يحصل من الماهيات ان يعرف ويعرف
به الى اخر ما نصه فظهر ان الحد لا يكون للمركب سواء كان حدا
تاما او ناقصا وكذا الرسم التام لانه لا يكون الا للمركب لتركيبه من الجنس
القريب والخاصة واما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب اذ الرسم
الناقص عند المص هو المركب من العرض العام والخاصة وهو لا يختص
بالمركبات انتهى قوله ويعتبر في الحد التام خرج الناقص وكتب ايضا ما
نصه قوله ويعتبر في الحد التام ظاهره ان ذلك لا يعتبر في الحد الناقص
وربما اقتضى تعليله اعتباره فيه ايضا فليحرر ثم ان هذا الاعتبار هل هو
على وجه الشرطية او الشطرية فان كان الاول فكلام الماتن من تعريفه
صحيح وان كان الثاني كان كلام المص منظورا فيه لم ياخذه في تعريفه قوله
باضافته اليه وتلك الاضافة عارضة خارجة عنه تامل قوله وفصله ا
لضمير للمعرف وليس المراد فصل الجنس فافهم وسياتي في كلام الشارح اشا
رة اليه قوله وخواصه اللازمة لم يخرج به المفارقة كالضاحك بالفعل
فانه اخص من الانسان فلا يكون في تعريفه وكتب ايضا ما نصه قوله تامله

لجميع الافراد المرسوم البينة الثبوت له والا انتفاع عن غيره والا لا
يكون تصوره سببا لاكتساب تصور المرسوم فلا يكون
سببا وجمع الخواص نظرا الي المواد والا فلا يشترط ان يكون في الرسم
التام خاصتان فضلا عن ان يكون فيه اكثر منهما انتهي شرح اخر
قوله كالضاحك اي بالقوة اي القابل للضحك والصالح له قوله
وهو الذي يتركب عن عرضيات الي اخره افهم انه لا تكفي الخاصة
الواحدة وفيه كلام فمذهب بعض المتقدمين المنع من ا
لتعريف بالمفرد فلعله مشي عليه وافهم ايضا انه اذا كان كل واحد
من العرضيات مختصا كان المجموع من حيث هو معرفا حتي لا
يكون اثنين منها مثلا دون ما عداهما قال بعض الشراح المتاخر
ين معترضا علي مثال المص المذكور بانه مختل اذ هو تعريف بخاصتين
احداهما مركبة يعني ما عدا ضحاك ضحاك والاخري مفردة يعني
قوله ضحاك بالطبع ولم يشترط احد في الرسم الناقص التركيب
من خاصتين المنفي المقصود منه واقول بعد تسليم هذا النفي الجلي
الجلي لا يلزم من عدم اشتراط ذلك نفي ان يفعل ويطلق علي
المجموع بعد وجوده انه رسم ناقص لان المعرف قصد التمييز بهذا
المجموع لكونه اقوي في التمييز من غيره وذلك لا ينافي ان يكون التعريف
ببعض هذا المجموع عند افراده بالتعريف ونظير ذلك ما قرره ا
السيد في التعريف بالعرض العام مع غيره فليحرر وليراجع كما تنبه
ح قوله يختص جملتها الي اخره افهم ان العرض العام لا ينفع وحده معرفا
وكذا مع غيره من جنسه بان يكون مثلا من عرضين عامين

لا

لا يختص جملتها بحقيقة واحدة وبالصورة الاولي صرح بعض
الشراح وغيرهم لكن انظر هل ذلك مبني علي عدم جواز
التعريف بالاعم او ولو قلنا به وحرره بالنقل ح قوله وان لم يختص
كل منها بصدق بان لم يختص شي من احادها بل حصل الاختصاص
من الاجتماع او اختصت واحدة منها والاحسن وقوعها اخره
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش علي قدميه الي شرح اخر
وكتب علي قوله من هذه المبالغ بل حصل الاختصاص من الاجتماع
ما نصه مثاله هذه الامور المذكورة في المتن باسقاط ضحاك بالطبع
ويشمل ايضا ما اذا كان كل واحد منها مختصا فانه يصدق ان
المجموع مختص فالصور ثلاثة فافهم ح قوله بحقيقة اي باهاخلة علي
المقصور عليه قوله ماش علي قدميه خرج الماشي علي اربع او ثلاث
فقد حكي الشيخ العارف بالله تعالي الشعراوي عن العارف بالله
سبحانه سيدي محمد الحنفي انه اهدي اليه دابة بثلاث قوائم او
اكثر كالدود المتولد من الترجبين وغيره وخرج ايضا الماشي علي
بطنه كالحية وقوله عريض الاظفار خرج مدورها كالطير
وقوله بادي البشرة خرج مستورها بالشعر كالغنم وقوله مستقيم
القامة خرج به غير مستقيمها واعلم ان هذه الاوصاف اي كل واحد
منها لا يختص بالانسان ضرورة حصول الوصف الاول للدجاج والثاني
للقرد والثالث للحية والرابع للحيوان البحري الذي صورته [illegible]
المسمي بالسناس لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع وصف مساو للانسان
واما قوله ضحاك بالطبع فقد قيل انه وحده من خواص الانسان ونوقش

في ذلك بانه عرض عام لوجوده في غيره لما يحكي ان حيوانا يسمي النسناس يضحك كما يضحك الانسان قال الامام السنوسي في
شرحه لا يقال المراد بالضحك ما يكون منبعثا عن التعجب القلبي
والذي يوجد من ذلك الحيوان ليس ناشئا عن التعجب فليس
بضحك وانما هو صورته صورة الضحك فحسب انا لا نقول
بل هو ضحك حقيقة لانهم حكوا عنه انما يضحك اذا راي او سمع
ما يتعجب منه انتهي كلامه والعهدة عليه في ذلك فان قلت
لحس من ذلك ان يقال ان الملايكة يضحكون فلم يكن الضحك مختصا
بالانسان قلنا اما اولا فهذا لا يوافق الحكما فان مذهبهم
عندهم عدم الضحك واما ثانيا فيتوقف علي ثبوت ذلك بالطبع
لهم والي لهم بذلك الا بنقل ثبوت فليحرر كاتبه احمد **قوله** جميع
اجزا الرسم من الجنس القريب وخواصه اللازمة مع الفصل
اي القريب فقط وبالفصل اي القريب **قوله** والاكثرون لعله اراد
بهم من المحققين والا فقد نقل الحفيدات عن عدم اعتبار العرض
العام مع الفصل والخاصة اصل الاصطلاح وان يكون الفصل مع
الخاصة حدا ناقصا كما ذكره السيد لم يعتبره الجمهور لان الفصل
القريب يفيد معرفته مع الامتياز فذكر الخاصة لغو قال و
كانهم نظروا الي ان التمييز الحاصل منهما اقوي مما حصل بالفصل و
حده القريب هذا والذي يظهر لهذا الفكر الفاتر والنظر القاصر
ان التصورات ترتقي الي اربع وستين صورة حاصلة من ضرب ثمانية
في ثمانية وبيانه ان الجنس اما قريب او بعيد والفصل كذلك فهذه

اربعة والخاصة اما لازمة او مفارقة والعرض العام كذلك
فهذه اربعة صار المجموع ثمانية مضروبة في مثلها الحاصل اربعة
وستون منها صور مكررة والسالم من التكرار سبعة وعشرون
صورة قد تعرض القوم لبعضها صريحا وترك البعض الاخر
احالة علي فهم الماهر وليس من باب تم ترك الاول للاخر لحرره
احمد المقيمي **قوله** ومنها اي من الاشيا المختلف فيها وتوقف فيه
بعض الافاضل بان ما ذكره المغني من قوله وهو الذي يتركب من عر
ضيات والجواب ممكن فتامل **قوله** المساوية للمرسوم خرج به الخاصة
الاخص من المرسوم كالضاحك بالفعل في تعريف الانسان وكتب
ايضا ما نصه قوله المساوية للمرسوم لم يذكر هذا القيد فيما سبق
والظاهر اعتباره كما لا يخفي فلينا مل **قوله** واجيب بمنع الحصر
اقول فيه نظر فقد اورد السيد علي تعريف المعرف بقول صاحب
الشمسية هو الذي لا يكون تصوره مستلزما لتصور ذلك الشي بكنه الحقيقة
او بالمجرد امتيازه عن جميع ما يغايره بانه غير مانع لصدقه علي الملزومات
بالنسبة الي لوازمها البينة المحمولة كالعمي بالنسبة الي البصر والسقف بالنسبة
الي الجدار واجاب عن ذلك بما نصه اي المراد باستلزام تصوره تصور
الشي ان يكون تصور الشي حاصلا من تصوره ومكتسبا منه وذلك بان
يوضع المطلوب التصوري المتصور به بوجه ثم يجد اجزا بانه وعر
ضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه وظاهر ان حصول تصورات اللوازم
البينة من الملزومات ليس كذلك انتهي كلامه ثم قال ايضا ما نصه لا
يقال المحدود يستلزم تصوره تصور الحد فيجب ان يكون الانسان مثلا

معرفا للحيوان الناطق لانا نقول معني الاستلزام ان يكون تصوره
هو المقتضي والموجب لتصور ذلك الشي فيجب تقدمه بالضرورة
وليس تصور الانسان يقتضي ويوجب تصور الحيوان الناطق
بل الامر بالعكس انتهي كلامه ومن ذلك تعلم ما في كلام الشيخ من النظر فتامل
ثم رايت السوال نفسه في الطوالع واصله للامام ايضا واجاب عنه **قوله**
بغير القول ممنوع كما لا يخفي وان اراد به المعقول فقد يعارضه
ظاهر قول المتن لحد قول الي اخره فان المتبادر منه اللفظ الدال وان اراد الا
عم فلم لا يجوز التعريف بالخط مثلا فانه يدل علي اللفظ واللفظ يدل علي المعني
فليتامل لجانبه **قوله** القضية قول قال بعضهم فالمعني في القضية انه
قضاو حكم فيه بالشي علي الشي فعلية بمعني مفعوله وان تركت الصلة لكثرة
الاستعمال انتهي وكتب ايضا ما نصه قال في التلويح اعلم ان المركب التام
المحتمل للصدق والكذب يسمي من حيث اشتماله علي الحكم قضية
ومن حيث احتماله علي الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته
الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث
يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن
حيث يقع في العلم ويسئل عنه مسئلة فالذات واحدة واختلاف
العبارات باختلاف الاعتبارات والمحكوم عليه في القضية يسمي
موضوعا والمحكوم به يسمي محمولا وموضوع المطلوب يسمي حدا اصغر
ومحموله اكبر انتهي كلامه وافق ظاهره او صريحه يقتضي ان النتيجة
اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بانه قول مولف
من قضايا متي سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر ان المراد بالقول الا

خر

(margin:) ٢ ان اراد به القول اللفظي مح

الاخر هو القول المعقول اذ هو الذي يلزم بخلاف الملفوظ وسوا
حمل القول في قوله في التعريف قول مولف علي الملفوظ والمعقول المجرد
ولعل المخالفة مندفعة ان شا الله تعالي سبحانه ثم اقول ايضا قد
ادخلوا في التعريف تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب كلام الشاك
الساهي والمجنون والظاهر بل المتعين ان اهل المنطق لا يطلقون عليه
قضية ولا خبرا اذ هو من قبيل التصور ثم رايت في بعض الشروح
بعد ان ذكر ما قاله في التلويح مع زيادة في الاعتبارات ما نصه والذي
هو دقيق وبنظر المنطقي حقيق وهو ان تعرف القضية بانها نسبة
يصح ان يقال فيها انها صادقة او كاذبة ليكون هي بسيطة والتصو
رات الثلاث شرط لها علي جز التصديق علي المذهب المختار الحكمي
فانه عند الحكما هو النسبة المذكورة والتصورات الثلاث شرط لها
دون مذهب الامام فانه عنده مجموع التصورات الاربع ان جعل
تصورا او مجموع التصورات الثلاث والحكم ان جعل فعلا فالتصورات
الثلاث شرط والحاصل ان التعريف علم تلك النسبة والقضية علم
تلك النسبة المعلومة انتهي المقصود نقله منه ثم نقل ايضا عن الشيخ
انه لا تصديق في قول القايل ان العسل مرة بغتة فانه كانت
عنده قضية فتوجد القضية بدون التصديق والقضية
تقتضي الحكم ولا حكم ههنا فلا قضية وان لم تكن قضية فيصدق
عليه التعريف لانه يكذب قايله فيه ويمكن تصديقه وجوابه كما مر
ان ارباب الفن يلتفتون الي جانب المعني فليس هناك بحسب
المعني تصديق ولا قضية والالفاظ اذا لم تقع بمحاذاة المعاني تكون

بمنزلة اصوات الجرس وتكذيب قايله وتصديقه راجع الي حكم
المكذب فلا يصدق بحسب نفس الامر النهي كلامه بحروفه وهو
وان خلص منه الجواب عما توقفنا فيه مشكل مرة اخرى وراجع كلام السيد
في حاشية المطول في مسمي القضية مع قولهم ان الفاظ تنزل علي
ما في الذهن يظهر لك التوقف فلا بد من التحرير قوله والانشائيات
ظاهره ان الانشائيات قول تام عند اهل هذا الفن وان
كانت من قبيل التصورات الخالية عن الحكم فتامل ثم رايت التصريح
به في بعض الشروح وعبارته قوله واما شرطية صرح بانها خبر وظا
هره انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الجزا في صورة الخبر او صورة
الانشا نحو ان جاز يد فاكرمه وقد تكلم علي ذلك ارباب العربية
فالاصطلاح مختلف فراجع المطول وحواشيه قوله والمراد هنا اي
بالقول وظاهر اطلاق القول اي بطريق الاشتراك علي الملفوظ
والمعقول ليكون حقيقة فيهما وقيل حقيقة عند هم في المعقول مجاز
في الملفوظ قوله او بالقوة نحو زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم قوله باعتبار
طرفيها الاخيرين اي في الترتيب الطبيعي وان كان متقدما
لفظا وكتب ايضا ما نصه الا ان هي الحملية في الحقيقة لتحقق
معني الحمل فيهما واما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمي لاعدام باسم
الحمليات اتباعا النهي شرح اخر قوله والاولي موجبة اي التي حكم
فيها بصدق قضية علي تقدير صدق قضية اخرى قوله ليل ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود فقد حكم فيها باثبات وجود الليل عند طلوع
الشمس عبر ثابت قوله وسميت شرطية لم يقل فيها باعتبار طرفها

الاول كما قال في الحملية لانه طرفا حقيقيا للقضية هنا ولما سقط
لفظ حرف كان اولي فانه قد يكون اسما اللهم الا ان يقال انه وان كان
اسما لكنه متضمن لحرف الشرط لقوله لوجود حرف الشرط اي
مستقلا او ضمنا فتامل لجانبه قوله بصحبة اي مصاحبة فان الحكم
بين الطرفين بالمصاحبة في المتصلة وبالمعاندة في المنفصلة قوله والثا
لث النسبة الواقعة بينهما اعلم ان النسبة تطلق علي معنيين
احدهما الايقاع والانتزاع من غير حكم بايقاع النسبة او انتزاعها
فاجزا القضية اربعة المحكوم عليه والمحكوم به المحكوم عليه والمحكوم به
والنسبة الحكمية الايجابية التي هي مورد الايجاب والسلب والايقاع
والانتزاع فكان من اللايق ان تكون الالفاظ اربعة طبق المعاني
الا ان النسبة ما لم يعتبر معها الوقوع او اللاوقوع لم تكن رابطة فلا
حاجة الي الدلالة علي النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ
الدال علي وقوع النسبة دال علي النسبة ايضا فالجزان من القضية منا
ديان بعبارة واحدة ولهذا اخذ جزا واحدا اعني بحصر الاجزا
في ثلاثة قاله المطول بنوع تصرف وحاصله ان لفظ الرابطة دال علي
النسبة الايجابية والسلبية وهي ملزوم للنسبة الاولي التي مورد الا
يجاب والسلب فدلالته عليها بالالتزام لان اللفظ اذا دل علي الملزوم
بالمطابقة دل علي اللازم وهو هنا النسبة الاولي التي هي مورد الايجاب
والسلب بالالتزام قوله يسمي رابطة تسمية للدال باسم المدلول قوله
علي النسبة الرابطة في الحقيقة قوله باعتبار الرابطة باعتبار يباين
الجهة وهو اللفظ الدال علي كيفية النسبة للقضية التي هي الضرورة والدوام

ويقابلها هما اللذان هما الامكان والاطلاق فان هذه الكيفية لا بد
منها لحمل نسبة في نفس الامر وتسمي بالنسبة اليها اي الجهة في نفس الامر
مادة فان صرح باللفظ الدال عليها كان يقال مثلا كل انسان حيوان با
لضرورة ... جهة وسميت القضية اذ ذاك موجهة وسميت
ايضا رباعية ان صرح مع الجهة بالرابطة وان لم يصرح بجهة القضية
سميت مطلقة ... وانظر هل تعد الجهة من اجزا
القضية المعقولة كالنسبة اولا قوله لتعوده اي علم قوله كقام زيد
يعني فان الحركة الاعرابية دالة على النسبة قال السعد في شرح الرسا
لة والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية
بل حركة الرفع تخفيفا تحقيقا او تقديرا لا غير لانا لو قلنا زيد عالم
على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط والاسناد
واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية
لا غير وبالجملة كون لفظة هو غير موضوعة في لغة العرب للربط
مما لا ينبغي ان يخفى على احد من المحصلين فضلا عن الحكما المحققين
وقديما كنت متاملا في حل هذا الاشكال ومتفحصا عن حقيقة الحال
في هذا المقام حتى وجدت في كتاب الالفاظ والحروف للفيلسوف
المحقق ابي نصر الفارابي ما يدل على ان ليس مرادهم ان لفظ هو مو
ضوع في لغة العرب للربط لانها مستعملة عندهم لذلك بل المراد
ان النقلة سهلوا لنقلها الى ذلك قال الى اخره ثم قال واعلم ان ظاهر
احكام المنطق لا تشمل القضية التي محمولها فعل وهي التي يسميها النحاة
جملة فعلية كقولنا قام زيد اللهم الا ان تجعل في تاويل زيد شخص

له

له القيام انتهى كلامه وراجع الدواني على التهذيب وحفيده فقد
حرر المبحث منهما قوله ... والجزء الاول اي الاسبق بحسب
مقتضى الترتيب الطبيعي وان جاز التاخير بحسب الاستعمال شرح
اخر ثم كتب عقب ذلك ما نصه كالمبتدا المتضمن ماله صدر الكلام
مع الخبر الخالي عنه او واجب فيه كالفاعل مع الفعل والمبتدا مع
الخبر المتضمن ماله صدر الكلام وان ذكر اخرا كالفعل مع فاعله فالفعل هو الجزء
الاول المحكوم عليه وان ذكر اخرا لان العبرة عند اهل هذا الفن
انما هو بالمعنى قوله او حكما بان كان الجزء متقدما في اللفظ نحو اتيها موجود
ان كانت الشمس طالعة فهو متاخر حكما وذلك جائز عند اهل المنطق
لان نظرهم الى الالفاظ قوله اي معدولة اي موجبة معدولة وكتب
ايضا ما نصه سنتعلم ان المعدولة قسم للمحصلة وهي مباينة لها اي
المعدولة قوله حكم ما بعده من المحمول والموضوع قوله وقيل في الموجبة الى
اخره اي من اطلق الموجبة المعدولة موجبة ولم يطلق عليها سالبة
لان حرف السلب عدل به عن اصله من سلب النسبة قوله ثم المحصلة
اي الموجبة المحصلة قوله والمعدولة اي الموجبة المعدولة كذلك اما
محصلة بطرفيها اي ... او بالموضوع فقط او بالمحمول فقط فاقسام
المعدولة ثلاثة ... فالحاصل ستة اقسام واقسام السالبة
كذلك كما ذكره فيما بعد بقوله والسالبة ايضا اما محصلة الى اخره فتصير
جملة اقسام القضية ... موجبة وسالبة اثني عشر قضية هذا ما اقتضاه
كلام الشيخ رحمه الله تعالى ونفعنا به امين وعبارة السعد في شرح الرسالة
نصها يعني ان قرن حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع فقط او من

او المحمول فقط او منهما جميعا سميت القضية معدولة وان لا اي وان لم
يكن حرف السلب جزا من الموضوع او من المحمول او من كليهما سميت الموجبة
محصلة لعدم اعتبار العدم فيها والسالبة بسيطة لانها لاشتمالها علي
حرف السلب واحد ابسط بالنسبة الي السالبة المعدولة المشتملة علي
حرفي السلب اكثر من واحد وقد تطلق المحصلة علي ما ليس بمعدولة مو-
جبة كانت او سالبة لتحصيل طرفيها فمجرد الاشتمال علي حرف السلب لا
يقتضي كون القضية سالبة بل العبرة بالنسبة فان كانت ثبوتية
فالقضية موجبة وان كانت سلبية فسالبة سوا كانت الاطراف
الاطراف وجودية او عدمية وفي تمثيل الشارح السالبة المحصلة الطرفين
بقولنا ليس اللاحي بمتحرك بساكن اشارة الي ما ذكرناه عنه فيما سبق في قوله
نحو كل انسان كاتب ذكر الرابطة مع تقدمه حتي لا يتوهم
السلب والسالبة اي المذكورة في قول المتن واما سالبة قوله فمحصلة
الطرفين الي اخره قال السعد في شرح الشمسية وفي تمثيل السالبة المحصلة
الطرفين بقولنا لا شي من المتحرك بساكن اشارة الي ان المراد بعدمية
الاطراف ههنا ان يكون حرف السلب جزا من القضية لا ان يكون
العدم معتبرا في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع انه ليس بمعدول
في شي فمثل قولنا زيد لا معدوم يكون معدول النفي وبه تعلم ما في قول الشارح
الشارح لان طرفيها وجوديان ويجاب عنه بان مراده بكونهما وجوديين
ان لا يكون حرف السلب جزا من احدهما فافهم قوله ما لا عدول فيها اصلا
يعني سوا كانت موجبة او سالبة كما مر مثالهما وقوله عند الاطلاق الي اخره
الظاهر انه احتراز بقوله عند الاطلاق عما قد مر في كلامه من انها قد

تكون

تكون محصلة الموضوع او المحمول فاذا اطلقت المحصلة كان المراد بها ما لا عدول
فيها اصلا واما اذا كان فيها عدول الموضوع فيقال فيها محصلة معدولة
المحمول كما قدمه الشارح رحمه الله تعالى في صدر كلامه عند قوله ان
ذلك مخالف لما في القطب الصغير ولما في شرح الشمسية للمولي سعد
الدين اما مخالفته للاول فقد ذكر ما حاصله ان حرف السلب ان كان
جزا من الموضوع او من المحمول او منهما سميت القضية معدولة ثم قال
وان لم يكن حرف السلب جزا لشي من الموضوع او المحمول كانت القضية
محصلة سوا كانت موجبة او سالبة ووجه التسمية ان حرف السلب
اذا لم يكن جزا من طرفيها فكل من الطرفين وجودي محصل وربما يخص
بالقسم المحصلة اسم المحصلة بالموجبة وتسمي السالبة بسيطة لان البسيط
لا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزا من
طرفيها انتهي المقصود منه واما مخالفته للثاني لا تخفي لما في شرح ا
لشمسية للسعد فقد نقلنا عبارته فيما سبق وعند المراجعة
تعلم المخالفة فبقي الكلام النظر بين تلك العبارتين فيما عبر به
القطب بربما المشعر بالقلة فجعله السعد كالاصل في الاطلاق
ثم قال وقد تطلق المحصلة علي ما ليس بمعدولة موجبة كانت
او سالبة ويوافق ما في القطب كلام الحفيد السعد في شرح ا
التهذيب فليتامل بعد مراجعة ما في شرح المطالع وتحرير المبحث
كما كتبه احمد القليبي قوله واعلم ان الموجبة الي اخره قال السعد في شرح
الشمسية ان الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة ا
المحمول هو ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة لصدق

فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت كل جيم ب صدق سلب الا ب عنه
ضرورة من غير عكس لجواز ان لا يكون للموضوع موجود محقق
او مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق
ليس شريك البارئ ببصير لان الايجاب لا يصدق الا على موضوع
محقق الوجود كما في الخارجية او مقدر الوجود كما في الحقيقية لان
الشيء ما لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع
لانه يرفع الايجاب وكما ان الايجاب يرتفع بثبوت نقيض المحمول
للموضوع كذلك يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط بان
يتحقق الموضوع ويثبت له المحمول وقوله محقق او مقدر اشارة الى
ان الايجاب لا يقتضي وجود الموضوع محققا بل هو مختص بالخارجية
والجانه لا يكفي مطلق الوجود ذهنيا كان او خارجيا لان السلب ادعيا
يقتضي ذلك اذ لا فرق في وجوب تصور المحكوم عليه بين الموجبة والسا
لبة انتهى المقصود نقله منه قوله لخصوص موضوعها سواء كانت
جزئيا حقيقيا نحو زيد كاتب او لا نحو انا زيد وهذا زيد حقيقي وكتب
ايضا ما نصه اي لكون موضوعها شخصا مخصوصا لا يحتمل الاشتراك
كقولنا زيد عالم وهذا الكاتب وانا قايم فان قيل ان اريد ان مدلول
الموضوع في الذكر يكون شخصا فهذا الكاتب وانا قايم ليس كذلك كما
مر من ان اسماء الاشارة والمضمرات موضوعة لمعان كلية وان اريد
ان ما صدق عليه الموضوع من الذوات يكون شخصا فمثل كل انسان
حيوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد انه يكون الموضوع بحيث
يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك كما يفهم من قولنا انا قايم وهذا

كاتب

كاتب مشارا به الى معين محسوس بخلاف كل انسان حيوان انتهى كلام
السعد في شرح الشمسية قوله لدلالتها على كثيرين واجاب بان وجه
التسمية لا يلزم اطراده هذا تأمل قوله على كمية الافراد كلها او بعضها
بلفظ يدل على ذلك قوله والسور في الموجبة كل اي كل الافراد اي لا المجموعي
لانه اذا كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية
لان المجموع من حيث هو شيء واحد يمتنع الشركة فيه فيكون الحكم
على شخص حكم الشخصي انتهى من حاشية السمرقندي على القطب و
قال المولى عصام في حاشيته عليه فان قلت القضية المذكورة اي المحكوم
فيها على المجموع من اي قسم قلت كلمة كل فيه عنوان الموضوع فتكون
مهملة فان قلت فينهدم ما بيانه من حكم المهملة انه في قوة الجزئية
لانه لا يحسن دخول البعض على المجموعي لانه لا يقبل الافراد و
البعض نقيضه قلت انهدام هذا الحكم لا يجب من قبل كون ا
لقضية التي موضوعها الكلي المجموعي مهملة بل هو منهدم لكون الموضوع
المفهوم المنحصر في فرد كاله العالم واجب الوجود والقديم والازلي وا
لشمس والسماء الاولى الى غير ذلك انتهى بحروفه فايدة من حق السور
ان يرد على الموضوع الكلي فان اقترن السور بالمحمول او بالموضوع الجزئي
فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وتسمى منحرفة والمص
لم يعتبر ههنا الانحراف من جهة الموضوع وحصر اقسام المنحرفات في الا
ربع لان المحمول المسور اما جزئي او كلي وايا ما كان فموضوعه اما كلي او
جزئي انتهى من شرح المطالع بحذف بعض قوله وهو الموجبة الجزئية
الجائزة قال السعد في شرح الشمسية وعلى هذا سبيل التمثيل واعتبار

الاكثر لا علي سبيل التعيين فان كل ما يفهم منه بحسب لغة من
من اللغات ان الحكم علي الافراد او البعض فهو سور كلام الاستغراق
والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات ولفظ اثنان وثلاثة
ونحو ذلك مما تفهم منه الكلية والبعضية انتهى قوله وفي السالبة
ليس بعض نحو ليس بعض الانسان بحجر لوقوعه نكرة في سياق النفي
بخلاف غيره فانه ليس في سياق النفي وبعض ليس يذكر للايجاب العدولي
كما في قولنا بعض الحيوان هو ليس بانسان بتقديم الرابطة
علي حرف السلب بخلاف ليس بعض فان حرف السلب مقدم قطعا
فيكون سلبا قطعا اذ لا يصلح مثله للموضوع العدولي سعد قوله
للانسان كانت الالف واللام في الانسان للحقيقة لا للعموم
ولا للعهد الخارجي والا كانت سورة لا مهملة انتهى سنوسي
وتامل قوله لا للعهد الخارجي هل تكون حينئذ كلية كما هو ظاهر كلامه
او تكون شخصية وحرره قوله وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد
المراد من عدم بيان كمية الافراد فيها ان الحكم فيها علي المفهوم الكلي
فافهم وكتب ايضا ما نصه فالحكم فيها علي الطبيعة من حيث انها كلي
لا علي الافراد التي تعرض لها الكلية والجزئية اذ لا شيء من افراد الا
نسان بنوع ولا شيء من افراد الحيوان بجنس وهي اما طبيعية عا
مة ان كان الحكم فيها يفيد العموم كالمثالين السابقين او لا ان لم
يكن كذلك كقولنا الانسان جوهر وقيل ان الطبيعية مهملة وقيل
شخصية فمجموع ما فيها ثلاثة اقوال للسنوسي قوله وان لم تصلح لان تصدق
كلية ولا جزئية خرج به المهملة فانها صالحة لذلك قال السعد في شرح

٢ يفيد ح

في شرح

في شرح الشمسية وان صلحت لذلك بان يكون الحكم علي الافراد
سميت مهملة لاهماله بيان كمية الافراد مع احتمالها لذلك والمراد
ان تصلح لذلك من غير نظر الي خصوصية المادة بل من حيث ان
الحكم علي ما صدق عليه من الافراد حتى ان قولنا الحيوان انسان مهملة
وان لم تصلح لان تصدق كلية في نفس الامر والمهملة في قوة الجزئية
يعني تلازمها في الصدق وهو ظاهر انتهى كلامه بلفظه وبيانه
زيادة للظهور انه متى صدق حكم علي افراد الموضوع فاما ان يصدق
علي جميع الافراد او يصدق علي بعض الافراد وعلي التقديرين يصدق
الحكم علي البعض فحيث صدقت الجزئية صدقت المهملة فبينهما
التلازم وفيه كلام حققه الدواني في شرح التهذيب فارجع اليه فا
لمعول عليه قوله وانما تركها الاكثرون الي اخره قال الشارح في حواشي جمع
الجوامع ما نصه والقول بان القضايا الطبيعية لا اعتبار لها في العلوم
محله اذا طلبت مجردة لاستحالة وجودها كذلك في الخارج اما اذا
طلبت في ضمن جزئي منها وهو الموجود المقدور عليه فمعتبر في العلوم فالا
مر بها امر بها في ضمن جزئي منها والا لزم التكليف بالمحال انتهى بلفظه
وكتب ايضا ما نصه بخلاف المهملة لانها وان كانت يستغني عنها
بالجزئية لكن لما كانت في قوتها صح ان تستعمل في الحجة علي انها جزئية
فلهذا تعرض المص وغيره لذكرها ويحتمل ان المؤلف انما لم يتعرض لذكر
الطبيعية لرجوعها الي المهملة والشخصية بنا علي قيل قال بذلك فيها والله اعلم سنوسي وكتب ايضا ما نصه قوله وانما تركها الاكثرون لعدم
قوله واما الشرطية الي اخره في بعض الشروح والشرطية ان كان الحكم فيها

بالاتصال والانفصال في زمان معين فمخصوصة والا
فان بين فيها كمية الازمنة جميعها او بعضها فمحصورة
والا فمهملة وبالجملة الازمنة واوضاع المقدم فيها بمنزلة افراد
افراد الموضوع في الحملية انتهى كلامه قوله فمخصوصة وهي التي
خصص فيها اللزوم او العناد بزمان او مكان او حال كقولنا ان
كان زيد منتصبا للشمس وقت الضحى فله ظل وزيد اما ان يكون
في البحر مكتوفا واما ان لا يغرق انتهى شرح اخر قوله ودايما الي
اخره اي في المتصلة قوله نحو ان كانت الشمس الي اخره متصلة
مهملة قوله واما ان يكون العدد الي اخره منفصلة مهملة قوله وفي
المنفصلة دايما الي اخره اي الموجبة الكلية كما في بعض الشروح ايضا
وكتب ايضا ما نصه قوله وفي المنفصلة دايما ظاهره انه لا يكون
سور في المتصلة وعبارة بعض الشراح وسور الشرطية الموجبة
الكلية الاسما التي يسميها النحويون كلم المجازاة وكلما ودايما وما في
معناهما والجزئية قد يكون ونحوه والسالبة الكلية ليس البتة
وشبهه والجزئية قد لا يكون وحرف السلب مع سور الايجاب
الكلي والاطلاق لفظ لو وان واذا في الاتصال واما في الانفصال
للاهمال انتهى كلامه وكتب علي قوله في هذه الحاشية واما في الا
نفصال ما لفظه اي واطلاق لفظ اما في الانفصال قوله فيهما ليس
البتة اما في المتصلة فكقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طا
لعة فالنهار موجود وفي المنفصلة كقولنا ليس البتة اما ان يكون
العدد زوجا او فردا قوله لا بد لها من كيفية اي لا بد للنسبة

وعبارة القطب نسبة المحمول الي الموضوع سوا كانت
بالايجاب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة
واللاضرورة والدوام الي اخره وفيه ايضا وتلك الكيفية الثابتة في
نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية الملفو
الملفوظة او حكم العقل بالنسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة
تسمى جهة القضية ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت
كاذبة الي اخره ما ذكر قوله وتسمى مادة وعنصرا القضية واصلا
للقضية قوله فان ذكر لها لفظ الي اخره ظاهره ان اللفظ مثل الضرورة
مثلا يدل علي تلك الكيفية الواقعة في نفس الامر التي هي مادة القضية
وفي كلام بعضهم ما يدل علي ان اللفظ يدل علي الكيفية المعتبرة
عند العقل اذ الالفاظ انما هي بازا الصور فراجع القطب وشرح
الشمسية للسعد وكتب ما نصه كالضرورة واللاضرورة والدوام
واللادوام قوله سميت القضية موجهة وتسمى ايضا منوعة
ورباعية لكونها ذات اربعة اجزا قوله اولا ولا اي لا ضرورية ولا
دايمة بان تكون مطلقة من قيد الضرورة والتوقيت بان حكم
فيها بثبوت المحمول او انتفائه في الجملة سوا كان ضروريا او لا
دايما او لا نحو كل انسان متنفس بالاطلاق العام ولا شي من الانسان
بمتنفس بالاطلاق العام فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه
ليس ضروريا ولا دايما بل بالفعل اي المحمول ثابت للموضوع او مسلوب
عنه في الجملة قوله في ثلاث عشرة قضية ست منها بسايط وسبع
مركبات وقد زاد السعد في تهذيبه علي البسايط الستة الوقتية

المطلقة والمنتشرة المطلقة للاحتياج الى معرفتهما في المركبة
فصار المجموع ثلاث عشرة خمس عشرة قوله الضرورية المطلقة بسيطة
وكتب ايضا ما نصه وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة اي
ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع
~~وكتب ايضا ما نصه وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة اي~~
~~ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع~~
نحو كل انسان حيوان بالضرورة في الموجبة وفي السالبة نحو لا شيء
من الانسان بحجر بالضرورة فان حكم فيها بضرورة سلب الحجر
عن الانسان في جميع اوقات وجود الموضوع وانما سميت ضرورية
لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها
بوصف او بوقت والمشروطة العامة وهي من البسائط هي التي
حكم فيها بضرورة النسبة باعتبار وصف الموضوع اي يكون لوصف
الموضوع دخل في تحقق الضرورة نحو قولنا في الموجبة كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فان تحرك الاصابع
ليس ضروري الثبوت لذات الكاتب اعني افراد الانسان
مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هي بشرط اتصاف ذات الموضوع
بوصف الكتابة وفي السالبة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع
ما دام كاتبا فان سلب سكون الاصابع عن ذات الكاتب
ليس بضروري عن افراد الانسان مطلقا من غير ان يكون
كاتبا وغيره الا بشرط اتصافها بالكتابة وسميت مشروطة
لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لانها اعم من المشروطة

الخاصة المركبة كما هو مبين والمشروطة الخاصة وهي مركبة
هي التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط وصف الموضوع مع قيد
اللادوام بحسب الذات ففي الموجبة نحو بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا لا دائما وفي السالبة بالضرورة لا شيء من الكاتب
بساكن الاصابع ما دام كاتبا وتركيبها من موجبة مشروطة عامة و
سالبة مطلقة عامة ان كانت موجبة وان كانت سالبة فتركيبها
من مشروطة عامة سالبة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي
الجزء الثاني وكتب ايضا ما نصه قوله والمشروطة العامة بسيطة وهي
التي حكم فيها بالضرورة بشرط وصف الموضوع مع قيد اللادوام بحسب
الذات قوله والوقتية الحصر المنتشرة قال في القطب واعلم ان الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة قضيتان بسيطتان غير معدودتين في
البسائط حكم في احداهما بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة
في وقت ما واما الوقتية المركبة وهي المرادة هنا فهي التي حكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه في وقت معين من اوقات
وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات في الموجبة نحو بالضرورة
كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها
من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الاول وهو كل قمر منخسف بالضرورة
وقت الحيلولة وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام اعني قولنا
لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما فتركيبها من سالبة و
وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة كما هو مبين وكتب ايضا ما نصه قوله
والمنتشرة فقضية مركبة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع

او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لا دايما
بحسب الذات فالموجبة بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دايما
وفي السالبة نحو بالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لا دايما
قوله الدايمة المطلقة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ومثالها
ايجابا دايما كل انسان دايما حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت
الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا نحو قولنا دايما لا
شيء من الانسان بحجر فان الحكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان
مادام ذاته موجودة والعرفية العامة بسيطة وهي التي حكم فيها بدوام
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا
بالعنوان ومثالها ايجابا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وسلبا
لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا وسميت عرفية
لان العرف يفهم من السالبة هذا المعنى فانه يفهم من لا شيء من
النايم بمستيقظ سلب المستيقظ عن النايم مادام نايما والعرفية
الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات اي
المحكوم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع مع قيد اللادوام
الذاتي فيكون جزوها الاول في الموجبة موجبة عرفية والثاني سالبة
مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وفي الثاني سالبة عرفية
عامة ومطلقة وهي اعم من المشروطة الخاصة الممكنة العامة
وهي بسيطة هي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم
نحو كل نار حارة بالامكان العام في الموجبة وفي السالبة لا شيء من

مجرفه
الحار

الحار بارد بالامكان العام والممكنة الخاصة وهي مركبة هي التي حكم
فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الايجاب والسلب نحو كل
انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
الخاص ومعناهما ان ايجاب الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس بضروري
بين وتركيبها موجبة وسالبة من ممكنتين عامتين احديهما موجبة
والاخرى سالبة ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ
حتى انها ان عبر بعبارة ايجابية كانت موجبة وان عبر بعبارة سلبية
كانت سالبة وكتب ~~بعض المحشين~~ ما نصه على قوله ~~العرفية بسيطة~~ وعلى
قوله العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب
الذات فهي مركبة جزوها الاول عرفية عامة والثاني مطلقة عامة
مخالفة لها في الكيف وهي اعم من المشروطة الخاصة لان الضرورة في الوصفية
العامة
توجب الدوام الوصفي من غير عكس وكتب على قوله الممكنة بسيطة وعلى
قوله الممكنة الخاصة مركبة قوله الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة
وهي بسيطة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل
نحو قولنا في الايجاب كل انسان متنفس بالاطلاق العام وفي السلب لا شيء
من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة لان القضية
اذا اطلقت ولم تقيد بقيد من ضرورة او دوام او لا دوام او لا ضرورة
يفهم منها فعلية النسبة اي يفهم منها ان المتنفس مثلا ثابت
للانسان بالفعل ولا يفهم منه اي ثبوته بالامكان فلما كان
هذا المعنى مفهوم القضية سميت القضية مطلقة وانما كانت عامة
لانها اعم من الوجودية اللادايمة او اللاضرورية قوله والوجودية

اللادايمة هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب
الذات فهي مركبة وتركيبها موجبة او سالبة من مطلقتين
عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول
مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام ومفهومه مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا نحو كل انسان ضاحك
بالفعل لا دايما ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا دايما
قوله الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد
اللاضرورة وتركيبها ان كانت موجبة من موجبة مطلقة
عامة وسالبة ممكنة عامة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
لا بالضرورة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة مطلقة
عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي مفهوم اللا
ضرورة كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة
قوله لعلاقة اي لملاحظة امر يوجب الانفصال قوله كا
لعلية اي بينهما قوله والتضايف بينهما بان يكون كل منهما مع
الاخر ضرورة خارجا وذهنا فتنبه قوله لا لعلاقة اي لا لملا
حظة علاقة فلا ينافي ان المعية امر ممكن لا بد له من علة ففي
الاتفاقية ايضا العلاقة المقتضية للاجتماع متحققة لكنها غير
ظاهرة وغير معلومة قوله والمنفصلة الى اخره كما تنقسم المتصلة الى
لزومية واتفاقية كذالك تنقسم المنفصلة الى عنادية واتفاقية
والعنادية هي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذات الجزئين والا
تفاقية هي التي يحكم فيها بالتنافي لا لذات الجزئين بل لمجرد ان اتفق

في الواقع ان وجد بينهما منافاة كقولنا للاسود اللاكاتب
اما ان يكون هذا اسود او كاتبا فهي حقيقية لانه وان كان الحنا
فاة بين مفهومي الاسود والكاتب لكن اتفق السواد وانتفا ا
الكتابة فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد
ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كاتبا كانت مانعة الجمع لا
نهما لا يصدقان ويكذبان لانتفا اللاسود والكتابة معا في الواقع
ولو قلنا اما ان يكون هذا اسودا او لا كاتبا كانت مانعة الخلو لا
نهما لا يكذبان ويصدقان لتحقق السواد واللاكتابة بحسب الواقع
انتهى من شرح اخر قوله بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا اي كما
في السوالب ثم لو بي اما ان يكون العدد زوجا او منقسما بمتسا
ويين وكتب ايضا ما نصه اي حكم فيها بالتنافي بين الشيئين
اي لا متناع اجتماعهما في الصدق والكذب كما في الموجبات نحو
هذا الشيء اما واحد او كثير فان الواحد والكثير وان اجتمعا في الو
جود لكن كون الشيء واحدا وكثيرا معا لم يتحقق ولم يجتمع
في نفس الامر حقيقة وفي هذا المقام اشارة الى دفع اشكال
اورده بعض الافاضل مذكور في القطب مع جوابه فراجعه
ليتضح لك ذلك كمال الايضاح قوله مانعة الجمع والخلو معا وتركب
من الشيء ونقيضه ومساوي نقيضه كما قاله في المتن فان زوج مساو
لنقيض فرد وفرد مساو لنقيض زوج قوله مانعة الجمع فقط وتركب
من الشيء والاخص من نقيضه كقولنا الجسم اما ابيض واما اسود فكل
واحد من الطرفين اخص من نقيض الاخر فاسود اخص من نقيض ابيض

٢ تحقق
٢ والكتابة
٢ واللاكتابة

وهو ليس بابيض فكلما صدق اسود صدق ليس بابيض ولا ينعكس
اذ قد يكون اعم وكذا الكلام في مثال المتن فكل واحد من الطرفين
اخص من نقيض الاخر فشجر اخص من نقيض حجر وهو ليس بحجر
فكلما صدق شجر صدق ليس بحجر ولا ينعكس اذ قد يكون ليس بحجر
ولا شجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا الكلام في الحجر فانه اخص من
نقيض شجر فان قلت هل يصح ان يكون الضابط فيها ان تكون مركبة
من الضدين لانهما لا يجتمعان ويرتفعان قلت الظاهر انه لا يصح
اذ لا ينحصر الحال فيهما على الضدين بل لو كان احدهما وجوديا والاخر
عدميا يمكن ان تنعقد فيه مانعة الجمع نحو اما ان يكون هذا انسانا
او لا حيوانا فان كلا منهما اخص من نقيض الاخر فافهم هكذا ذكر في التقرير
ولعله صواب ان شاء الله تعالى قوله بالتنافي بين طرفيها صدقا
فقط اي في الموجبة واللاتنافي في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا
هذا الانسان حيوانا او زنجيا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما

مكرر

قوله مانعة الجمع فقط والتركب من الشيء والاخص من نقيضه
كقولنا الجسم اما ابيض واما اسود فكل واحد من الطرفين اخص من الا
خر فاسود اخص من نقيض ابيض وهو ليس بابيض فكلما صدق اسود
صدق ليس بابيض ولا ينعكس اذ قد يكون اعم وكذا في مثال المتن
فكل واحد من الطرفين اخص من نقيض الاخر فشجر اخص من نقيض
حجر وهو ليس بحجر فكلما صدق ليس بحجر كان يكون حيوانا مثلا وكذا ا
لكلام في الحجر فانه اخص من نقيض شجر فان قلت هل يصح ان يكون الضا
بط فيها ان تكون مركبة من الضدين لانهما لا يجتمعان ويرتفعان

قلت

قلت الظاهر انه لا يصح ان ينحصر الحال فيهما على الضدين ولو
كان احدهما وجوديا والاخر عدميا يمكن ان تنعقد فيه مانعة
الجمع نحو اما ان يكون هذا انسانا او لا حيوانا فان كلا منهما اخص
من نقيض الاخر فافهم هكذا ظهر في التقرير ولعله صواب ان شاء
الله تعالى قوله بالتنافي بين طرفيها صدقا فقط اي في الموجبة

مكرر

واللاتنافي في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا
او زنجيا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما قوله مانعة الخلو
فقط والتركب من الشيء والاعم من نقيضه كمثال المصنف
لا يغرق اعم من نقيض في البحر وهو كونه ليس فيه لان عدم
الغرق يصدق مع البحر ومع عدمه وكذلك قوله في البحر
اعم من نقيض لا يغرق وهو يغرق لان كون الشيء في البحر
يصدق مع غرقه ومع عدمه ونحو قولك اما ان يكون هذا
حيوانا او لا انسانا فان اللاانسان اعم من نقيض حيوان وهو لا
حيوان قوله بالتنافي بين طرفيها كذبا فقط اي في الموجبة او اللاتنافي
في السالبة نحو ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فا
نه يجوز ارتفاعهما معا دون اجتماعهما ونحو زيد اما ان لا يكون
في البحر واما ان يغرق فان عدم كونه فيه وغرقه يكذبان ولا
يصدقان وكل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سا
لبة وصدق سالبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة
منع الخلو كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع الجمع قوله في غير
البحر كالبر مثلا قوله في البحر ولا يغرق بكون في سفينة او عائما قوله
تمامه

وسميت الاولي حقيقية وتسمي الثانية حقيقية اتساعا اذ لا تنافي بين طرفيها تنبيه قد يطلق كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو علي ما هو اعم من الحقيقية فيراد بمانعة الجمع ما حكم فيها بالتنافي او اللاتنافي في الصدق مطلقا ويمانعة الخلو ما حكم فيها بالتنافي او اللا تنافي في الكذب مطلقا حفيد قوله وقد تكون المنفصلات اي كل واحدة منها وليس المراد المجموع اذ هو دون اجزاء قطعا من غير ثنائية تركيب طامع قوله اجزا ثلاثة كما في مثال المتن او اربعة او خمسة او ازيد وتسمي القضية الحاصلة من اثنين مثناة والحاصلة من ثلاثة مثلثة والحاصلة من اربعة مربعة نحو الشكل اما اول او ثان او ثالث او رابع ومن الخمسة خمسة نحو الكلي اما جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام ومثال ذوات الاجزا الغير المحصورة هذا العدد اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة وهلم جرا قوله كقولنا العدد الي اخره في الحقيقية واما مانعة الجمع فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او حيوانا في منع كذبا لجواز ان يكون شيئا اخر واما مانعة الخلو فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا ولا حيوانا فانها لا تكذب جميعا اي بان يكون شجرا او حجرا او حيوانا بل تصدق انتهي من شرح اخر هذا في الموجبة واما السالبة الحقيقية ذات الاجزا فكقولنا ليس اما ان يكون زيد اسود او كاتبا او قائما ولو قلت او طويلا كانت ذات اربع وعليه فقس واما سالبة منع الخلو فكل ملحقة صدق فيها موجبة منع الجمع كما تقدم مثاله كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة منع الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء شجرا

او حجرا او حيوانا واما سالبة منع الجمع ذات الاجزا فكل ما به صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبتها وصدق سالبة منع الجمع نحو قولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حجرا ولا حيوانا وكقولنا العدد اما زايدا او ناقصا او مساو وهذه الحقيقية لان كسوره المجتمعة تزيد عليه وهي النصف والثلث والربع والسدس اذ المجموع خمسة عشر فالعدد يسمي زايدا بهذا الاعتبار وان كانت الكسور اي المجتمع منها ناقصة يسمي ناقصا كالاربعة فان كسورها النصف والربع والمجتمع ثلاثة واعلم ان حمل الزايد علي اثني عشر حمل حقيقي عرفي وان كان مجازا لغويا اذ الزايد انما هو الخمسة عشر لا الاثني عشر فهو من قبيل تسمية الشيء باسم كله لان الاثني عشر جزء والخمسة عشر ولا بعد في ذلك قوله لانه اي قولنا العدد الي اخره قوله الحقيقية ومانعة الخلو يعني بخلاف مانعة الجمع فان طرفيها يرتفعان كما مر فلا ينافي الايراد فيها قوله هنا اي فيما اذا كانت ذات اجزا مثلا قوله واجيب الي اخره انظر هل يتم هذا الجواب بالنسبة الي مانعة الخلو بان الهيئة تنفك كالمساوي مثلا مع الزايد او الناقص والمساوي قوله والاصل العدد اما مساوي الي اخره اي مثلا وعلي قياسه العدد اما زايدا وغير زائد او العدد اما ناقص او غير ناقص وغير الزايد في المثال الاول اما ناقص او مساو وغير الناقص في المثال الثاني اما مساو او زايد فافهم قوله فالعناد حقيقة انما هو بين المساوي وغيره يعني او بين الناقص وغيره قال السعد في شرح الشمسية وان رجعنا الي التحقيق فالمنفصلة مطلقا لا تتركب الا من جزين لانها لا تتحقق

الي ذكر نحو قولنا ٢ وكالاثني عشر

٣ فان كسورها مساوية كالستة فان كسورها النصف والثلث والسدس والمجتمع منها مساو له

هذا مع

او بين الزايد وغيره

او بين الناقص او الزايد مع

بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا يكون الا بين شيئين فعند
زيادة الاجزاء تتعدد المنفصلة فاذا قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة فهي
حقيقيات على معنى انه اما اسم او غيره وغيره اما كلمة او غيرها واذا قلنا اما ان
يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او انسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات
الجمع واذا قلنا اما ان يكون هذا لا شجرا او لا حجرا او لا انسانا فهي ثلاث
منفصلات مانعات الخلو باعتبار الانفصال بين كل امرين واعلم انه ليس
كلما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب ان يكون احد المنفصلات
الثلاث لانه قال في الاشارات وقد يكون لغير الحقيقي اصناف اخر
غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولنا رايت اما زيدا واما عمرا وان العالم
اما ان يعبد الله او ينفع الناس انتهى قوله وهذان ابي المساوي وغيره
الصادق بالزائد والناقص قوله واعلم ان المنفصلة تنوع المنفصلات الحقيقية
قد بين لهذا الاجمال بعض الشراح فقال وتنقسم الشرطية باعتبار تنوع طرفيها
الى اقسام فاقسام المنفصلة تسعة الاول من حمليتين نحو كلما كان الشيء انسانا
انسانا فهو حيوان الثاني من متصلتين نحو متى ما كان كلما كان الشيء انسانا
فهو حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو
متى كان دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فدائما اما ان يكون منقسما
بمتساويين او غير منقسم الرابع من حملية ومتصلة نحو متى كان طلوع
الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت طالعة فالنهار موجود الخامس
عكسه نحو متى كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم
لطلوع الشمس السادس من حملية ومنفصلة نحو كلما كان العدد فهو اما
زوج او فرد السابع عكسه نحو كلما كان هذا اما زوجا او فردا فهو عدد الثامن

من

من منفصلة ومتصلة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ودائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
التاسع عكسه نحو متى كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون
النهار موجودا فدائما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واقسام
المتصلة ستة الاول من حمليتين نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا
الثاني من متصلتين نحو اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار الثالث من منفصلتين
نحو اما ان يكون هذا العدد اما زوجا او فردا واما ان يكون ليس اما زوجا واما
فردا الرابع من حملية ومتصلة نحو اما ان يكون طلوع الشمس علة لوجود
النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس من حملية
ومنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا ليس عددا واما ان لا يكون زوجا او فردا
السادس من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فا
لنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قوله
او من شرطيات متصلة او منفصلة قوله اختلاف بمنزلة الجنس قوله فصل
قضيتين حقيقيتين لا مجازيتين كاطراف الشرطيات قوله خرج به
اي بقضيتين قوله مفردين كالسماء والارض والانسان واللاانسان قوله
بالايجاب فصل ثان قوله وبالعدول نحو زيد لا كاتب قوله والتحصيل نحو
زيد ليس بكاتب قوله وبغير ذلك كالحملية والشرطية قوله يجب فصل ثا
لث قوله لذاته فصل رابع بالحيثية المذكورة وهي كون احدهما صادقة
والاخرى كاذبة قوله لذات الاختلاف قوله المخصوصين حمليتين او شرطيتين
قوله المخصوصين حمليتين او شرطيتين قوله المحصورتين حمليتين

اوشرطيتين قوله ورد المتاخرون هذه الوحدات الى اخره
زعما منهم ان وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل
مندرجة تحت وحدة المحمول لاختلاف المحمول باختلافهما لان
النايم ليلا غير النايم نهارا وكذا البواقي واما وحدة الشرط والجزء
والكل فمندرجة تحت وحدة الموضوع لاختلافه باختلافها لان
الجسم بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسود انتهى شرح اخر
ثم رايت المولى سعد الدين في شرح الشمسية قال ما يقرب وههنا
نظر وهو ان جعل وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الى وحدة المو
ضوع والبواقي الى وحدة المحمول مما لا يصح على اطلاقه لانه اذا
عكست القضايا المذكورة انعكس الامر وصارت
وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الى المحمول والبواقي الى الموضوع
فالاولى القول برجوع جميع الوحدات الى وحدة الموضوع وا
لمحمول من غير تخصيص بل الصواب ما ذكره بعضهم من الاكتفاء
بوحدة النسبة الحكمية الخ قوله لاستلزامهما الى وحدتي المو
ضوع والمحمول قوله البقية اي وحدة الزمان المذكور وما
بعدها قوله بعضهم هو الفارابي على ما في بعض الشروح قوله
بدل الموضوع والمحمول الى اخره كان يقال مثلا لا بد من اتحاد
المقدم في كل من القضيتين وكذا التالي في كل منهما وكذا لا بد فيها
من الاتحاد في الزمان قوله وفي نسخة المحصورات اي الاربع
الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية واما
المهملة فهي في حكم الجزئية قوله والمراد المحصورات لان التناقض

انما

هذه الصفحة مكررة كلها

بالاتصال ~~واحد والسنة الواحدة لا~~ يكون الا بين شيئين فعند
زيادة الاجزاء تتعدد المنفصلة فاذا قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة
فهي منفصلتان على معنى انه اما اسم او غيره وغيره اما كلمة او غيرها واما
اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او انسانا فهي ثلاث
منفصلات مانعات الجمع واذا قلنا اما ان يكون هذا لا شجرا او لا
حجرا ولا انسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات الخلو باعتبار الانفصال
بين كل امرين واعلم انه ليس كلما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب
ان يكون احدى المنفصلات الثلاث لانه قال في الاشارات وقد
يكون لغير الحقيقي اصناف اخر غير مانعات الجمع ومانعات الخلو كقولنا
رايت اما زيدا واما عمروا والعالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس انتهى
قوله وهذا اي المساوي وغيره الصادق بالزايد والناقص قوله
واعلم ان المتصلات والمنفصلات الى اخره قد بين هذا الاجمال بعض
الشراح فقال وتنقسم الشرطية باعتبار تنوع طرفيها الى اقسام فاقسام
المتصلة تسعة الاول من حمليتين نحو كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان الثاني
من متصلتين نحو متى ما كان كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فهو كلما لم
يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو متى كان دايما اما ان
يكون العدد زوجا او فردا فدايما اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير
منقسم الرابع من حملية ومتصلة نحو متى كان طلوع الشمس علة لوجود النهار
فكلما كانت طالعة فالنهار موجود الخامس عكسه نحو متى كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من حملية و
منفصلة نحو كلما كان العدد فهو اما زوج او فرد السابع عكسه نحو كلما كانت

انما هو بين قضيتين من الاربع لا بين الاربع قوله بعد اتفاقهما
الى اخره هذا كله اذا لم يعتبر الجهة واما اذا اعتبرت فلا بد
في المحصورات والمخصوصات جميعا مع رعاية الشروط
جميعا من الاختلاف في الجهة لعدم تحقق التناقض
عند اتحاد الجهة مع رعاية جميع ما ذكر لانه في مادة الا
مكان الخاص تكذب الضروريات كقولنا بالضرورة كل انسان
كاتب بالضرورة ليس كل انسان بكاتب وتصدق الممكنات
كقولنا بالامكان العام كل انسان كاتب بالامكان العام ليس
كل انسان بكاتب لان امكان السلب لا يرفع امكان الايجاب انظر
تتمته في شرح الشمسية فانه مفيد قوله اي الحملية والجزئية
اي بان تكون احداهما مسورة بسور الحملية والاخرى بسور
الجزئية او بما في حكمه من الاهمال حفيد وهو ظاهر قوله
لان الحمليتين الى اخره يعني لانهما لو لم تختلفا بان كانتا كليتين
لم يتناقضا لجواز كذب الحمليتين وصدق الجزئيتين في مادة
يكون الموضوع فيها اعم من المحمول كالمثالين المذكورين في المتن
وعلم من هذا ان المراد بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل والا
لم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان
كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجز كذ
ب الحمليتين ولم يصدق الجزئيتين شرح اخر قوله والنقيضان
الجاهرة هو في المعنى من تتمة قوله لان الحمليتين الى اخره والمعنى
انه لا يقع التناقض بين الحمليتين لانه لو كان كذلك لم يرتفعا

وقد

وقد ارتفعا فكذبهما اي ارتفاعهما دليل على عدم تناقضهما وكذ
لك الجزئيتان لو كان بينهما تناقض لم تجتمعا وقد اجتمعا في ا
لصدق فدل ذلك على عدم التناقض بينهما هذا ايضاحه
وهو سهل قوله وهذان المثالان اي السابقان في قول المتن
كل انسان حيوان الى اخره قوله ومثال الشرطيتين قال بعض
الشراح هذا اذا كانت القضية حملية اما اذا كانت شرطية
فنقيض الحملية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف اي الايجاب
والسلب والموافقة لها في الاتصال والانفصال وفي اللزوم وا
لعناد فنقيض اللزومية الموجبة الكلية اللزومية السالبة الجزئية
كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وقد لا يكون
اذا كان انسانا فهو حيوان وهكذا البواقي انتهى قوله كلما الخ
قضية موجبة كلية شرطية اتفاقية وقوله ليس كلما الى اخره
قضية سالبة جزئية شرطية لان من سور السوالب الجزئية
ليس كل وليس بعض وبعض ليس كما صرحوا به في شرح الرسالة وغيره
فهي نقيض الموجبة [illegible] اورد الاتفاقية مثالا لكان الاولى ان
يمثل بالقضية الشرطية اللزومية قال بعض افاضل الدرس لان التناقض
اذا وقع في الاتفاقية فاحرى ان يكون في اللزومية وانما نص عليها لانه
قد يخفى التناقض فيها [illegible] قوله والمهملتان اي الموجبة والسالبة
قوله في قوة الجزئيتين يعني فكما لا يكون بين الجزئيتين تناقض لا
يكون بين المهملتين تناقض لا بين مهملة وكلية بان تكون المهملة مو
جبة والكلية سالبة وبالعكس كما بين الحملية والجزئية تحولا تنبي ست

الانسان بكاتب ونقيض السالبة المهملة كقولنا الانسان ليس
بكاتب والموجبة الكلية نحو كل انسان كاتب قوله وعكسه اي تبد
يل الطرف الثاني بنقيض الطرف الاول والحاصل ان عكس النقيض
الموافق تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي
بنقيض الاخر مع بقاء الصدق والكيف علي وجه اللزوم الكلي
كقولنا في كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان وخرج بقولنا ذا
ت الترتيب الطبيعي المنفصلات فانه ليس في طبع احد طرفيها
ما يقتضي كونه مقدما بخلاف المتصلة اذا نظرنا لطرفيها فيجب
طبع احدهما وذاته ما يقتضي كونه مقدما لماله تاليا كقولنا كلما
كان هذا انسانا كان حيوانا فان في طبع كونه انسانا اقتضي كو
نه ملزوما للحيوانية هكذا قرر السعد ثم قال ولا يخفي ان هذا
في بعض المنفصلات انتهي يعني لا في كلها لانه اذا كان المقدم
معلولا والثاني علة او كانا معلولي علة واحدة او كانا متضايفين
فليس في طبع المقدم ان يكون الاول مقدما والثاني تاليا انتهي
وقولنا مع بقاء الصدق اي السلب والايجاب تفسير للكيف
والكم عبارة عن الكلية والجزئية قوله كلما ليس بحيوان الي اخره
هذه قضية موجبة معدولة الطرفين وهي عكس ما قبلها وهو
كل انسان حيوان ليس كل حيوان انسانا قوله ليس حيوانا نقيض
التالي قوله بانسان عين الاول قوله لتوافقه فيهما اي الايجاب
والسلب قوله ان يعبر عنه ايضا لان العكس يطلق علي
معنيين علي القضية الحاصلة من التبديل المذكور وعلي نفس

التبديل

التبديل فلو لم يتردد لها صار معنيا ثالثا وهو الحصول قوله
مع بقاء السلب والايجاب لو قال مع بقاء الكيف كان اخصر
قوله ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم ومن ثم حاول بعضهم
تصحيح المتن حيث قال والتكذيب علي معني انه ان كذب
اللازم كذب الملزوم وليس المراد انه متي كذب الملزوم كذب
اللازم فانه فاسد كما بينه الشيخ رحمه الله تعالي بقوله فان
كل حيوان انسان كاذب الي اخره لكن بعد تلك المحاولة مع
كونه خلاف ما دل عليه سياق الكلام فيه قوله والتكذيب
نبدا ربه الان الحد ثم بدونه فافهم قوله وهو بعض الانسان
حيوان موجبة جزئية عكس الكلية السابقة وهي صادقة بخلاف
الاصل فانه كاذب قوله في عبارة البعض المراد بالبعض المضاف
الشامل لكل منهما قوله لتناوله الشرطيات ذات الترتيب الطبيعي
وهي الشرطيات المتصلات لان الترتيب بين الطرفين فيها
طبيعي قطعا مع المغايرة بين تقديم كل واحد من الطرفين و
تاخيره فصح العكس فيها بخلاف المنفصلات فانه لا فرق في
المعني بين تقديم احد الطرفين فيها وتاخيره فلم يتسم تبد
يل احد طرفيها بالاخر عكسا اذ العكس لازم لاصل القضية
واللازم لا بد ان يغاير الملزوم في المعني وكتب ايضا ما نصه
فنقول في المتصلة كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وعكسه
المستوي قد يكون اذا كان حيوانا كان انسانا قوله ومعني .

٢ كذب الملزوم

وصفيهما العنواني مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فههنا ثلاثة
اشيا ذات الموضوع وهو افراد الانسان ووصف الموضوع الذي
هو الانسان ويقال له الموضوع والذكر والعنوان ووصف المحمول
الذي هو الحيوان ولا شك ان قولك في بعض انسان لم يعتبر الحيوان
افراد الانسان مفهوم الحيوان وبالعكس بل هما بحالهما وموضوع
العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحموله وصف الموضوع وكذلك
الحال في لا شيء من الحجر بانسان فتامل في شرح الغرة قوله ذات المحمول
اي في الاصل وقوله ومحموله اي محمول الموضوع في العكس قوله الاخص
وهو انسان قوله الاعم وهو حيوان بل تنعكس جزئية قطعا للزوم الصد
ق لزوما كليا في ساير المواد قوله فانا نجد هذا الاستدلال على
المدعي السابق وهو احد طرق ثلاث ويسمي هذا طريق
الافتراض وذكر الشيخ الطريقين الاخرين وهما طريق الخلف
وطريق العكس وقد اوضحهما بعض الشراح بقوله وثانيهما
الخلف وهو ان تضم نقيض الاصل لينتج من الشكل الاول محالا
كما يقال متى صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بانسان ونضمه الى الاصل هكذا كل انسان او بعضه حيوان ولا شيء
من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان او ليس بعضه بانسا
ن هذا خلف لامتناع سلب الشيء عن نفسه وثالثهما طريق
العكس وهو ان نعكس نقيض العكس ليرتد الى ما ينافي الاصل كما قال

اي لا شيء من الانسان بحجر ٢

يقال متى صدق كل انسان او بعضه حيوان وجب ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من
الحيوان بانسان وينعكس الى لا شيء من الانسان بحيوان على ما
سيجي من ان السالبة تنعكس سالبة كلية فيلزم المنافات بين الا
نسان والحيوان وقد كان الاصل كل انسان او بعضه حيوان هذا
خلف فيثبت ان الموجبة الكلية والجزئية تنعكس جزئية انتهي
ما اردناه منه وفيه ابحاث فتامل قوله شيئا معينا وكتب كزيد
مثلا كما في بعض الشروح موصوفا بالانسان والحيوان فاذا جعلنا
ذلك الشيء موصوفا بالانسان وحملنا عليه الحيوان كان دليل اصل
القضية وان جعلناه موصوفا اي الحيوان وحملنا عليه الانسان كان
ذلك عكس القضية شرح اخر قوله وهو الحيوان الناطق الظاهر
انه تفسير للشيء وعبارة الكافي اذا قلنا كل انسان حيوان فانا نجد
شيئا معينا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان انتهي
اي ما صدق عليه الانسان كزيد وعمرو وبكر كذا في بعض الحواشي
وبعضها البحث اي شخص الانسان قوله ولانه اذا صدق الى اخره
كلمة عبارة الكافي بالحرف غير انه حذف اولها قوله والا والى
ان يقال ~~الخلف~~ الى اخره تامل وقد وجه في بعض الحواشي الاو
لوية فليراجع قوله كل انسان الى اخره موجبة كلية قوله بعض الى اخره
موجبة جزئية عكس الموجبة الجزئية السابقة ويلزم صدق
الاصل وهو هنا الموجبة الكلية صدق عكسه وهو هنا الموجبة
الجزئية كما تقدم قوله والا اي والا يصدق بعض الحيوان انسان

وهي الموجبة الجزئية قوله نقيضه وهي السالبة المهملة قوله و
هو لا شيء الى اخره اقول الاولى ان يقول وينعكس لا شيء من
الحيوان بانسان اي قولنا لا شيء من الانسان بحيوان فيلزم المنا
فاة الى اخره قوله او يضم ذلك النقيض اي نقيض العكس
وهو لا شيء من الحيوان بانسان الى الاصل وهو كل انسان حيوان
وكتب ايضا ما نصه قوله او يضم ذلك النقيض الى اخره هذا
اشارة الى دليل الخلف وهو ضم نقيض العكس الى الاصل لينتج
محالا من الشكل الاول كما بينه الشيخ بقوله هكذا الى اخره وا
شار بقوله ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم الخ الى د
ليل العكس قال السعد في شرح الشمسية الثالث طريق
العكس وهو ان يعكس نقيض العكس لينتج ما في الاصل فيكون
نقيض العكس محالا فيكون العكس حقا وانما قلنا ينافي الاصل
ليشمل المناقضة والمضادة مثلا اذا صدق حينئذ كل ب ا
وبعض ب ج بالاطلاق فليصدق بعض ب ج بالاطلاق
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من ج ب دائما وتنعكس
الى لا شيء من ب ج دائما وهو مضاد للاصل المحلي اعني كل ج
ب ومناقض الاصل الجزئي اعني بعض ج ب وهذا الطريق
يعني طريق العكس يجري في السوالب ايضا الى اخر ما بينه
يعني بخلاف طريق الافتراض على ما حرره فليراجع السيد
من احب الاطلاع عليه قال العصام في حواشيه الخلف مطلقا
هو اثبات الشيء بابطال نقيضه كما يجيء سواء كان الابطال بضم

نقيض ليتوصل بانعكاسه الى ما ينافي الاصل المفروض الصدق
فليس عكس النقيض خارجا عن طريق الخلف الا ان يدعى
ان الخلف في باب العكس اصطلاح مغاير لمطلق الخلف ولا
موجب لهذه الدعوى انتهى وكتب ايضا ما نصه قيل انما
سميت خلفا لان المتمسك به يثبت مطلوبه بابطال نقيضه
فكانه يأتي مطلوبه لا على الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسميته
تسمية القياس الذي ينساق الى المطلوب ابتداء اي من
غير تعرض لابطال بالمستقيم وعبارة شرح المطالع الثالث
طريق العكس وهي ان نعكس نقيض العكس ليرتد الى نقيض الا
صل ان كان جزئيا او ضده ان كان كليا مثلا اذا صدق كل ج ب اي
بعض ج ب بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ب ج با
لاطلاق والا لصدق لا شيء من ب ج دائما وينعكس الى لا شيء
من ج ب على ما يجيء وقد كان الاصل[2] او بعضه ب هذا خلف
والتحقيق فيه انه يقال صدق الاصل مع لازم نقيض العكس
ممتنع لاستلزامه اجتماع النقيضين اما اذا كان الاصل جزئيا
فظاهر واما اذا كان كليا فلاستلزامه الجزئيتين فيمتنع صدق
الاصل بدون العكس وهو المعنى الملزوم انتهى المقصود ونقله منه
قوله ينتج اي من الشكل الاول قوله والموجبة الجزئية ايضا الى اخره
قال بعض الشراح ولقائل ان يمنع انعكاس الموجبة الى الموجبة
الى اخره الا الجزئية مطلقا اذ يصدق قولنا بعض الانسان زيد
ولا يصدق بعض زيد انسان[2] ويرد بعض الانسان انتهى كلامه

[2] بل عكسه وهو زيد انسان صح

القياس مع الاصل ينتج محالا او القياس المنتج للنقيض

[2] كل ج ب

وفي بعض الشروح ايضا لا يقال هذه الحجة منقوضة لانها
لو صحت لا ينعكس قولنا بعض الانسان زيد الى قولنا بعض زيد
انسان ولم ينعكس اليه لكذبه وصدق الاصل لانا نقول
ليس المراد بزيد هاهنا معناه الجزئي اذ المعنى الجزئي لا يقع
محمولا بل المراد المفهوم الكلي وهو المسمى بزيد فقولنا بعض الا
نسان زيد معناه فبعض الانسان يسمى بزيد فينعكس الى قولنا بعض
المسمى بزيد انسان فلا نقض وفي ذلك الشرح ايضا واعلم ان
المخصوصة لا تنعكس اذ العكس كما مر جعل مفهوم الموضوع
محمولا وهذا فيها جزئي فلا يكون محمولا فلا تنعكس نحو قولك هذا
زيد اي زيد هذا لان مفهوم هذا كلي ومفهوم هذا اذاك
جزئي اي تلك الذات المتشخصة وكذا حال الزيد بن فليتأمل
جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا في شيء انتهى من نسخة محرفة
قوله لانا نجد شيئا اي بعضنا قوله لزم ان يصدق الى اخره معينا
وهو عكس الاصل وانما لزم ذلك لان العكس لازم للقضية قوله
ليصدق نقيضه وهو السلب الكلي لان الموجبة الجزئية
نقيضها السالبة الكلية قوله فيلزم منه اي يلزم النقيض وهو
السالبة الكلية سالبة كلية اخرى لانها تنعكس كنفسها قوله
هذا النقيض وهو لا شيء من الحيوان بانسان قوله الى الا
صل وهو بعض الانسان حيوان قوله سلب الشيء عن نفسه
الترتيب هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بانسان ينتج من الشكل الاول لبعض الانسان ليس بانسان

قوله

قوله يكون بنفسه اي معلوم بالبداهة قوله فانه اذا صدق
الى اخره هذا طريق العكس قال بعض الشراح وانما لم يبين
عكس السوالب بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصح
عند وجود الذات والسوالب لا تستلزم وجود الذات
بخلاف الموجبات فلا يكون الافتراض الا في الموجبات انتهى
ومراده بالسوالب السوالب البسيطة كما هو مبين في المطولا
ت قوله صدق قولنا الى اخره وهو عكس الاصل اللازم له قوله
نقيضه اي نقيض لا شيء من الانسان بحجر وهو السلب الكلي ونقيض
ذلك الايجاب الجزئي وهو بعض الحجر انسان كما نرى قوله وينعكس
اي هو اي النقيض الجزئي الموجب الى مثله وهو بعض الحجر انسان
كما سبق قوله بعض الحجر انسان يناقض الاصل الذي هو لا شيء
من الحجر بانسان قوله او بعضهم الى اخره هذا اشارة الى طريق الخلف
وقوله فيما سبق والا لصدق نقيضه الى اخره اشارة الى طريق
العكس وترك طريق الافتراض لانه لا يجري في السوالب
البسيطة وانما يجري في الموجبات والسوالب المركبة لوجود
الموضوع فيهما بخلاف الخلف فانه يعم الجميع وكذا العكس قال
السعد في شرح الشمسية وهذا الطريق يعني طريق العكس
الجاري في السوالب ايضا اي مثل جريان طريق الخلف مثلا اذا صدق
لا شيء من ج ب فليصدق لا شيء من ب ج والا فبعض ب ج و
ينعكس الى بعض ج ب وهو يناقض لا شيء من ج ب انتهى كلامه
رحمه الله سبحانه قوله هذا النقيض وهو بعض الحجر انسان الذي

هو نقيض العكس بان تجعل هذه الموجبة الجزئية صغري لكون الايجاب الصغري شرطا في الشكل الاول وتجعل الاصل وهو الكلية السالبة الكبري شرطا فيه فينتج حينئذ سلب الشيء عن نفسه كما
ذكر قوله بعض الانسان هذه صغري وهي النقيض قوله ولا شيء
هذي الكبري وهي الاصل فعلم لينتج من الشكل الاول قيل لحسب الكم اي
الكلية والجزئية قوله والسالبة الجزئية الي اخره في بعض الشروح
واعلم انهم لم يذكروا المهملات والشخصيات لكون المهملات
بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم انتهي
واقول ظاهره ان الشخصيات تنعكس وقد تقدم لنا في ما نقلناه فو
ببا عن بعض الشروح انها لا تنعكس وهو الظاهر قوله والا اي ولو
كان لها عكس علي وجه اللزوم وعدم التخلف قوله فيصدق فالفا
للتفريع او السببية قوله سلب الاخص وهو الانسان مثلا
عن بعض الاعم وهو الحيوان وكتب ايضا ما نصه وهو الاصل نحو
بعض الحيوان الي اخره قوله سلب الاعم وهو الحيوان قوله عن
بعض الاخص وهو الانسان فلا يجوز ان يقال بعض الانسان
ليس بحيوان قوله بعض الانسان ليس بحيوان ايجاب جزئي
قوله لصدق نقيضه اي نقيض المنعكس وهو الايجاب الكلي
لو صدق عكسه وقوله وهو كل انسان الي اخره بيان للنقيض و
كتب ايضا ما نصه اذ لو صدق النقيض لزم اجتماع النقيضين
قوله والا لوجد الكل يعني لو صدق عكسه لزم وجود الكل وهو الا
نسان فانه مركب من الحيوان والناطق بدون الجزء وهو

وهو الحيوان الذي هو جزء الانسان وهو محال اي وجود الكل
بدون الجزء محال قوله وقيد اي المص قوله المواد اي المواضع
قوله بعض الانسان الي اخره هذا هو الاصل قوله من اقوال
صادقة كانت او كاذبة قطعا كما في القياس الشعري لتركيبه
من قياسين الاول النباش اخذ للمال خفية وكل اخذ للمال
خفية سارق فهذا قياس ينتج النباش سارق والثاني
كان يقال النباش سارق وكل سارق تقطع يده ينتج
النباش تقطع يده قوله تخرج اي بقولنا من اقوال قوله
كعكسه المستوي وهو المراد عند الاطلاق وكتب ما نصه
نحو كل انسان حيوان وعكسه المستوي بعض الحيوان انسان
وهو لازم للاصل القضية كما تقدم قوله وعكس نقيضه اي
القول الواحد نحو قولك كل انسان حيوان ينعكس بعكس
النقيض الموافق الي قولك كل ما ليس بحيوان ليس بانسان
فهذه القضية وهي الموجبة الكلية المعدولة الطرفين
لازمة للاصل لما تقدم فلا يسمي الاصل وهو قولنا كل انسان
حيوان قياسا لكونه قولا واحدا وان لزمه قول اخر وهو
العكس وينعكس بعكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف
الاول بنقيض الثاني والثاني بعين الاول الي قولنا لا شيء
مما ليس حيوانا بانسان فهذه القضية السالبة عكس الاصل
لازمة له فلا يسمي الاصل ايضا قياسا لكونه قولا واحدا
قوله والا ستقرا اي الغير التام وكتب ايضا ما نصه اعلم ان

الاستدلال بالشي على الشي اما ان يكون بالجزئي اي يثبت لمحل
واحد في الجزئي لثبوته في جزئي اخر لمعنى مشترك بينهما و
هو التمثيل ويسميه الفقهاء قياسا كما يقال النبيذ مسكر فهو
حرام كالخمر واما ان يكون بالجزئي على الكلي لثبوته في اكثر جزئياته
وهو الاستقراء فهو تام ان كان الحكم موجودا في جميع جزئياته
كقولنا كل جسم اما جماد او حيوان او نبات وكل واحد منها متحيز
فكل جسم متحيز ويسمى قياسا مقسما وناقص ان كان الحكم موجودا
في اكثر جزئياته كما اذا استقرينا افراد الانسان والفرس والحمار
والطير ووجدناها تحرك فكها الاسفل عند المضغ حكمنا بان
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ واما ان يكون بالكلي على
الجزئي او بالكلي على الكلي وهو القياس كقولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان ماش على قدميه فانا استدللنا بثبوت المشي لكل
افراد الحيوان على ثبوته للانسان الذي هو بعض افراد الحيوان
وكقولنا الانسان ناطق وكل ناطق ضاحك فاستدللنا ههنا
بثبوت الضحك لجميع افراد الناطق على ثبوته للانسان الذي
هو مساويه وتسمى هذه الثلاثة حججا ودلائل والعمدة فيها
القياس لما علم في المطولات ان الاستقراء الناقص والتمثيل
لا يفيدان الا الظن انتهى من بعض الشروح وكتب ايضا ما
نصه قوله والاستقراء والتمثيل الى اخره قال السعد بعد ان تكلم
عليهما وعلى ما يرد على تعريفهما ما نصه واعلم انه لا نزاع لاحد في
الاستقراء والتمثيل انما يفيدان الظن دون اليقين انتهى كلامه

في

في محل وقال في اخر وقد صرح المحقق بان الاستقراء ينقسم
الى تام وهو القياس المقسم والى ناقص وهو الاستقراء المتعارف
المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء المفيد للظن دون
العلم انتهى المقصود نقله منه ومنه تعلم انه لا حاجة
هنا الى تقييد الاستقراء بالتام الى التنبيه عليه مما ينبغي قوله
اجنبية اي غير لازمة عن المقدمات قوله فلان المريض
يتحرك لعله قد حذف الكبرى وهي كل متحرك يتحرك فهو حي
واما قول الشارح فهو حي فهو النتيجة قوله لان لزوم انه
اي فلان قوله وكما في قياس المساوات الى اخره من قياس
المساوات القول يتبع الحمار والحمار يتبع الذئب ينتج القول
يتبع الذئب وهو باطل لان صدقه يتوقف على انه يتبع و
هو باطل وكقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة
فينتج الواحد نصف الاربعة وهو باطل لان نصف نصف الشي لا يكون
نصفا له قوله موضوع الاخرى اي المقدمة الاخرى كالانسان
مثلا قوله مساو لب كالناطق مثلا قوله وب ناطق مثلا قوله
مساو لج لبشر قوله لا يتحقق الاستلزام فيه اي قياس المساوات
قوله كما في قولنا الشمس ج قوله لب النهار قوله وب اي النهار
قوله ملزوم لج للضوء قوله انسان قوله مباين لب لفرس قوله
وب وفرس قوله مباين لج لناطق قوله واحد قوله نصف اي
الاثنين قوله وب والاثنان قوله نصف ج اي الاربعة اذ الفا
واحد قوله نصف ج اي الاربعة قوله اما تغير اي باعتبار صورته

قوله اقتران الحد الاوسط بالاصغر والاكبر وبيانه ما بين
كتبته في المتن فهو ينقسم الى شرطي وغير شرطي قوله
بالفعل واما بالقوة فهي مذكورة فيه بذكر مادته دون صورته
قوله كل جسم مؤلف اي الهيولى والصورة بين الجسمية والنو
عية او من اجزا لا تتجزا لا تتجزا على اختلاف مذهب الحكما
والمتكلمين قوله وكل مؤلف حادث اي محتاج الى المؤلف قوله فكل
جسم حادث هذا هو النتيجة وليس مذكورا في القياس
بالفعل لا هو ولا نقيضه وان مذكورا بالقوة فيه لذكر مادته
قوله بلا استثنا احترز به عن القياس الاستثنائي
فلا يسمى اقترانيا قوله في الثاني وهو الذي ذكر فيه نقيض النتيجة
قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هذه مقدمة
اولى شرطية قوله لكن الى اخره مقدمة ثانية مشتملة على
حرف الاستثنا وهو لكن وقوله النهار ليس بموجود نقيض
النتيجة وهو مذكور بالفعل في القياس قوله فالشمس ليست
بطالعة هذه النتيجة قوله وفي الاول اي الذي ذكرت فيه
بالفعل قوله لكن الشمس طالعة استثنا عين المقدم ينتج عين
التالي وهو اللازم لانه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم قوله
ولا يشكل اي ما ذكر فيه النتيجة بالفعل وهو الاول بخلاف الثاني
فانه لا اشكال فيه تامل قوله وههنا اي في القياس الاستثنائي
قوله كذلك اي مغاير قوله لانه اي القول اللازم وهو النتيجة
قوله منه اي من مقدمتي القياس وهما الشرطية والاستثنائية

قوله

قوله اذ المقدمة اي المذكورة في القياس قوله لثبت قولنا
الى اخره يعني حتى يلزم الاشكال وهو ان النتيجة لم تغاير كلا من
المقدمتين وقوله بل استلزامه يعني ان مقدمة القياس
الاولى هي مجموع الشرطية المركبة من المقدم والتالي وحينئذ
فتكون النتيجة جزء هذه المقدمة في الظاهر والجزء يغاير الكل
والمقدمة الثانية في القياس هي المشتملة على حرف الاستثنا
وهو لكن الشمس طالعة ولا اشكال في مغايرة النتيجة لهذه
المقدمة وقوله النهار موجود الذي هو النتيجة المتقدمة
وقوله طلوع الشمس وهو المكرر وقوله اي النهار موجود وهو
اللازم وقوله ذلك اي الاستلزام قوله والمكرر الى اخره اعلم ان القيا
س الاقتراني الحادي الساذج لا محالة يشتمل على حد مكرر لانه
الموضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما وبه نعلم ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه وهذا المكرر انما يتكرر بين مقدمتي القياس
الاقتراني اي بحكم الساذج لا بالاستقلال بحيث لم يجعل جزا منهما
واما وقوع التكرار بينهما مع انه قد وقع اول جزء من الاولى واخره
من الاخرى مثلا فينكشف عنه ببيان تسمية المكرر باسم شرح
اخر ثم قال فيه فان قلت قد لا يتوسط بينهما كما في الشكل الرابع
قلت هو متوسط في جميع الاشكال يعني وان لم يتوسط في بعضها
صورة على ان تسمية الامور المتناسبة في وجه تسمية لا تتوقف
على ثبوت المناسبة بين ذلك المسمى وبين كل من ذلك مرارا انتهى قوله
بين مقدمتي القياس اي الاقتراني فاكثر من مقدمتين يعني

بحسب الظاهر والا فالتحقيق ان القياس انما يتركب من
مقدمتين لا غير قوله سوا كان محمولا الى اخره يعني سوا كان
محمولا فيهما كما في الشكل الثاني نحو قولك كل انسان حيوان ولا
شيء من الفرس بحيوان فلا شيء من الانسان بفرس او موضوعا
فيهما كما في الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
فبعض الحيوان ناطق او محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
كما في الشكل الاول نحو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم
حادث او كان بالعكس او موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى
كما في الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق فهذه الانواع كلها داخلة تحت قول
الشارح رحمه الله سبحانه ونفعنا به سوا كان محمولا او مو
ضوعا فافهم ولا تغفل قوله ام مقدما الى اخره وذلك في القياس
الاقتراني الشرطي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من
اقترانها بين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة قوله سمي هذا لوقوعه حدا اي
طرفا موضوعا او محمولا وفي بعض الشروح ويسمى ذلك المكرر
حدا اوسط اما تسميته حدا فلان ما تنحل اليه المقدمة كالمو
ضوع والمحمول يسمى حدا لكونه طرفا للنسبة واما تسميته او
سط فلتوسطه بين طرفي المطلوب وكتب ايضا على قوله
اوسط ما نصه لان الحد المتوسط بين ملاقات الاصغر

والا

والاكبر وبوسطة تكرره يتحقق العلم بالانتاج وذلك لان
نسبة محمول المطلوب الى موضوعه لما كانت مجهولة
احتيج الى امر ثالث موجب للعلم بتلك النسبة فالمراد هو الا
مر لتكرره بانضمامه تارة الى الموضوع وتارة الى المحمول قوله
لتوسطه كالمؤلف المذكور سابقا قوله ومقدمه في الشرطية
يسمى الى اخره فيه اشارة الى ما قاله بعض الشراح معترضا على المتن
ونصه واعلم ان هذه الاشكال تنعقد في جميع اقسام القياس
الاقتراني وهذه الاصطلاحات على ما يقتضي لا تتناول الاقتراني
الشرطي لاختصاصها بالاقتراني الحملي وكان الانسب ان يعبر
عن الموضوع بالمحكوم عليه وعن المحمول بالمحكوم به ليعم الحملي والشر
طي ثم بين تلك الاصطلاحات الشيخ كلامه وحاصله ان التعبير
بالموضوع والمحمول خاص بالحملي الصرف وان غيره تجري فيه هذه
الاقسام كلها لكن لو عبر فيه بالمقدم والتالي لاختصاصهما با
لشرطي والحملي والمختلط لكان اولى فافهم قوله لانه اي الموضوع
قوله اخص في الاغلب هذا انما يتم لو كانت الموجبة التي مو
ضوعها اما اخص في الاغلب فيما بين النتائج والا فموضوع السالبة
يجوز ان يكون اخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الاغلب اخص
واجيب بان المراد انه في الاغلب الموجبات الكليات التي هي
اشرف النتائج لان وضع المنطق لتحصيل العلوم وما يليها مو
جبات كلية ولا يبعد ان يقال النسبة من تتمة المحمول فهو
مع النسبة اكثر من الموضوع عموما قوله لانه اعم اي موضوع المطلوب

قوله في الاغلب ومن غير الاغلب ان لا يكون اعم بل يكونان متسا
ويين نحو كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج من الشكل ا
لاول كل انسان ناطق وهما متساويان قوله واقتران الصغرى با
لكبرى يقال التحقيق ان القياس باعتبار الاقتران يسمى قرينة
وضربا ولا يخفى انه انسب باسم القرينة قيل وجه التسمية
بالضرب لانه نوع من الانواع ولان الضرب بمعنى الجمع وهذا
الوجه انسب بالتسمية للقرينة ولا يبعد ان يجعل من
المضرب بمعنى الكسب او الوجود وقد اثبتهما القاموس عصام
وكتب ايضا ما نصه قال السعد في شرح الشمسية لقوله ا
لتحقيق ان القياس باعتبار مقدمتيه المقترنتين وسلبهما
وكليتهما وجزئيتهما تسمى قرينة وضربا باعتبار الهيئة الحاصلة
له من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر عند
الاوسط من جهة كونه موضوعا لهما او محمولا له يسمى شكلا فقد
يتحد الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد
يكون بالعكس اي يتحد الضرب مع اختلاف الشكل كالموجبتين
الحمليتين مثلا من الشكل الاول والثالث انتهى كلامه بلفظه
فليتفهم وعبارة القطب واقتران الصغرى بالكبرى في ايجابهما
وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة والهيئة الحاصلة من
وضع الحد المتوسط عند الحدين الاخيرين بحسب حمله عليهما
او وضعه لهما او حمله على احدهما ووضعه للاخر يسمى شكلا انتهى
ولعلها اقود من عبارة السعد وكتب ايضا ما نصه قال الحفيد

والهيئة الحاصلة من كيفية الحد الاوسط عند الاصغر مو
ضوعا كان او محمولا وعند الاكبر ايضا كذلك بل القياس باعتبا
ر هذه الهيئة يسمى شكلا انتهى كلامه وعبارة المتون
والمركب الحاصل منهما يعني من الصغرى والكبرى يسمى قولا
وهو اربعة وكتب ايضا ما نصه واعلم انه اذا اقترنت
الصغرى بالكبرى فلا يجوز ان يكونا سالبتين معا او جزئيتين
معا ويجوز ان يكونا موجبتين او كليتين او احديهما موجبة والا
خرى جزئية فلا تغفل وكتب على قوله في الايجاب والسلب
ما نصه اي لا في الضرورة والدوام مثلا وكتب على قوله قرينة
وضربا لما فيه من معنى القرينة والضرب شرح اخر وفي بعض
الحواشي وانما سميت قرينة لاقترانه في الايجاب والسلب في
الكلية والجزئية انتهى وكتب ايضا ما نصه ولم يذكرهما المصنف
رحمه الله تعالى والفرق بين الشكل والضرب ظاهر فان الشكل
قد يتحد مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد
يتحد الضرب مع اختلاف الشكل كالموجبتين الحمليتين من
الشكل الاول والثالث والثاني شرح اخر قوله نحو كل ج ب اي كل
انسان حيوان وكل ب ا اي وكل حيوان ماش قوله وان كان محمولا
فيهما نحو قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فانه ينتج
فينتج بعكس الكبرى اي لا شيء من الفرس بحجر شرح اخر وقوله
وقوله ينتج بعكس الكبرى اي لا شيء من الفرس بحجر شرح اخر
ليرتد الى الشكل الاول فان الكبرى هنا سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها

سالبة كلية فافهم قوله نحو كل ج ب اي كل انسان حيوان
ولا شيء من ا ب اي من الحجر بحيوان قوله وان كان موضوعا
فيهما نحو قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صهال ينتج بعكس الصغرى
ان بعض الحيوان صهال وقولنا لنعكس الصغرى وهو بعض
الحيوان انسان لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية لان
الشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية قوله وان كان موضوعا في
الصغرى الي اخره نحو قولنا كل فرس حيوان وكل صهال فرس ينتج
بعكس الترتيب والنتيجة ان بعض الحيوان صهال ثم كتب
علي قوله بعكس الترتيب يعني في هذا المثال ليكون شكلا اما لو
عكسنا المقدمتين وهما علي حالهما في الترتيب كما عينا كما سياتي
في الشرح تامل وكتب عليه ايضا ما نصه قوله بعكس الترتيب
بان نجعل الصغرى كبرى وقوله والنتيجة اي وبعكس النتيجة
وكتب ايضا ما نصه وهذا الشكل ينتج المطالب الاربع خلا الموجبة
الكلية قوله الا في الثاني وهو ان يكون الحد الاوسط محمولا فيهما
كما تقدم فالمراد منه فيه المفهوم قوله والثالث وهو ان يكون مو
ضوعا فيهما فيكون المراد منه الذات قوله اذا وقع موضوعا الي اخره
اي فليس الوسط قوله غير المفهوم اي حتى يلزم عدم التكرار قوله
بل افرادا اي بل المراد قوله المفهوم اي مفهوم المحمول قوله بصدق
عليه مفهوم الاوسط سواء كان محمولا ام موضوعا لكن المتبادر من
التقرير هذه البيانات البيان في قوله لانه بمنزلة ان يقال الخا
ص بالشكل الاول والحري بغير الرابع فليحرر بالتامل قوله بثبت

له الاكبر اي مفهوم الاكبر قوله المطالب الاربع وهي المحصورات
الاربع الموجبة والسالبة كلية وجزئية والشكل الثاني لا ينتج
غير السالبة كلية او جزئية والشكل الثالث لا ينتج غير الجزئية
سالبة وموجبة والشكل الرابع ينتج المطالب المحصورة ما خلا
الموجبة الكلية قوله من الموضوع وهو الاصغر قوله الى المحمول وهو
الحد الاكبر قوله حتى يلزم الاشكال وذلك ان الاكبر فيه دلالة
علي ثبوت الحكم لمحل ما ثبت له الاوسط ومن جملتها الاصغر
فيثبت الحكم له ولحاجة اليه ولذلك وضع في الرتبة الاولى
قوله اليه اي الى الاول قوله بطلب اي المحمول لاجله اي المو
ضوع يعني وكل ما يكون بحيث يطلب لامر اخر لاجله يكون
ذلك الشيء اشرف من ذلك الامر قوله ثم الثالث وهو ما كان
الحد الاوسط موضوعا في مقدمتيه قوله اليه اي الاول
قوله اياه اي الشكل الاول قوله في اخس المقدمتين وهي الكبرى
لعدم اشتمالها علي الموضوع الذي هو اشرف من المحمول لان ا
لحد الاوسط موضوع في الكبرى كبرى الشكل الثالث كما في الشكل
الاول قوله والثاني وهو ما كان الحد الاوسط فيه محمولا فيهما
نحو كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الفرس
بحجر قوله بعكس الكبرى اي كبرى الثاني مع مراعاة شروط الا
نتاج كان يقال كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فالكبرى
في هذا الشكل الثاني هي قولنا لا شيء من الحجر بحيوان فاذا عكسنا
ها نقول في عكسها لا شيء من الحيوان بحجر فان السالبة الكلية

تنعكس كنفسها لينضم هذه العكس الى المقدمة الصغرى
في الشكل الثاني فيرجع الى الاول ويصير هكذا كل فرس
حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فينضبط الضرب الثالث
من الشكل الاول فينتج سالبة كلية وهي لا شيء من الفرس
بحجر كقولك في الضرب الثاني من الشكل الاول وهو المركب
من كليتين والكبرى سالبة كما سيأتي كل جسم مؤلف ولا
شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم **قوله**
في مثاله السابق وهو كل ج ب الى آخره **قوله** ولا شيء من
ب ا هذا بدل قوله السابق ولا شيء من ا ب **قوله** والثا
لث وهو ما كان الاوسط موضوعا فيهما **قوله** بعكس الصغرى
اي صغرى الشكل الثالث بعض ب ج اي وكل د ج فبعض ب
د وكتب ايضا ما نصه على قوله بعض ب ج هذه عكس
الصغرى فان صغرى ان كانت موجبة كلية وهي كل ج ب
وعكس هذه موجبة جزئية **قوله** بعكس الترتيب اي بان
تجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى **قوله** لعدم كلية الكبرى
يعني الذي هو شرط انتاج الشكل الاول فان من شروطه
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى كما سيأتي **قوله** ومثالنا لا
ينتج منه اي ينتج من الشكل الرابع وبقية الامثلة السابقة
مذكورة في بعض الشروح **قوله** كل ج ب ولا شيء من ا ب فهو
مركب من كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة جزئية وهي
بعض ب ليس ا فاذا عكسناها تبين المقدمتين بان تعكس

الكلية

الكلية الى موجبة جزئية وهي بعض ب ج فتنعكس الكبرى
السالبة الكلية الى مثلها وهو ولا شيء من ج ا صار شكلا اولا
ونظره هكذا بعض ب ج ولا شيء من ج ا ينتج بعض ب
ليس ا **قوله** فيرد بالعكس اي في المقدمتين جميعا لا بعكس
الترتيب اذ لم يوجد شرط انتاج الشكل الاول **قوله**
لا يحتاج الى رد الثاني الى آخره اي لانه يعلم في بادي النظر
ان شيئا اذا ثبت لامر وانتفى عن آخر يتحقق بين الا
مرين سلب فلا يحتاج الى الرد بخلاف الثالث والرابع انتهى
شرح آخر وكتب على قوله في هذه الحاشية اذا ثبت الامر
الى آخره لانه كما سيأتي لا بد فيه من اختلاف مقدمتيه بالا
يجاب والسلب **قوله** وانما ينتج الثاني وهو ما كان الحد الا
وسط فيه محمولا في الصغرى والكبرى نحو قولنا كل فرس حيوان
ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعكس الصغرى لا شيء من الفرس
بحجر فان قلت ما السر في تخصيص هذا الشرط في هذا الشكل با
لذكر دون الشرط الآخر الاتي في كلام الشارح قلت كما قال له
بعض الشراح ان قربه من الطبع وعدم احتياجه الى رده
الى الاول انما نشأ من الشرط المذكور فللتنبيه عليه فائدة
تخصيصه بالذكر انتهى **قوله** لاختلفت النتيجة يعني وذلك
الاختلاف اللازم موجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس
الوارد على صورة واحدة مع ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها
وهذا يدل على ان القياس لا يستلزم لذاته النتيجة بخصوصية

المادية لاستحالة اختلاف مقتضى الذات والحق الايجاب
وهو قولنا كل انسان ناطق كان الحق السلب وهو لا شيء
من الانسان بفرس قوله كان الحق الايجاب وهو الانسان
ناطق قوله والانكس كلية بان كانت جزئية قوله وبعض
الحيوان فرس كبرى جزئية قوله والحق الايجاب وهو الا
نسان حيوان قوله ولو قلنا اي بدل بعض الحيوان قوله
كان الحق السلب وهو لا شيء من الحيوان بصاهل قوله و
كقولنا اي في السالبة الجزئية اذا كانت كبرى قوله كل انسان
حيوان صغرى كلية قوله وبعض الجسم الى اخره سالبة جزئية
كبرى قوله والحق الايجاب وهو بعض الانسان جسم قوله
كان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بحجر قوله فشرط
الانتاج الثاني اقول الظاهر انه انما ذكر ذلك مع كونه تقدم في
المتن ليرتبط به قوله ولحسب الكم كلية الكبرى وفيه رمز
الى انه حيث ذكر ذلك الشرط كان الاولى ان يضم اليه الشرط
الثاني وايضا لتكون شرايط الاشكال كلها في سلك واحد
تسهيلا على المبتدي الناظر في هذه المقدمة ويكتب
ايضا ما نصه ولا ينتج الا سالبة كلية كانت او جزئية
قوله وشرط انتاج الثالث وتقدم انه ما كان الحد الا
وسط فيه موضوعا في الصغرى والكبرى نحو كل فرس حيوان وكل
فرس صهال ينتج بعكس الصغرى ان بعض الحيوان صهال
وهذا الشكل لا ينتج الا الجزئية سالبة كانت او موجبة

ويكتب

ويكتب ايضا ما نصه ولا ينتج الا الجزئية سالبة كانت او موجبة
قوله وشرط انتاج الرابع هو ما كان الحد الاوسط فيه
موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى نحو كل فرس حيوان وكل
صهال فرس ينتج بعكس الترتيب بل بجعل الصغرى كبرى والكبرى
صغرى فينتج كل صهال فرس وكل فرس حيوان ويقتضي النظام
هنا ان تكون النتيجة كلية وهي كل صهال حيوان لكن هذا الشكل
ينتج المطالب الاربع المحصورة ما عدا الموجب الكلي فلا بد
فيه حينئذ من عكس النتيجة ايضا فيكون بعض الحيوان صهال
فتامل قوله معيارا معقولات قوله العلوم اي النظرية قوله
اي ميزانها هو احد اطلاقي المعيار قال السيد في حواشي المطالع
اول الكتاب معيار كيال يعرف به مكاييل الا انه اطلق في المواد الجزئية
والعلوم وكذا هو ميزان ثم قال والذي يقتضيه ظاهر العبارة
ان يذكر المعيار مع النظر والميزان مع الفكر لكنه عكس تنبيها
على المعيار وقد يطلق على الميزان ايضا انتهى المراد نقله منه قوله
الموجب الكلي والسالب الكلي اشرف مما بعده لانه هو المنتفع به قوله
ستة عشر خبر الحاصل مبني للتركيب قوله بالاول اي بالشرط الاول
قوله اي البينين صفة للكلية والجزئية قوله من الصغرى حال قوله
في الاربع متعلق بضرب قوله بالثاني اي بالشرط الثاني قوله
من الكبرى اي حال كونه كون كل من الجزئيتين الموجبة والسالبة
من الكبرى قوله في الكلية متعلق بضرب قوله من الصغرى حال قوله
فضروبه المنتجة اربعة وقد علم من كل منه ان كل ضرب منه ينتج

سطلوبا من المطالب الاربع وعلم ايضا ان النتيجة تتبع
اخس المقدمتين كما مر فكيف وقد لاحظ في هذا الترتيب
شرف ضروب القياس والنتيجة فيقدم الاشرف فالا
شرف شرح اخر **قوله** اربعة ايضا يعني كالاول فان
ضروبه المنتجة اربعة كما سيق بيانه واما بيان هذا فنقول
قال السعد في شرح الشمسية اما بطريق الحذف فلان اختلاف
المقدمتين بالكيف اسقط ثمانية اعني الموجبتين كليتين
كانتا او جزئيتين او الصغرى كلية والكبرى جزئية او بالعكس
والسالبتين كذلك وكلية الكبرى اسقط اربعة اعني الكبرى
الجزئية السالبة مع الموجبتين والموجبة مع السالبتين
واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية ان كانت سا
لبة فمع الصغرى الموجبتين وان كانت موجبة فمع
السالبتين وكتب ايضا ما نصه قوله اربعة ايضا كالاول اي
فالاول من كليتين والصغرى موجبة ونتيجة سالبة كلية
نحو كل ج ب ولا شيء ا ب فلا شيء من ب ج بالخلف وهو ضم
نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى هكذا بعض
ج ا ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ب وهو كاذب لانه قد
كان كل ج ب واذا كذب نقيض النتيجة فالنتيجة صادقة
وهو المطلوب وبعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول كما مر
والثاني من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية
ونتيجة سالبة جزئية نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض

ج ليس ا والثالث من كليتين والكبرى موجبة ونتيجة سا
لبة كلية نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا والرابع
من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ونتيجة سالبة
جزئية نحو بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا ثم كتب
ما نصه قوله في هذه الحاشية والثاني الى اخره اعلم ان دليل الثا
نى بالخلف وبعكس الصغرى ليرتد الى الاول وبفرض موضوع
ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا وقوله والثالث من كليتين الى
اخره بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وقوله
والرابع الى اخره بالخلف فتامل وراجع عبارة السعد في شرح الشمسية
فان الظاهر ان في هذا الكلام خللا **قوله** من الكتاب الاول
ومن الثالث ستة بمقتضى الشرطين السابقين فيه وهما ايجاب
الصغرى بحسب الكيف وبحسب الكم كلية احدى المقدمتين
اما بطريق الحذف فلان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية كما سر
في الاول وكلية احديهما اسقط الصغرى الموجبة الجزئية مع الجز
ئيتين واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة اما كلية او جز
ئية فالكلية تنتج مع المحصورات الاربع والجزئية مع الكليتين
ونتيجة هذا الشكل لا تكون كلية وهما لا ينتجان الكلية لجواز ان
يكون الاصغر اعم من الاكبر فلا يصح حمل الاكبر عليه كليا لا ايجابا ولا
سلبا كقوله كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان
بفرس انتهى وكتب ايضا ما نصه قوله ومن الثالث ستة الاول
من موجبتين كليتين ونتيجة موجبة جزئية نحو كل ب ج وكل ا ب

فبعض ج ا و يرتد الي الاول بعكس الصغري كما تقدم والثاني
من موجبتين والصغري كلية والنتيجة موجبة جزئية نحو
بعض ب ج وكل ا ب فبعض ج ا والثالث من كليتين والصغري
موجبة والنتيجة سالبة جزئية نحو كل ب ج ولا شيء من ب ا
فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الصغري والرابع من صغري
موجبة كلية وكبري سالبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية نحو
كل ب ج وبعض ج ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبالفرض والخامس
من موجبتين والكبري كلية والنتيجة موجبة جزئية نحو بعض
ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس الصغري وبفرض
موضوع الجزئية وثم مقول كل د ج وكل د ا فبعض ج ا السادس
من صغري موجبة جزئية وكبري سالبة كلية والنتيجة
سالبة جزئية نحو بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس
ا بالخلف وبالعكس للصغري وبالفرض المنتهي من بعض الشروح
مع حذف يسير قوله اما من الحملية وعامة المتقدمين في
المنطق لم يتنبهوا لهذا القسم وهو المركب من حمليتين
فحسبوا انه لا يكون الا من الحمليات وان الشرطيات لا
تكون الا استثنائية كذا في الاشارات قوله وهو المنقسم
المنقسم بمتساويين كل كالاربعة وهو ما ليس كذلك كثلاث
قوله وهو ما تركب الى اخره خرج الاثنان قوله من ضرب
زوج في زوج كالاربعة في الاربعة وبعيد فعلى اثني عشر
فانها تحصل من ضرب زوج في زوج وهو اثنان في زوج وهو ستة

لكن

لكن الشارح سيأتي في قوله قريبا انه يقول وينفي زوج الزوج والفرد
ومثل ذلك باثني عشر فتامل واجاب بعض افاضل الدرس عن هذا الا
براد بان المراد ما تركب من ضرب زوج في زوج فقط بخلاف الاثني
عشر فانها تحصل من ضرب زوج تارة ومن ضرب فرد اخرى نحو
اثنين في ستة وثلاثة في اربعة فتامل قوله وهو ما تركب الى اخره
خرج ثلاثة من ضرب زوج كالاربعة وقوله في فرد كثلاثة والحا
صل من ضربهما اثني عشر وسيأتي قريبا انه يقول وينفي زوج
الزوج والفرد فهو قسم ثالث وهذا الضابط بتمامه اللهم
الا ان يقال كما افاده بعض الافاضل انه المراد فقط كما تقدم
فليحرر قوله وقسره اي زوج الفرد قوله بما اي عدد قوله كستة
فانها لو قسمت قسمة واحدة لا تنتهي الى عدد فرد
وهو ثلاثة وكذا الكلام في عشرة فانها تنتهي الى خمسة بخلاف
نحو ثمانية قوله وهو ما اي عدد قوله ليس بواحد نظر هل
احترز عن الاربعة وعبارة بعض الشروح وزوج الزوج
والفرد ما قبل التنصيف اكثر من مرة والمنتهي تنصيفه الى
عدد وفرد وهو ما تركب من ضرب عدد زوج في عدد زوج
تارة ومن عدد زوج في عدد فرد تارة اخرى كاثني عشر انتهى
كلامه فتامله وفي عبارة بعض الشروح ايضا لانه اذا قبل
التنصيف مرة واحدة فقط كالعشرة فهو زوج الفرد وان
قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد
كالاربعة فهو زوج الزوج والا وان لم ينته اليه كالعشرة

فهو زوج الزوج والفرد فعلم ان تثليث هذه المنفصلة اولى
من تثنيتها تثنيتها هم كما فعله المحلي النهي ومنه يعلم محترز قول
الشارح هنا لبي بواحد فرحمه الله سبحانه ونفعنا به المسلمين
امين قوله كلما كان الى اخره متصلة قوله وكل حيوان الى اخره
حملية قوله بما لم يشارك وهو فرد فانه لم يشارك الحملية بل باينها
والمشارك لها هو الجزء الاخر وهو اما زوج قوله الحاصل اي ذلك
التاليف قوله بما شارك اي من الجزء المشارك وهو اما زوج
قوله كل ج اما ب واما د واما ه نظيره كل كلمة اما اسم واما فعل واما
حرف وقوله وكل ب ط نظيره كل كلمة لفظ قوله مثاله اي غير
الفكي وقوله كلما كان الى اخره متصلة صغرى وانما مثل ذلك
بذلك دون عكسه لانه المطبوع لحاشيته قوله وكل حيوان الى
اخره منفصلة مانعة جمع قوله ينتج الى اخره وفيه انه مبني العقد
اللزوم بين المتنافيين والقسم اللزوم الى الاقسام فالمحرر
بتقسيم اللزوم اليها النهي شرح اخر قوله بين الشرطيتين يشمل
المتصلتين وقد تقدم مثاله في المتن ويشمل ايضا المنفصلتين
وقد تقدم قريبا في المتن ايضا وكل منها ينقسم الى ثلاثة اقسا
م لان الشركة بينهما اما في جزء تام من الاخر ولا فرق في ا
لمتصلة والمنفصلة بين ان تكون المتصلة صغرى والمنفصلة
كبرى او بالعكس والمطبوع منهما ما تكون فيه المتصلة صغرى
والمنفصلة موجبة كبرى كما بين ذلك وكذا المطبوع من
المتصلتين والمنفصلتين في شروح الشمسية وغيرها فليراجع

اليه

اليه من احب الاطلاع عليه قوله من ذلك اي المقدم وا
لتالي قوله كلما كان الى اخره شرطية متصلة قوله ودائما الى اخره
منفصلة قوله فتتركب من مقدمتين احداهما شرطية الى اخره
اعلم ان القسمة العقلية تقتضي ان تكون الاقسام ستة
عشر قسما وذلك لان الاستثنائي مركب من مقدمتين
احداهما شرطية متصلة او منفصلة وهي ثلاثة اقسام مانعة
الجمع والخلو ومانعة احدهما فهذه الاربعة والاخرى استثنا
ئية اعني وضع احد جزئي الشرطية او رفعه فالحاصل ما ذكر
وبيانه ان المتصلة مشتملة على وضع المقدم او رفعه او وضع
التالي او رفعه فهذه اربعة لكن المنتجة منها اثنان واثنان
عقيمان وكذا الكلام في مانعة الجمع والمنتجة فيها اثنان ايضا وا
ثنان عقيمان فيهما فصار المنتج من المجموع عشرا وست
عقيمة فتأمل ثم انظر هل القياس الاستثنائي يطلق على غير
المنتج ايضا كما يطلق على المنتج لانه يصدق عليه تعريف ا
لقياس السابق لانه بحيث لو سلم ان رفع الملزوم مثلا يلزم
منه رفع اللازم صدق قولنا في تعريف القياس متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر فتأمل وافهم وكتب ايضا ما نصه
قوله احدهما شرطية متصلة او منفصلة وكتب ايضا ما نصه
لزومية كما سيأتي في المتصلة وقوله والاخرى حملية اي استثنائية
او شرطية على ما بينه السيد وغيره ثم كتب ايضا ما نصه قوله

والاخري في وضع الي اخره لم يبين حالهما من كونها حملية او شرطية
قال السعد في شرح الشمسية فالقياس الاستثنائي يكون مركبا
من مقدمتين احديهما شرطية متصلة او منفصلة والاخري احد
جزئي الشرطية او نقيضه دالة علي الوضع او الرفع وتكون حملية
او شرطية باعتبار تركيب الشرطية من حمليتين او شرطيتين
او حملية او شرطية فان كان مقدم الشرطية وتاليها حمليتين كانت
المقدمة الاستثنائية حملية وان كانتا شرطيتين كانت
شرطية وان كان مقدمها حملية وتاليها شرطية فان كان الا
ستثنا لنقيض التالي كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس
انتهي وكتب علي قول السعد وان كان مقدمها حملية الي اخره
انظر مثاله قوله ووضع احد جزئيها والمقدم او التالي فان
كان الموضوع التالي فلا ينتج كما ياتي قوله او رفعه اي التالي
المراد بالاحد فافهم قوله وضع الجزء الاخر اي التالي ان كان
المقدم موضوعا وقوله او رفعه اي ان كان المرفوع التالي فالكلام
علي التوزيع قوله او رفعه اي رفع الجزء الاخر يعني التالي فان
رفعه ينتج رفع المقدم هكذا احمل كلام الشارح علي التوزيع بقرينة
ما ياتي في كلامه لا علي ما يتبادر من قوله والاخري وضع احد
جزئيها الشامل لوضع المقدم او التالي فافهم وكتب علي هذه المقولة
ايضا ما نصه والاولي ان يقال ان الكلام يجري علي الشرطية المتصلة
والمنفصلة ايضا وسياتي بيانه قريبا فتامل قوله اذ لا يلزم من وجود

اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم اعم من الملزوم والعام يو
جد بدون الخاص كالحيوان يوجد بدون الانسان قوله اذ لا يلز
م من عدم الملزوم الي اخره لجواز كونه اخص من اللازم ولا يلزم
من عدم الاخص عدم الاعم كالانسان مع الحيوان قوله والايجا
ب الشرطية فيه ايهام ان الايجاب ليس شرطا في المتصلة وا
لشرطية خلافهما وليس الامر كذلك فقد قال السعد في شرح
الشمسية بعد ان قال فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من
مقدمتين احديهما شرطية والاخري احد جزئي الشرطية او
نقيضه الدالة علي الوضع او الوضع ثم قال ويشترط في انتاجه
امور احدها ان تكون الشرطية موجبة او سالبة عقيمة لانه لو
لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود احدهما
او نقيضه وجود الاخر او عدمه الثاني ان تكون الشرطية
لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وو
جه ذلك ثم قال الثالث ان تكون الشرطية كلية وقد
عرفت معناها او يكون الاستثنا كليا اي محققا في جميع الازما
ن وعلي جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم الي ما ذكره و
مثل ذلك في القطب ايضا فتامل ذلك وافهمه تعلم كلام الشا
رح قوله وكليتهما اي وكلية الاستثنا هي قال في القطب وثا
لثها اي الشروط احد الامرين وهو اما كلية الشرطية
او كلية الاستثنا اي كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفي الامران

احتمال ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع والاستثنا
على وضع اخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او
نفيه ثبوت الاخر او انتفاؤه اللهم الا اذا كان وقت الا
تصال او الانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء و
وضعه فانه ينتج القياس ضرورة كقولنا ان قدم زيد وقت
الظهر مع عمرو واكرمته لكنه مقدم مع عمرو في ذلك الوقت
واكرمته والمراد بكلية الاستثناء ليس تحقق الاستثناء في جميع
الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم
الى اخره قوله حقيقته فيكون المنتج اربعة اثنان باعتبار الو
ضع واثنان باعتبار الرفع قوله لاستثناء ورفعهما اي الجزئين
قوله اما مانعة الخلو الى اخره فالمنتجة فيها اثنان باعتبار الرفع
كما نصه جميع المناطقة كما سيأتي بان لها اثنين باعتبار الو
ضع قوله عنهما اي عن الطرفين قوله كقولنا هذا الشيء مثال
الاستثناء لنقيض احد الطرفين لينتج عين الاخر قوله اما لا
شجر او لا حجر احد بها القضيتان اللتان كل منهما اعم من نقيض
الاخرى فلا شجر اعم من نقيض لا حجر وهو اي النقيض حجر
فان لا شجر يصدق على حجر وعلى غير حجر كانسان مثلا فهو
اعم من حجر وكذا الكلام في لا حجر فانه اعم من شجر الذي هو
نقيض لا شجر فان لا حجر يصدق على شجر وعلى غيره كالحيوان
مثلا فهو اعم من شجر الذي هو النقيض اذ لا يصدق شجر

على

على الحيوان مثلا الصادق لا شجر عليه فينتج نقيض الطرف
الاخر وهو لا حجر قوله بخلاف اي بخلاف استثناء النقيض احد
الطرفين فان كان استثنا عين احد الطرفين فلا ينتج عين
الطرف الاخر ولا نقيضه قوله لا شجر يعني الذي هو عين
احد الطرفين فانه لا ينتج عين الطرف الاخر الذي هو
حجر وكذا الكلام في قوله او لكنه حجر الذي هو العين الاخر قوله
نقيض الاخر اي الطرف الاخر ولا ينتج عينه لامتناع اجتما
عهما على الطرف الصدق فقوله لامتناع الى اخره علة لحقيقة..
امتناع ما تقدم على الطرف قوله اجتماعهما اي الطرفين قوله البر
هان قياس مؤلف من مقدمات يقينية الى اخره قال المولى
سعد الدين في اواخر شرح الشمسية ما نصه واما المسائل فهي القضا
يا التي تطلب في ذلك من محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فهي
لا تكون الا كلية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد والقول با
حتمال كونها غير كلية بعيد جدا انتهى كلامه وقريب من
ذلك قول بعضهم المسئلة مطلوب جزئي يبرهن عليه
في العلم انتهى واقول ظاهر كل منهما ان المسئلة لا تكون ظنية
اذ البرهان هو القياس المؤلف من مقدمات يقينية لانتاج
يقيني لكن قال السعد ايضا في شرح الشمسية اقول مقدمات
البرهان لا يجب ان تكون من الست بل قد تكون من الكسبيات
المنتهية اليها فحرره المصان القياس الذي مواده الاول من الضروريات
الست سواء كانت مقدماته ضرورية يقينية او كسبية يقينية او

يحكمونه فيسمي برهانا وكما يقال ان البرهان لا يتالف الا من الضروريات فمعناه انه لا يتالف الا من قضايا يكون التصديق فيها ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها او ممكنة وسواء كانت بديهية او مكتسبة فهذا القياس مؤلف من المقدمات لافادة اليقين انتهي كلامه بحروفه فتامل قوله هنا سواء كانت ضرورية في نفسها مع قوله في تعريف المثلثة فهي لا تكون الا كسبية المفرع علي ما قبله فهل هو مشكل بالقياس اذا كانت مقدماته ضرورية يكون النتيجة ضرورية فكيف يقول ان المثلثة لا تكون الا كسبية حرره قوله احدهما الي اخره قال السعد في شرح الشمسية والاوسط فيه اي البرهان لا بد ان يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والا لم يكن البرهان علته ثم لا يخلو اما ان يكون مع علة لوجود ذلك الحكم في الخارج ايضا ويسمي برهانا لميا لافادته اللمية اعني علية الحكم علي الاطلاق واما ان لا يكون كذلك ويسمي برهانا انيا اعني الثبوت في العقل دون العلية في الوجود انتهي المقصود نقله منه فتامله قوله علة لحصول التصديق الي اخره هل هو شامل لقول البارح هنا ما كان الحد الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الي الاصغر ام لا فحرره وكتب ايضا ما نصه ثم الاوسط في البرهان اللمي مع انه علة لوجود الاكبر للاصغر قد تكون ايضا علة لوجود الاكبر مطلقا كما في قولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فان تعفن الاخلاط كما انه علة لثبوت الحمي لزيد كذلك

هو

فهو علة للحمي في نفسها وقد لا يكون كذلك بل يجوز ان يكون معلولا للاكبر كما في قولنا هذه الخشبة تحركت النار اليها وكل خشبة تحركت النار اليها فقد وصلت اليها فان تحرك النار علة لوصوله اليها مع انه معلول للنار وفي المتالبين تسامح انتهي من شرح السعد علي الشمسية ويوجد في بعض نسخ السعد بعد قوله تسامح لان مقدمتيها قد لا يكونان يقينيتين بل ظنيتين لان مقدماته الظني ظنيات قوله كذلك اي لنسبة الاكبر الي الاصغر قوله في الذهن لا في الخارج فهو انما يفيد ثبوت الحكم في العلم واما ان علته ماذا فهو لا يفيد ذلك كما سياتي قوله والثاني اي قال السعد في شرح الشمسية والاوسط في البرهان الاني ان كان لا نسبة معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمي دليلا كما في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط والا لم يسم باسم خاص كما في قولنا هذه الحمام تنتشه غبا وكل حمام تنتشه غبا فهي محرقة فان الانتشها غبا ليس معلولا للاحراق بل كلاهما معلولان للاصفر المتعفنة خارج انتهي كلامه قوله فالحمام اي التي هي المتوسط قوله علة اي في الذهن ومعلولة بحسب الوجود الخارجي كما سياتي قوله ثبوت الي اخره ومنه يعلم ان المراد بالعلة فيه ونقله الغاية فتامل قوله اي ثبوته اي في العقل فقط قوله دون لميته يعني علية الحكم علي الاطلاق ذهنا وخارجا قوله كقولنا الواحد نصف الاثنين الي اخره وكقولنا الجسم الواحد في ان واحد لا يكون في مكانين قوله لمجرد ذلك اي

تصور طرفيه **قوله** بل يحتاج الي المشاهدة بالحس الي اخره اقول هل
يدخل في ذلك التواترات فانه قال فيها ان للعقل حاكم بواسطة
السماع وحينئذ فيشكل علي جعلها مقابلة للمشاهدات فليحرر
لحواشيه وكتب ايضا ما نصه قوله بل يحتاج اي العقل الي اخره هذا كما
تري صريح ان المدرك هو العقل لكن بواسطة الحس وظاهر
كلام صاحب التلخيص او صريحه ان المدرك بالحواس
الخمس الظاهرة ليس مدركا بالعقل اصلا وكذا كلام صاحب المطالع
وقد رد عليه السعد فليراجع حواشيه وعبارة صاحب التلخيص
والمراد بالحس ما يدرك هو او مادته باحدي الحواس الخمس
الظاهرة فدخل فيه الخيالي قال السعد وهو اي الخيالي ا
لمعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك
بالحس ثم قال في المتن والعقلي ما عدا ذلك فدخل فيه الوهمي
وما يدرك بالوجدان الي اخر ما نبه المولي سعد الدين فلا
تغفل عن اختلاف الاصطلاح وكتب ايضا ما نصه قال السعد
في شرح الشمسية فاما المشاهدات فهي قضايا يحكم فيها بواسطة
الحواس الظاهرة وتسمي حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة
والحواس الباطنة وتسمي وجدانيات كالحكم بان لنا جوعا
وغضبا ثم ان الاحكام كلها جزئية فان الحس لا يفيد الا هذه
الا ان هذه النار حارة واما الحكم بان كل نار حارة فحكم عقلي استفا
ده العقل من الاحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوف علي
علة ويهذا ابطل ان الحكم بالمشاهدات مركب من الحس

والفصل

والفصل لاحس بمجرد كما توهمه نسخة الشارح يعني القطب
انتهي كلامه **قوله** فتسمي حسيات ومحسوسات ايضا **قوله**
الشمس مشرقة في المدرك بالبصر **قوله** والنار محرقة في المد
رك باللمس **قوله** وان كان اي الحس **قوله** فوجدانيات اي
فتسمي وجدانيات **قوله** سهل للصغري في بعض النسخ اسقاط
الصغري والاقتصار علي سهل ولعله احسن **قوله** بحدس قوي ي
سعد وكتب ايضا ما نصه قوله بحدس مفيد للعلم افهم
ان التواتر من الحدس نوعا لا يفيد العلم **قوله** وبعد عنها
والخافقين حيلولة الارض بينهما **قوله** وفرق بينهما الي اخره
قال السعد بعد ان عرف الحدس بقريب من ذلك ما نصه
فهي اي الحدسيات كالمجربات في تكرر المشاهدة ومقارنة القياس
الخفي الا ان السبب في المجربات معلوم السبب غير معلوم
الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين وانما توقفت عليه
بالحدس لا بالفكر والا لكانت من المعلوم الكسبية انتهي المقصود
نقله منه **قوله** والحدس سرعة الانتقال الي اخره قال الابهري
في شرحه والمراد بالحدس سرعة الانتقال للذهن من المبادي
الي المطالب والفرق بينه وبين الفكر ظاهر الا ان الفكر لا بد فيه
من حركتين حركة لتحصيل المبادي وهي حركة من المطالب الي المبادي وحركة
لتحصيل الصورة وهي حركة من المبادي الي المطالب بخلاف الحدس
فانه لا حركة فيه اصلا لا يقال الانتقال فيه دفعي ولا شيء من
الحركة بدفعية لوجوب كون الحركة مقدرة بحسب الزمان واعلم ان المجربات

والحدسيات ليست بحجة على الغير اذ لا يحصل له الحدس والتجربة
المفيدان للعلم به انتهى كلامه بحروفه رحمه الله تعالى وقد
تكلم السعد على الحدس بما هو اقوى من ذلك فليراجع فانه
نفيس وكتب على قوله في هذه القولة اعلم ان عبارة السعد
فالعلم الحاصل من التواتر والحدس والتجربة لا يكون حجة على
الغير لجواز ان لا يكون حاصلا له انتهى بواسطة السماع ونشر
ويشترط الاستناد الى الحس حتى لا يعتبر التواتر الا فيما يستند
الى المشاهدة سعد قوله قضايا قياساتها معها وتسمى القضايا
الفطرية القياس سعد قوله بعد الاربعة زوج الجملة مضا
فه لبعد قوله من مقدمات مشهورة وهي قضايا يعتبر
نظرا الى الحمل عليها كحسن الاحسان الى الآباء وارا الاكثر
كوحدة الآلهة او اراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل سعد
وكتب ايضا ما نصه قوله قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة قال السعد في شرح الشمسية فان قلت المشهورات
قد تكون نقيضة بل اولية فكيف تجعل من اليقينيات قلت
المراد ان المشهورات لا يعتبر فيها اليقين او مطابقة ا
لواقع بل الشهرة وتطابق الآراء سواء كانت يقينية اولا فمعيـ
فبعض القضايا قد يكون اوليا باعتبار ومشهورات باعتبار
وقد تبلغ الشهرة الى حيث يشتبه بالاوليات ويفرق
بينهما بان العقل الصريح الذي لا ينظر الى غير تصور الطرفين
يحكم الاوليات من غير توقف دون المشهورات ولذلك يتطرف

التعبير

التعبير اليها كاستحسان الكذب اذا اشتمل على مصلحة عظيمة
بخلاف الاوليات فان الكل لا يصغر بالقياس الى الجزء اصلا
انتهى كلامه رحمه الله سبحانه وكتب على قوله في هذه
القولة بل اولية الى اخره ما نصه بل قد تكون كاذبة كقبح ذ
بح الحيوان فان الشرع يكذبه وان كان مشهورا عند قوم
من اهل الهند ايدي قوله او مسلمة قال السعد في شرح
الشمسية واما المسلمات فهي قضايا ياخذها احد الخصمين
مسلمة من صاحبه ليبني عليها الكلام او تكون مسلمة فيما بين
اهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات
سواء كانت مقدماته من نوع واحد او من نوعين يسمى جدلا
فهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة او مسلمة وان كانت
في الواقع يقينية بل اولية والحق انه اعم من البرهان باعتبار
الصورة ايضا لان المعتبر فيه الانتاج بحسب التسليم والتسلم
سواء كان قياسا او استقراء او تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون
الا قياسا انتهى المقصود منه وكتب ايضا ما نصه قوله او مسلمة
فيه اشارة الى ما قاله الشارح الايدي والذي في هذا الشرح كالمخلص
منه فيما اظن ونصه واعلم ان هذا التعريف يعني تعريف المصـ
المذكور ليس بجامع لخروج بعض الجدل عنه فان من الجدل
ما يتركب من مقدمات مسلمة وهي القضايا التي تسلم في علم او فيما
بين الخصوم فيبني كل واحد منهما عليها الكلام في دفع الاخر حقة
كانت او باطلة انتهى كلامه رحمه الله سبحانه قوله كقولنا شارب

للمشهورة قوله والغرض منه الزام الخصم الى اخره قال السعد في
شرح الشمسية والغرض من الجدل اقناع من هو قاصر عن
درك البرهان والزام الخصم فالجدلي قد يكون نحاجا
بحفظ الراي وغاية سعيه ان لا يصير ملزوما وقد يكون سائلا
معترضا هادما لوضع ما وغاية سعيه ان يلزم الخصم انتهى
قوله والخطابة قياس الى اخره اقول ظاهر صنيعه ان الخطابة
مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال بحسب بادي
الراي ان المقدمات المقبولة لا مانع ان تكون مشهورة ايضا
وكذا المقدمات المظنونة لا مانع ان تكون مسلمة عند
الخصم اللهم الا ان يقال ان قيد الحيثية مراعى وان
المعنى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الى اخره اي القياس
الذي تؤخذ مقدماته من حيث انها مقبولة او مظنونة
فلا ينافي ان تكون غير ذلك ثم رايت المولى سعد الدين في
شرح الشمسية تعرض لذلك فقال بعد تعريف المقبولات
والمظنونات ما نصه ويدخل فيها المجربات الاكثرية والمتواترات
والحدسيات الغير اليقينية والقياس الذي تؤخذ مقدماته
من حيث انها مقبولة او مظنونة تسمى به فظاهر مثل هذه
العبارة ان الخطابات لا تكون الا قياسا والحق انها قد تكون
قياسا وقد تكون استقراء وقد تكون تمثيلا وقد تكون غايب صورة
صورة قياس يسمى بقياس الانتاج كالموجبتين في الشكل الثاني
بشرط ان يظن الانتاج وغايتها الاقناع والترغيب

فيا

فيما ينفع والتنفير عما يضر انتهى كلامه فتامله تستفيد منه
ما ذكرناه فالحمد لله سبحانه وكتب على قول السعد ويدخل فيها
المجربات الى اخره ما نصه انظر الضمير في فيها هل يرجع الى المقبولا
ت والمظنونات معا او الى المظنونات وانظر قوله ايضا
الغير اليقينية هل هو وصف للحدسيات فتخرج الحدسيات
اليقينية وحينئذ يقال لم خرجت هذه ودخلت المتواترات
مع انها يقينية فليتامل ولتحرر مرة اخرى فانه على العجل قوله
معتقد فيه لسبب من الاسباب كالانبيا والاوليا والحكما.
والشعرا وقد يعتقد من غير ان ينسب الى احد كالامثال
السايرة سعد قوله او مقدمات مظنونة قضية العطف على
سابقه ان المقدمات المقبولة من الشخص ليست ظنية
ايضا وفيه نظر بل الظاهر انها قد تكون ظنية ايضا وقد
تكون يقينية وخصوصا منه صلى الله عليه وسلم فتامله وحرره
اللهم الا ان يقال روعي في العطف الحيثية ايضا كما حررناه فتا
مل قوله والشعر قياس اي صورة او كالقياس تامل قوله من مقد
مات الى اخره وتسمى مخيلات ابدي قوله والغرض منه انفعال
النفس بقبض او بسط لتحسين مبدا فعل او ترك او ترضي او تسخط
ولهذا يفيد في بعض الحروب وعند الاستماحة والاستعطاف
ما لا يفيد غيره فان الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه
اعز والذ وقد علم ان الشعر لا يطلب به التصديق بل يطلب به
التخييل فلا يكون قياسا ولما كان التخييل يجري مجرى التصديق

من جهة تأثيره في النفس قبضا وبسطا عدمت الادلة انتهى ابدي
قوله والمغالطة الى اخره اقول من القضايا فاسد صورة او مادة
ويتالف من القضايا المشبهة بالاوليات او المشهورات من
جهة اللفظ والمعنى والوهميات مشبهة بالمشهورات
نعني فمادة المغالطة اعم والمغالطة لا تتغير بحسب الذات
بل بحسب المشابهة ولولا قصور التمييز لما تم للمغالطة
شاغ انتهى كلام السعد في شرح الشمسية قوله او من مقد
مات وهمية كانت او كاذبة قال السعد في شرح الرسالة
واما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني
في امور غير محسوسة وانما قيد بذلك لان احكام الوهم
في المحسوسات يصدقها العقل ولتطابق العقل والوهم
كانت مما يجري مجرى الوهميات شديد الوضوح لا يكاد
يقع فيها اختلاف اراء واما في المعقولات الصرفة فكاذبة
بدليل ان الوهم يساعد العقل في المقدمات اليقينية
الانتاج وينازعه في النتيجة كما في قولنا الميت جماد و
كل جماد لا يخاف منه واحكام الوهم مشهورة في الاكثر لانه
اقرب الى المحسوسات واوقع في النفس والقياس المؤلف
منها يسمى سفسطة والغرض منها اسكات الخصم وتغليطه
واقوى منافعها الاحتراز عنها انتهى كلامه قوله تشبيها وهما
المقدمات الكاذبة المشبهة بالحق او الشبيهة بالمشهورات
فهذا قسم والقسم الثاني المقدمات الوهمية قوله او المشبهة

بالكاذبة ظاهره العطف على ما بعده اذ المشبهة ليس فيها شك
وان المبالغة تارة تفيد الشك وتارة تفيد غيره فقد
قال السعد بعد ان بين الحصر في الخمس ما نصه
فالمفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان
والتصديق الجازم الغير الحق هو السفسطة وا
لتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقا او غير
حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف والا فهو التعنت وهو
مع السفسطة تحت قسم واحد هو المغالطة والمفيد
للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل
دون التصديق هو الشعر انتهى كلامه فانت تراه
جعل الصناعات الخمس كلها مفيدة للتصديق ما عدا
الشعر وحينئذ فليتامل مع قول الشيخ رحمه الله سبحانه لا
يفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك فان الشك من قبيل
التصور لا التصديق فحرره قوله ممن اوهمه بذلك
العوام الى اخره قال الابدي في شرحه ثم المغالطة ان
ادعى انها بهو بالحق ولم يكن كذلك فهو القياس
السفسطي وان ادعى انه شبيهة بالمشهورة ولا تكون
كذلك فهو الشغب انتهى فتامله مع ما هنا قوله شاغبا
في الصحاح والشغب بالتسكين تهييج الشر قوله الكثرة
خبر عن قوله شايع وهو قوله الغلط اما من جهة الصورة
الى اخره الغلط في القياس اما من جهة صورته او من

جهة مادته او من جهتهما جميعا اما من جهة الصورة
فبان لا يكون على شكل من الاشكال الاربعة ولا يكون
على ضرب ناتج واما من جهة المادة فبان يكون مقد
ماته كاذبة لكنها تشتبه الحق اما من جهة اللفظ
فمثال ان يقال الواجب لذاته اما ممكن الوجود فهو
ممكن العدم وكل ما هو غير ممكن الوجود فهو ممتنع قالوا
جب اما ممكن العدم او ممتنع وهذا الغلط انما عرض
من جهة الغلط اللفظ لانه ان اريد بلفظ الامكان
انما هو الامكان العام فالواجب لذاته ممكن الوجود
بهذا المعنى ولا يلزم منه ان يكون ممتنعا قوله ما فيه
من المصادرة وهي ان تجعل الاوسط ونفس الاصغر
نفس الاكبر بتغيير بل اللفظ بمرادفه مثلا ان يقال كل انسان
بشر وكل بشر متفكر فتجعل الكبرى نفس المطلوب دقائق
الافكار قوله الناقص احترز به عن الاستقرا التام فا
نه من القياسات اليقينيات وقد تقدم انه والتمثيل خارجان
عن القياس لقوله في تعريفه لزم عنها لذاتها قول
اخر وهو حكم على كلي الى اخره قال السعد في شرح الشمسية
الشمسية اقول قد فسر الاستقرا بالحكم على كلي لوجوده
في اكثر جزئياته وقالوا اكثر جزئياته لان الحكم لو كان
موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقرا بل قياسا مقسما
كذا قيل وفيه بحث لان الحكم لو كان موجودا في جميع الجزئيات

فقد

فقد وجد في اكثرها ايضا وقد صرح القوم بان الاستقرا
ينقسم الى تام وناقص والقياس المقسم الى ناقص
وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقرا
المفيد للظن دون العلم وفي تقرير هذا شارح ظاهر
لان الاستقرا حجة موصلة الى التصديق الذي هو
الحكم الكلي فاثبات الحكم هو المطلوب من الاستقرا
لا نفسه فكان هذا مراد من ان اثبات المطلوب بالا
ستقرا هو اثبات الحكم حكم كلي لوجوده في اكثر الجزئيات
والصحيح في تفسير ما ذكره الامام حجة الاسلام رضي الله
عنه وهو عبارة عن تصفح امور جزئية
ليحكم بها على امر كلي يشمل تلك الجزئيات وهو الموافق
لكلام الفارابي حيث قال الى اخره فراجعه قوله استقرا
بما شاهدنا وصورة القياس هكذا كل حيوان اما
انسان او بهيمة او طير وكل انسان وبهيمة وطير
يحرك فكه الاسفل عند المضغ فالصغرى كاذبة
لان الحيوان لا ينحصر فيما ذكره من الاقسام فربما
ان يكون من الحيوانات الخارجة عن هذه الاقسام
من حاله انه لا يحرك فكه الاسفل عند المضغ كالتمساح
المنهي من دقائق الافكار في المنطق قوله وهو اثبات
حكم واحد في جزئي الى اخره قال السعد في شرح الشمسية
له فسروا التمثيل باثباته في جزئي لثبوته في جزئي اخر

لمعنى مشترك بينهما او فيه تسامح مثل ما مر في تفسير الاستقرا
والجواب التشبيه جزئي لجزئي في معنى مشترك
بينهما ليثبت الحكم في المشبه المشبه الثالث
في المشبه به المتصل بذلك المعنى كقولنا السما
حادثة لانه كالبيت في التاليف الذي
هو علة الحدوث فاداره الى صورة القياس
صار هكذا السما مؤلف وكل مؤلف حادث
فيكون الخلل فيه من جهة الكبرى بخلاف
الاستقرا فان الخلل فيه من جهة الصغرى
فالجزئي الاول اصغر والثاني شبيهه
والحكم اكبر والمعنى المشترك اوسط وهذا
اخر ما اردناه فالحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله وعلى اله وصحبه
وسلم هذا اخر ما حرره سبحا
بها من لمحته نفعنا الله
به والمسلمين بمنه وكرمه
امين والحمد لله رب العالمين
تم على يد افقر العباد واحوجهم
الى الله سبحانه وتعالى على ابن سالم
المصري الشافعي غفر الله له
ولوالديه ولمن دعى بالمغفرة
ولجميع المسلمين والمسلمات
[illegible]

